من مظاهر إعادة تشكيل بنية الكلمة بالهمزة وأحرف العلَّة

دراسة صوتيَّة صرفيَّة

عمرو خاطر وهدان

جامعة طيبة - المدينة المنورة

• ملخص البحث:

تسعى هذه الدِّراسة إلى الوقوف على ظاهرة التَّغيُّر في البِنَى المقطعيَّة التي تحتوي على الهمزة وأحرف العلَّة ونشوء أشباه الحركات في الأنماط ثنائيَّة الاستعمال، واكتشاف العمليَّات الصَّوتيَّة التي تكتنف هذا التَّغيُّر؛ اعتماداً على منهج التَّحليل الفنولوجي في ضوء معطيات علم الأصوات بعيداً عن النَّظرة الشَّكليَّة الكتابيَّة التي احتوتها النَّظرة التُّراثيَّة القديمة على الرُّغم من وعي القدماء للعلَّة الصَّوتيَّة لهذه الثُّنائيَّة وهي وجود تقارب صوتيٍّ بين النَّمطين الأوَّل والنَّمط المحوَّل عنه والعكس؛ بناء على هذه الثُّنائيَّة المسموعة.

وقد حاولت الدِّراسة؛ انطلاقاً من إيجابيَّات النَّظريَّة اللُّغويَّة في إطار الصَّوتيَّات هي إيجاد قانون ينضوي تحته عدد كبير من الظَّواهر الصَّوتيَّة التي يحكمها مبدأ (التَّعليل والتَّفسير) ليكون باستطاعته أن يفسِّر وأن يعلِّل عدداً من تلك التَّغيُّرات الصَّوتيَّة التي تتعلَّق بهذه الثُّنائيَّة في الاستعمال.

ولقد اقتضى ذلك قسمة الدِّراسة إلى أقسام، منها: صور المغايرة بين (الهمزة وأحرف العلَّة) في الإبدال التَّوافقيِّ، واجتلاب (الهمزة) عند بناء نموذج اسم الفاعل، واجتلاب (الواو) في الإبدال التَّوافُقيِّ إذا وقعت الهمزة زائدة للتَّأنيث في الاسم الممدود، وكذلك إذا وقعت بين حركتين قصيرتين، واجتلاب (الياء) في البنية المضاعفة المسموعة. وقد توصَّلت هذه الدِّراسة إلى نتائجها المدوَّنة في الخاتمة.

*****

• المقدمـــة:

لقـد بـات معروفاً في الـدَّرس اللُّغويِّ الحديـث أنَّ ثمة مُنطلقات أساسـيَّة ينطلق منها البحـث تنظـيراً وتطبيقاً ألا وهو الـتُّراث العربيُّ حيـث فطنت العـرب إلى البحث الصَّوتيِّ منـذ بداية تدوينه، وسـبقت المباحث الصَّوتيَّة بقية مسـتويات الـدَّرس اللُّغويِّ؛ فظهر نوره ينمو شـيئاً فشيئاً. ولم يكن البحث الصَّوتيُّ عند العرب عشوائيّاً أو اعتباطيّاً، بل كان مرتجلاً مصبوغاً بصبغة منهجيَّة علميَّة وصفاً وتحليلاً. ولقد تميَّز البحث الصَّوتيُّ في جانبين أساسين، الأوَّل منهما: المنهج العلميُّ الذي سلكه علماؤنا في معالجة الظَّواهر الصَّوتيَّة في بنيتي الأسماء والأفعال، والثَّـاني: الموضوعات العلميَّة المتنوعة التي عالجوهـا، ونتائج تحليلاتها الصَّوتيَّة التي توصَّلوا إليها في صورة قواعد صوتيَّة صرفيَّة.

ولقـد ظفرت البحـوث الصَّوتيَّة التُّراثيَّة بحيِّزٍ وافرٍ عنـد اللُّغويِّين المعاصرين، وعدُّوه المدخـل الرَّئيـس الـذي تقوم عليه بقية الدِّراسـات؛ فبذلـوا حوله جُهـوداً مُضنية أوصلت البحـوث الصَّوتيَّـة المعـاصرة إلى نتائـج علميَّة دقيقة في المجـالات الصَّرفيَّة صوتـاً ودلالة؛ اعتـماداً على جهود الأوائـل، التي مهَّدت لهم الوصول إلى حقائـق علميَّة قويمة، ونظريَّات صوتيَّة عربيَّة رصينة اتَّفقت عليها البحوث الصَّوتيَّة المعاصرة، وأكَّدتْ صحَّتها بالتَّجارب المعمليَّة، والأجهزة المتطوِّرة في معامل الصَّوتيَّات.

ويُعْنَـى علـم الصَّرف بالتَّركيـب الدَّاخليِّ للكلمـة أو ببنية الكلمة ودراسـة أبنيتها من وحداتهـا الصُّغـرى إلى الكُـبرى والتَّغـيُّرات الطَّارئة فيهـا. ويأتي علم الأصـوات ليوضح هـذه التَّغيُّرات التي تطرأ على البِنى الصَّرفيَّة ويفسِّرهـا ويشرحها ويبرز العلاقات الصَّوتيَّة الذِّهنيَّة بين حروفها.

وهـذا البحث كذلك يجمـع بين التُّراث والمعـاصرة، حيث إنَّ غايته اسـتعراض البِنى المقطعيَّـة التي طرأ عليها التَّغيُّر؛ نتيجة للإبدال أو الحذف أو الإعلال أو المجاورة أو القلب وغيرهـا، ودراسـتها ومراجعتها وبيان نقـاط الالتقاء والاختلاف بـين القدماء والمحدثين. ويرصد البحث الوقوف على أثر النِّظام الصَّوتيِّ في بعض الظَّواهر الصَّرفيَّة وتفسـيرها وفقاً لمعطيات الدَّرسَيْنِ من خلال عدَّة جوانب، منها: التَّأسيس والتَّفسير والتَّعليل كمّاً وكيفاً.

ويهدف أيضاً إلى دراسة الكلمة مقطعيّاً لا من خلال رسمها وشكلها بل من خلال نطقها ودراسة أصواتها في سياقاتها المختلفة؛ إيماناً بأن التَّغيير إنَّما يبدأ بالأصوات وينتهي بالكلمات والصِّيغ في عناصرها الجزئيَّة المُشَكِّلة لها؛ لأنَّ النِّظام الصَّرفيَّ لا يتغيَّر فهو ثابت وإنَّما الذي يتغيَّر ما يمثِّله من عناصر أصغر في بنيته.

ويقدِّم البحث تفسيراً لاجتلاب الحروف في بنية الكلمات؛ اعتماداً على ظواهر عامَّة سُمعت عن العرب مع بيان صلاحيتها واستيعابها لكثير من التَّغيُّرات الحادثة في البِنى الصَّرفيَّة الأخرى، نحو ظواهر: (النَّبر، والحذف، والتَّعويض، والتَّسهيل، والأصل الافتراضيِّ، والتَّصوُّر الذِّهنيِّ، والإدغام، والفكِّ، وغيرها).

ويعطي البحث تصوُّراً لبعض التَّحوُّلات الصَّوتيَّة في المقطع من صيغة لأخرى وخاصَّة عند اجتماع أشباه الحركات (أنصاف المدود) مع أصوات المدِّ في مقطع واحد أو في مقطعَيْنِ متجاوِرَيْن في صورة تتابعات صوتيَّة قد تُوصَفُ بالكراهة والثِّقل أحياناً تُعْرَفُ بالحركات المركَّبة. ويركِّز البحث على إعادة تشكيل بنية المقطع من خلال الإبدال التَّوافقيِّ الذي يجيز احتمال الصُّورة اللَّفظيَّة لغير شكلٍ شيوعاً وكثرة، قلَّة وندرة وأثر ذلك في التَّداخل المعجميِّ.

ويقف البحث على التَّصوُّر الذِّهنيِّ لبنية المقطع من خلال الإبدال التَّوافقيِّ للبنية الصَّرفيَّة لتحوُّلاتها الشَّكليَّة كما في ثنائيَّة الاستعمال اللُّغويِّ للبنية المضاعفة المسموعة؛ بناء على التَّحوُّلات الصَّوتيَّة التي أصابت عين الكلمة أو لامها، سواء أكان التَّحوُّل في الاسم أم الفعل. والوقوف على دواعي هذا التَّحوُّل في الصُّورة اللَّفظيَّة المنطوقة.

وهناك دراسات تتَّصل بجانب من جوانب هذا البحث، وهي:

١- دراستان للدكتور فوزي الشَّايب، الأولى بعنوان «تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف الصَّرفيِّ»، وهو بحث منشور في حوليَّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة، جامعة الكويت في الحولية العاشرة لعام (١٤٠٩هـ)، (١٩٨٩م). وقد تعرَّض فيه لجانب من جوانب هذا البحث، وهو صياغة اسم الفاعل، واسم المفعول من الأجوف والنَّاقص. والثَّانية

بعنوان «في الصَّرف العربيِّ ثغرات ونظرات»، وهو بحث منشور في مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة على الشَّبكة العالميَّة في عددها السَّادس ربيع الأوَّل (١٤٣٦هـ)، ديسمبر (٢٠١٤م). سطَّرها من أجل تيسير الصَّرف، وتخليصه ممَّا شابه من هنَّات، وتنقيته من المعالجات المعياريَّة المنطقيَّة من خلال تناول الثَّغرات النَّاجمة عن الخطأ المنهجيِّ المتمثِّل في الخلط بين الصَّحيح والمعتلِّ، وذلك عند صياغة اسم الفاعل، واسم المفعول من الأجوف والنَّاقص. وقد تراجع فيها عن بعض آرائه في الدِّراسة الأولى دون أي تبرير أو تعليل.

٢- دراسة عن «الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلَّة في ضوء كتاب سرِّ صناعة الإعراب لابن جنِّي» للدكتور أبي أوس إبراهيم الشَّمسان، وهو بحث منشور في حوليَّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة، جامعة الكويت في الحولية الثَّانية والعشرين لعام (١٤٢٣،١٤٢٢هـ) الموافق (٢٠٠٢،٢٠٠١م). استعرض فيها أنماط تغيُّر أحرف العلَّة والهمزة بالإبدال، حيث لحظ اختلاف في منطلقات الدَّرس بين علماء العربيَّة القدماء -ممثَّلاً في كتاب سرِّ الصِّناعة لابن جنِّي- والدَّارسين المحدثين. وقد حاول نقد المنهج الذي انطلق منه القدماء وهو وصف الظَّاهرة ثمَّ تقريرها قاعدة، حيث إنَّ هذا الإجراء من وجهة نظره لا يعالج الظَّاهرة بطريقة منطقيَّة ولا يصلح لبيان كيفيَّة التَّغيُّر الصَّوتيِّ؛ إذ إنَّ التَّغيُّر الصَّوتيَّ مسألة تتعلَّق بطبيعة الأصوات وصفاتها الصَّوتيَّة.

٣- دراسة عنوانها «فكُّ التَّضعيف بالإبدال» للدكتور عبد الرزَّاق فرَّاج الصَّاعدي، وهو بحث منشور في مجلة الدِّراسات اللُّغويَّة، التَّابعة لمركز الملك فيصل للدِّراسات والبحوث الإسلاميَّة، المملكة العربيَّة السَّعوديَّة في عددها الرَّابع لعام (١٤٢٣هـ)، مارس (٢٠٠٣م). ناقش فيه أسباب الفكِّ بالإبدال وحكمه وأثره في نموِّ اللُّغة بعد أن استعرض مظاهر الفكِّ بالإبدال في أوَّل المِثْلَيْن وثانيهما وثالثهما.

وهذا البحث يختلف عن هذه الدِّراسات، حيث يقوم على التَّحليل الفنولوجي للبنية المقطعيَّة التي طرأ عليها التَّغيُّر؛ إذ كان في أمثلته يقوم على عرض مكوِّنات النَّمط المدروس؛ لتعيين موضع المجاورة بين (الحركات وأشباهها) مع بيان التَّغيُّر النَّاجم وشكله من خلال

واقع الثُّنائيَّة الاستعماليَّة السَّماعيَّة لبعض البيئات اللُّغويَّة وفقاً لمعطيات الدَّرس اللُّغويِّ القديم والمعاصر في ضوء التَّفسير والتَّعليل الصَّوتيِّ كمّاً وكيفاً والإفادة الحقيقيَّة من معطيات علم الأصوات وذلك في صور معادلات صوتيَّة وفق السِّياقات المختلفة لتنتظم الظَّاهرة عملاً صوتيّاً واحداً يجمع شتاتها وهذا ما تحاوله هذه الدِّراسة.

واقتضت طبيعة العمل تقسيم المادَّة العلميَّة إلى أربعة مباحث تسبقها مقدِّمة وتمهيد وتعقبها خاتمة ثمَّ ثبت بأهم المصادر والمراجع. تحدَّثتِ المقدِّمة عن قيمة البحث الصَّوتيِّ الصَّرفيِّ وغايته في تشكيل بنية الكلمة. وجاء التَّمهيد للحديث عن علاقة الدَّرس الصَّوتيِّ بالدَّرس الصَّرفيِّ، وإجراءاته التَّطبيقيَّة. وذكرتُ في المبحث الأوَّل: صور المغايرة بين (الهمزة وأحرف العلَّة) في الإبدال التَّوافقيِّ. وفي المبحث الثَّاني: كان اجتلاب (الهمزة) عند بناء نموذج اسم الفاعل. وفي المبحث الثَّالث: ناقشتُ اجتلاب (الواو) في الإبدال التَّوافُقيِّ إذا وقعت الهمزة زائدة للتَّأنيث في الاسم الممدود، وكذلك إذا وقعت بين حركتين قصيرتين. وتحدَّثت عن اجتلاب (الياء) في البنية المضاعفة المسموعة في المبحث الرَّابع. وفي الخاتمة ذكرتُ أهمَّ نتائج البحث، وختمته بفهرس للمصادر والمراجع.

*****

التَّمهيد:

عَدَّ العرب الدَّرس الصَّوتيَّ نواةً للبحث اللُّغويِّ، وركيزة أساسيَّة، ومستوى من مستوياته؛ بل كان المستوى الصَّوتيُّ من أهم ركائز تعريف اللُّغة؛ حين عرَّفوها بأنَّها «أَصْوَاتٌ يُعبِّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِم»[(١)]. ومن هنا كانت الأصوات هي الأساس في تصوُّر أبنية الكلمات، والخطوة الأولى في أيِّ دراسة صرفيَّة؛ لأنَّها تتناول أصغر وحدات الكلمة، وهي الصَّوت اللُّغويُّ؛ لذا كان اهتمام اللِّسانيَّات باللُّغات المنطوقَة بالغاً؛ إذ لُوحظ تركيز الدَّرس اللُّغويِّ قديماً على الآثار المكتوبة على الرُّغم من قصور الكتابة عن تمثيل اللُّغة المنطوقة تمثيلاً دقيقاً[(٢)].

يرى معظم علماء اللُّغة أن من البَدَهيِّ أن تأتي دراسة الكلام أوَّلاً، وتأتي اللُّغة المكتوبة في المرتبة الثَّانية؛ لأنَّها مشتقَّة من الكلام، بل هي تمثيل له. وكان الخليل (ت١٧٠هـ) أوَّل من تنبَّه إلى ذلك، حيث جعل الدَّرس الصَّوتيَّ هو المنطلَق الرَّئيس للعبور إلى المستويات اللُّغويَّة الأخرى وفهمها، وتنبَّهَ إلى تفكيك عناصر الكلام وتجريدها؛ للوصول إلى وحدات الصَّوت الصُّغرى التي تُعَدُّ جزءاً أساسيّاً في بنية الكلام قبل تناولها بالتَّحليل.

وكلُّ اللُّغات المعروفة بدأت أوَّلاً لغة منطوقة، وهناك آلاف من اللُّغات لم تكن مكتوبة من قبل، ثمَّ خضعت للكتابة في عهدٍ قريبٍ جدّاً[(٣)]. ومهما بلغت الكتابة في تمثيلها للنُّطق فإنَّها لا تستطيع نقل حركات الجسم وتعبيرات الوجه، ونغمات الأصوات، وسائر الملامح الرَّمزيَّة للكلام. ولا يعني هذا التَّقليل من أهميَّة الكتابة، وفوائدها، إنَّما إعادة اللُّغة إلى طبيعتها الشَّفهيَّة، وعدم النَّظر إليها على أنَّها مساوية للمدوَّنات المنقوشة والمخطوطة

(١) ابن جني، أبوالفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١م، ١/ ٣٤.

(٢) ينظر: دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي، ومجيد النصر، الطبعة الأولى، جونية، لبنان، دار نعمان للثقافة، ١٩٨٤م، ص٣٩، وأندريه مارتينيه: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، دمشق، سوريا، وزارة التعليم العالي، ١٩٨٥م، ص١٠.

(٣) ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص٤١.

تماماً[1]. والاهتمام بالأصوات ليس جديداً، وإنَّما هو قديم قدم النُّطق الإنسانيِّ، ولعلَّ الشُّعوب الكنعانيَّة ولاسيما الفينيقيين هم أوَّل من أدرك العناصر الصَّوتيَّة المؤلِّفة للُّغة[2]. إلَّا أنَّ اهتمام الهنود كان أوسع وأدق؛ لإبقاء اللَّفظ الصَّحيح للعبارات الدِّينيَّة؛ إذ أدَّى انقطاعهم عن تداول اللُّغة السِّنسكريتيَّة لغة الآلهة إلى التَّشدُّد في الحفاظ عليها؛ لأنَّها بقيت لغة النُّصوص المقدَّسة التي ينبغي أن تُتلى في الاحتفالات الدِّينيَّة خالية من أيِّ خطأ. ولم يكن وصف الأصوات عند الهنود مرتبطاً بالكتابة على النَّحو الذي شُوهِدَ في الأبجديَّة الكنعانيَّة، إنَّما بقيت الكتابة الهنديَّة مقطعيَّة؛ إذ لم تستطع الوصول إلى الأصوات المفردة، كما لم يستطع تحليل الأصوات للوصول إلى كتابة أبجديَّة[3].

ولم يضارع الهنود في ذلك إلا العرب، فقد أولوا النَّصَّ القرآنيَّ، عناية فائقة في كيفيَّة قراءته، وضبط مخارجه؛ وهذا ما عُرف عندهم بعلم التَّجويد؛ ولذلك ليس غريباً أن يشيد بعض الباحثين الغربيين بجهود العرب في علم الأصوات، على الرُّغم من قلَّة الإمكانات وعدم وجود الآلات الحديثة التي توافرت لدى المحدَثين هذه الأيَّام، يقول براجشتراسر: «لم يَسبِق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشَّرق، وهم: أهل الهند، والعرب»[4]. ويقول فيرث: «إنَّ علم الأصوات قد نَما وشَبَّ في خدمة لغتين مقدَّمتين هما: السِّنسكريتيَّة والعربيَّة»[5].

ومن مظاهر هذه العناية لدى علمائنا ثنائيَّة الاستعمال؛ بناء على التَّحوُّلات الصَّوتيَّة في بنية الكلمة، فيحدث لحرف الهمزة مثلاً تأثيرات اسبتداليَّة على أساس أنَّه حرف عسير النُّطق، ويُحمِّلُ الجهاز الصَّوتيَّ أعباء صوتيَّة زائدة لا يقدر على حملها عند تشكُّل التَّتابعات الصَّوتيَّة داخل بنية الكلمة، فإنَّ هذا مدعاة إلى سقوط الهمزة في بعض البيئات الاستعماليَّة

(١) ينظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٦م، ص٣٦.
(٢) ينظر: جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة: بدر الدين القاسم، الطبعة الأولى، حلب، سوريا، مطبعة جامعة حلب، ١٩٨١م، ص٧٨.
(٣) ينظر: جورج مونان، تاريخ علم اللغة، ص٦٧.
(٤) برجشتراسر، التطور النحوي، ترجمة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٧م، ص٥.
(٥) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، الطبعة الأولى، عالم الكويت، ١٩٩٨م، ص١١٤.

التي تكره وجوده، فتسقط من الأوَّل والوسط والطَّرف سواء في المستوى الفصيح أو في المستويات اللَّهجيَّة؛ اعتماداً أساساً على **قانون السُّهولة والتَّيسير** الذي يتدخَّل ليسقط الهمزة، وغايته: تحقيق حدٍّ أعلى من الأثر، بحدٍّ أدنى من الجهد؛ ذلك أنَّ اللُّغة سلوك بشريٌّ، وهذا السُّلوك يميل إلى الاقتصاد في الجهد العضليِّ فيندفع نحو التَّسهيل اندفاعاً لا يمكن تعليله أو تعليل نقيضه، إلَّا أنَّه يمكن تفسيره؛ بناءً على هذا القانون[1]. ويمكن من خلال هذا القانون تفسير كثيرٍ من الأنماط اللُّغويَّة، نحو: **الأصوات الأسنانيَّة** (الثَّاء، والذَّال، والظَّاء)[2]. فهي أصوات عسيرة في النُّطق حيث يتطلَّب وضع مقدِّمة اللِّسان بين الأسنان عند النُّطق؛ ومن ثمَّ يكون هناك جهد مبذول فيتخلَّص الإنسان من الأصوات العسيرة إلى الأصوات السَّهلة. وينسحب هذا على **الأصوات المُفَخَّمة (المُطْبَقَة)** (الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء)[3] التي تحتاج إلى جهد عضليٍّ زائدٍ.

وقد أوْمَأَ العرب إلى هذه الظَّاهرة عند التَّعرُّض إلى ثقل الصَّوت أو خِفَّته، فقد كان حديثهم عن الخِفَّة وعلاقتها بالفتحة، والثِّقل وعلاقته بالضَّمَّة والكسرة واضحاً. وقد نسبوا الثِّقل للهمزة وغيرها، والكراهية إلى توالي الحركات القصيرة في الكلمة الواحدة، أو توالي المتماثلات من الأصوات المتجاورة في البنية الواحدة[4].

وكان اللُّغويُّ (وتني) يرى أنَّ «كلَّ ما تكتشفه من تطوُّر في اللُّغة ليس إلَّا أمثلة لنزعة اللُّغات إلى توفير المجهود الذي يُبذل في النُّطق»[5]. وهذه الثنائيَّة في الاستعمال تحدث دون أن يشعر بها ناطقها ولم يعمد إليها قصداً بل إنَّ كلَّ بيئة تميل إلى هذا وتترك هذا وهو من شيمها وثقافتها. فالنَّاطق حين ينطق بالأصوات السَّهلة دون العسيرة، يُخيَّل إليه أنَّه ينطق

(١) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٩٧٦م، ص٣١٩.

(٢) ينظر: سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٤٠٣ه، ١٩٨٣م، ٤/ ٤٣٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٦.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م ص١٧٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص١٨١، ١٧٥. ولم يذكر العوامل الأخرى لتوفير الجهد العضلي.

بالأصيل من الأصوات ويختلف هذا الشُّعور من بيئة لأخرى فالتَّاريخ اللُّغويُّ يسجِّل لنا نزوع بعض البيئات الاستعماليَّة إلى إيثار الأصوات العسيرة في مخاطبتها[1]. والأمثلة على النَّزعتين في هذا البحث كثيرة وهي من باب الإبدال التَّوافقيِّ، فقد تنحرف بيئة استعماليَّة في واقع الممارسة عن الشَّائع عندما تجد في البديل ما يتَّفق وطبيعتها التي تميل إلى السُّهولة، يساعدها في ذلك طبيعة اللُّغة ومرونتها، حيث تتفاوت الألفاظ حُسناً وقُبحاً، كثرة وقلَّة؛ تبعاً لموقعها في السِّلسة الكلاميَّة فقد تكون الكلمة سَلِسَةً نُطقاً وسمعاً، كما قد تكون عسيرة النُّطق تأليفاً؛ فتجهد اللِّسان وتصكُّ الآذان.

وقانون السُّهولة والتَّيسير ليس العامل الوحيد في تعدُّد الأنماط اللُّغويَّة فهناك قوانين صوتيَّة أخرى[2]. منها:

١- **قانون موريس جرامونت**: (قانون الأقوى) الذي يُقرِّر أنَّ الصَّوتين المتجاورين في السِّياق يتبادلان فيما بينهما التَّأثير والتَّأثُّر، والأقوى هو الذي يتغلَّب في النِّهاية على الأضعف، أي أنَّ الأضعف يكون عرضة للتَّأثُّر بالآخر بموقعه في المقطع، أو بامتداد نطقه.

٢- **قانون الشُّيوع أو التَّردُّد النِّسبيِّ**: وفيه أنَّ الفونيمات الأكثر تردُّداً تختزنها الذَّاكرة أسهل من الأقل، والعناقيد المتكرِّر وقوعها تقاوم التَّبسيط والإضعاف أكثر من العناقيد الأقلِّ تكرُّراً.

٣- **قانون السُّرعة**: وفيه أنَّ المتحدِّث العادي يريد التَّحدُّث بسرعة حتَّى لا يدع مجالاً للمخاطَب لمقاطعته من جهة، وحتَّى يوفِّر جهداً يستخدمه في التَّعبير عن أفكار جديدة من جهة أخرى.

وقد يضطَّرب العمل بهذه القوانين؛ نظراً لوجود عوامل لغويَّة أخرى كالقياس، والمبالغة، والحذلقة أو التَّفصُّح أو المبالغة في التَّصويب، أو الاستعارة من لهجات أخرى، وتعدُّد الفترات التَّاريخيَّة، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة، وقانون الأصوات الحنكيَّة؛ فتنشأ الثُّنائيَّات في الجِذر الواحد.

(١) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٢١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص٣١٩، ٣٢٢.

على أنَّ قانون الجهد الأقلِّ أو الاقتصاد في الجهد ليس متَّجهاً أساساً في دراسة الثُّنائيَّات الصَّوتيَّة؛ لأنَّ نظريَّة الجهد الأقلِّ أو السُّهولة أو التَّيسير لا تنطبق على كلِّ الحالات الصَّوتيَّة التي يحدث فيها مغايرة صوتيَّة في بنية المقطع فيُعاد معها تشكيل بنية المقطع في النَّمطين. والدَّليل على ذلك: الاتِّجاه المعاكس للسُّهولة أو التَّيسير (من الأسهل إلى الأصعب)؛ لذا وجب البحث عن عوامل أخرى تبرِّر الظَّاهرة «فليس ينقض هذه النَّظريَّة أن نجد أحياناً أصواتاً سهلة تطوَّرت إلى أصعب منها في بعض الحالات»[1] وهذا ما تحاول هذه الدِّراسة الكشف عنه في صور الإبدال التَّوافقيِّ وما يعضِّد ذلك من صور الإبدال غير التَّوافقيِّ في بنيته العميقة التي لا تظهر في السَّطح عند تحليل الانتقال الصَّوتيِّ للبنية الصَّرفيَّة.

ومن ثنائيَّة الاستعمال للبنية؛ بناءً على التَّحوُّلات الصَّوتيَّة في بنية الكلمة: الاعتماد على المخالفة الصَّوتيَّة عاملاً أساسيّاً في هذه الثُّنائيَّة، حيث إنَّ المخالفة مسؤولة عن إعادة تشكيل بنية كثير من الكلمات وخاصَّة في البنية المضاعفة المسموعة. وترتبط المخالفة بالقانون السَّابق ذكره فالإنسان بطبعه ميَّال للأسهل، والتَّقليل من الجهد العضليِّ المبذول، وتكرار الصَّوت الواحد يثقل على اللِّسان؛ فيلجأ إلى الاستبدال بصوت آخر من أصوات اللِّين وأشباهها، وقد بوَّب سيبويه (ت١٨٠هـ) لهذا الإجراء الصَّوتيِّ بقوله: «بَابُ مَا شَذَّ فَأُبْدِلَ مَكَانَ اللَّامِ اليَاءُ لِكَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ»[2] ونصَّ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) على ذلك فقال: «وَالعَرَبُ تُبْدِلُ فِي المُشَدَّدِ الحَرْفَ مِنْهُ بِاليَاءِ وَالوَاوِ»[3]. وأشار المبرِّد (ت٢٨٦هـ) إلى جواز إبدال الياء مكان ثاني المثلَيْنِ؛ لئلَّا يلتقي حرفان من جنس واحد[4]. غير أنَّ إبراهيم أنيس وصف القدماء بأنَّهم لم يفطنوا لهذه الظَّاهرة، ولم يولوها اهتماماً، بالإضافة إلى اضطراب تفسيرهم لها[5].

(١) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٧٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٢٤.

(٣) الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ١٤٠٣ه، ١٩٨٣م، ٢/ ٢٦٧.

(٤) ينظر: المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، وزارة الأوقاف المصرية لجنة إحياء التُّراث، ١٤١٥ه، ١٩٩٤م، ١/ ٢٤٦.

(٥) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية،ص٢١١، ورمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الرفاعي، ١٩٨٢م، ص٥٥.

وقال: «والحقيقة أنَّ الأمر أكبر من تلك الإشارات التي لا تقنع الباحث المدقِّق، لأنَّنا نلحظ كثيراً من الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثِلَيْنِ كل المماثلة يتغيَّر فيها أحد الصَّوتين إلى صوت لين طويل- وهو الغالب - أو إلى أحد الأصوات الشَّبيهة بأصوات اللِّين في بعض الأحيان ولا سيما اللَّام والنُّون»[1]. وهذا رأيٌ فيه نظر- على قِصرَ علمي- فإنَّ كلَّ اللُّغات تشيع فيها هذه الظَّاهرة بوصفها أثراً لقانون الاقتصاد في الجهد العضليِّ ولها سلف في اللُّغات السَّاميَّة الأولى وخصوصاً الأكَّاديَّة والآراميَّة[2].

ويعمل (**قانون تطرُّف أشباه الحركات**) عمله في إعادة تشكُّلات بنية المقطع، حيث إنَّها إذا تطرَّفت في بنيته كان ذلك مَدعاة إلى حذفها أو تغييرها[3]. وليس هذا العمل إلزاميّاً؛ بل يختلف من بيئة لأخرى كما سيأتي دراسته وتوضيحه. وقد حفظ لنا التُّراث الاستعمالَيْنِ عند صياغة اسم الفاعل من النَّاقص الواويِّ، والنَّاقص اليائيِّ، نحو: (دَاعٍ، وقَاضٍ) وأمثالهما.

ومن هذا الوادي (**قانون تطرُّف الهمزة**)، حيث يُعدُّ عاملاً أساسيّاً في حذفها أو تغييرها أو إسقاطها؛ ومن ثمَّ يمكن أن نطبِّق هذا القانون على الاسم الممدود في كثير من ظواهره عند التَّثنية، وعند الجمع، وعند النَّسب. يقول ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ): «...وَقَدْ أُبْدِلَتِ الوَاوُ مِنْ هَمْزَةِ التَّأْنِيثِ المُبْدَلَةِ مِنَ الأَلِفِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ فِي بَابِ الهَمْزَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ: التَّثْنِيَةُ، وَالجَمْعُ بِالتَّاءِ، وَالنَّسَبُ، فَالتَّثْنِيَةُ نَحْوُ قَوْلِكِ فِي: (حَمْرَاء، وَصَفْرَاء، وَخُنْفُسَاء: حَمْرَاوَان، وَصَفْرَاوَان، وَخُنْفُسَاوَان) وَالجَمْعُ نَحْوُ قَوْلِكِ فِي: (صَحْرَاء: صَحْرَاوَات)، وَفِي: (خَبْرَاء: خَبْرَاوَات)، وَفِي: (خُنْفُسَاء: خُنْفُسَاوَات) وَالنَّسَبُ نَحْوُ قَوْلِكِ: (صَفْرَاويّ) وَ (حَمْرَاوِيّ) وَ (صَحْرَاوِيّ) وَ (خَبْرَاوِيّ) وَ (خُنْفُسَاوِيّ)...»[4].

وينسحب هذا الإجراء الصَّوتيُّ في صياغة اسم الفاعل من مهموز اللَّام، حيث ورد إثبات الهمزة، وإبدالها واواً أوياءً وقد حفظتْ لنا القراءات القرآنيَّة هذَيْنِ الاستعمالَيْنِ؛ إذ

(١) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٢١١.

(٢) ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي، ص٥، وكارل بركلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، د.ط، الرياض، السعودية، منشورات جامعة الرياض، ١٩٧٧م، ص٧٨.

(٣) ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، د.ط، القاهرة، مصر، عالم الكتب، د.ت، ص١٤٨.

(٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار القلم، ١٩٨٥م، ٢/ ٥٧٥.

تردَّد هذا في قوله سبحانه: ﴿لَا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة،٣٧]، حيث قُرِئَ (الخَاطِيُون) بغير همز، وقرأ الجمهور بالهمز ﴿ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ (١). وهذا يفسرٌ لنا مجيء اسم الفاعل من (بدأ، وملأ) على: (بادئ، ومالئ) بالهمز، و (بادي، ومالي) بغير الهمز؛ بناء على كثرة الاستعمال كما نصَّ على ذلك ابن منظور (ت٧١١هـ) (٢). ومن هنا يرى البحث أنَّ صياغة اسم الفاعل بالهمزة هي الأصل؛ بناء على الكثرة الواردة، وأنَّ اسم الفاعل بغير الهمز مستعمل على المستوى اللَّهجيِّ. وسيأتي مزيد توضيح في بناء نموذج اسم الفاعل من المبحث الثَّالث.

وكان (**قانون اختزال التَّضعيف**) في المِثْلَيْنِ المتتابِعَيْنِ في الكلمة ذا أثر فاعل في إعادة تشكيل بنية الكلمة وتعدُّد أنماطها اللُّغويَّة، وهو قانون اختياريٌّ وليس إلزاميّاً. **وقد يكون اختزال التَّضعيف في أوَّل المثلَيْنِ أو ثانيهما أو ثالثهما. فمثال الاختزال في أوَّل المثلَيْنِ**: الضَّحُّ، وهو الشَّمس، فقيل: الضَّيْح، فاختزلوا أوَّل المثلَيْنِ ياءً، وفيه قال ابن جنِّي: «أَرَى فِي اللُّغَة أَلْفَاظاً صَالِحَةً يَتَوَالَى فِيهَا التَّضْعِيفُ وَاعْتِلَالُ الأَوَّلِ مِنَ المِثْلَيْنِ جَمِيعاً. وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (الضِّحُّ، والضَّيْحُ)، وَنَحْوهُ قَوْلُهُمْ: (انْصَبَّ وَصَابَ يَصُوبُ)، وَمِثْلُهُ: (قَطَطْتُ الشَّيء)، وَقَالُوا فِي القَوْطِ هُوَ القَطِيعُ مِنَ الغَنَمِ، وَقَالُوا: (ضَرَّهُ، وَضَارَهُ، يَضُورُهُ، ويَضِيرُه)، وَقَالُوا: (ضِفَّةُ الوَادِي، وَضِيفُهُ وَضِيفَتُه)» (٣).

ومنه: عَسَّ عَسّاً، أي: طاف باللَّيل، وعَاسَ عَوْساً مثله (٤). فاختزلوا أوَّل المثلَيْنِ واواً. ومثال الاختزال في ثاني المِثْلَيْنِ، قولهم: (لا ورَبِّيكَ)، أي: لا ورَبِّكَ، فاختزلوا ثاني المثلَيْنِ بالياء (٥). ومن الاختزال بالواو، قولهم: (ذَرَّ الشَّيءَ يَذَرُّهُ وذَارَهُ يَذْرُوه) (٦). ومثال

(١) قرأ بالياء الزهري والحسن وقرأ بالهمز الجمهور. ينظر: ابن جني، أبوالفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥ه، ١٩٩٤م، ٢/ ٣٢٩.

(٢) ينظر: ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري النحوي، لسان العرب، د.ط، بيروت، لبنان، دار صادر، د.ت، مادة (ب د أ، م ل أ)، ١٩٩٣م، ١/ ٢٧.

(٣) ابن جني،أبوالفتح عثمان بن جني، بقية الخاطريات، تحقيق: محمد الدالي، د.ط، دمشق، سوريا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٣ه، ١٩٩٢م، ص٢٦.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع س س)، و (ع و س)، ٦/ ١٣٩، ١٥١.

(٥) ينظر: ابن جني، المحتسب، ٢/ ٢٨٤.

(٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ذ ر ر)، ٤/ ٣٠٣ و (ذ ر أ)، ١٤/ ٢٨٢.

الاختزال في ثالث المِثْلَيْنِ، قولهم: (تَفَضَّيْتُ) من الفضَّة، أي: تَفَضَّضْتُ[١]. وكما يعمل هذا القانون بالاختزال في أحرف العلَّة يعمل في غيرها، كالنُّون في نحو: (الجَرَبَّة، والجَرَنْبَة)[٢] والرَّاء في نحو: (قَرْطَم، وقَطَّم)[٣]. والعين في نحو: (الدَّقُّ، والدَّعْقُ)[٤]. إلَّا أنَّ الدِّراسة اكتفت بأحرف العلَّة في البنية المضاعفة المسموعة. وقد عرض جهود القدماء مع شيء من التَّصوُّر الصَّوتيِّ جماعة من اللُّغويِّين، منهم: برجشتراسر[٥]. وإبراهيم أنيس[٦]. ورمضان عبدالتَّوَّاب[٧]، وفوزي الشَّايب[٨]، وأبوأوس إبراهيم الشَّمسان[٩]، وعبدالرَّزاق الصَّاعديُّ[١٠].

• المبحث الأوَّل: المغايرة بين الهمزة وأحرف العلَّة في الإبدال التَّوافقيِّ:

إنَّ البيئة اللُّغويَّة بيئة واسعة الاستعمال تتردَّد فيها الأنماط اللُّغويَّة أُفقيّاً ورأسيّاً؛ اعتماداً على الصُّورة التَّداوليَّة التي تفضِّلها بيئة على أخرى؛ تخفيفاً أو تحقيقاً، نبراً أو تسهيلاً وكانت المغايرة بين الهمزة وأحرف العلَّة دليلاً استعماليّاً، ومادَّة ثرَّة لتقاليب البِنى الكلاميَّة على

(١) ينظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: جماعة من العلماء، القاهرة، مصر، معهد المخطوطات العربية، ١٣٧٧ه، مادة (ف ض ض)، ٨/ ١١٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، مادة (ج ر ب)، ٧/ ٢٨٣. وظاهرة الاختزال بالنون ظاهر سامية لا سيَّما في الآرامية والمنداعية والأمهرية الآشورية، حيث يختزل التَّضعيف في الأصوات الأسنانية والغارية بإقحام النون. ينظر: كارل بركلمان، فقه اللغات السامية، ص٧٥.

(٣) ينظر: أحمد هريدي، نشوء الفعل الرباعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، زهراء الشرق، ١٩٨٨م، ص٤٣.

(٤) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (د ع ق)، ١/ ٩٨.

(٥) ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي، ص٣٣.

(٦) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٢١٠.

(٧) ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤ه، ص٤٠.

(٨) ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الطبعة الأولى، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م، ص٣٥٨.

(٩) ينظر: أبوأوس إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الحولية الثانية والعشرون، الرسالة ١٨٦، ١٤٢٣ه، ٢٠٠٢م، ص٤٢، والتخلص من المتماثلات لفظاً، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، كتاب الشاذليات، ٢٠٠٧م، ص٢٧.

(١٠) ينظر: عبدالرزاق الصاعدي، فك التَّضعيف بالإبدال، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، السعودية، المجلد الرابع، العدد الرابع، ١٤٢٣ه، ٢٠٠٧م.

الصُّورتين يتجلَّى هذا العمل الصَّوتيُّ في المثال الواويِّ، والمثال اليائيِّ، وكذلك في مثال الألف المزيدة في الأمثلة الثُّنائيَّة المسموعة عن العرب ولم يكن من غاية البحث استقراء كلِّ ما قيس على المسموع عن العرب وجوباً وجوازاً وتفصيل ذلك كما يلي:

أوَّلاً: في المثال الواويِّ:

تُعدُّ الهمزة صوتاً عسيراً مقارنة بالواو والياء؛ لذا فإنَّ العربيَّة في بعض البيئات اللُّغويَّة تسعى إلى إبدالها؛ طلباً للخِفَّة، ودفعاً لبعض الجهد عن اللِّسان. وليس هذا العمل الصَّوتيُّ عملاً واجباً، بل هو مبنيٌّ على الاستعمال ودواعيه في بعض اللَّهجات العربيَّة دون الأخرى. يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): «...اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهَا عَلَى حَالِهَا، وَإِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ مَكَانَهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِم فِي: (وِلِدَ: وأُلِدَ)، وفي (وُجُوه: أُجُوهـ)...»[1] وتابعه على ذلك السِّيرافيُّ[2] (ت٣٦٨هـ).

ويقول ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) مُشيراً إلى هذه الصُّوَر: «...نَحْوُ قَوْلِكَ في (وُجُوه: أُجُوهـ)، وفي (وُعِدَ: أُعِدَ)، وفي (وُقِّتَتْ: أُقِّتَتْ). وَكَذَلِكَ كُلُّ وَاوٍ انْضَمَّتْ ضَمّاً لَازِماً فَهَمْزُهَا جَائِزٌ... وَأَبْدَلُوا الْفَاءَ هَمْزَةً. وَأَبْدَلُوا أَيْضاً الْوَاوَ المَكْسُورَةَ، فَقَالُوا: (إِسَادَة) فِي (وِسَادَة)، (وِعَاء) فِي (إِعَاء). وَأَبْدَلُوا المَفْتُوحَةَ أَيْضاً، فَقَالُوا: (أَنَاة) فِي (وَنَاة)، وَ (أَحَدٌ) فِي (وَحَدَ)، وَ (أَجَمَ) فِي (وَجَمَ)، وَ (أَسْمَاءَ) فِي (وَسْمَاءَ)، وَقَالُوا: (قَائِل، وَبَائِع)، فَأَبْدَلُوهَا مِنَ الوَاوِ وَالياءِ....»[3].

وقد وصف سيبويه أنماط الإبدال بين الواو والهمزة بالكثرة والقلَّة؛ بناء على علل استعماليَّة وصوتيَّة تناظريَّة، فيرى أنَّ الواو المضمومة والمكسورة أكثر من المفتوحة في الإبدال بالهمزة؛ إذ يقول: «...وَإِنَّما كَرِهُوا الْوَاوَ حيث صَارَتْ فِيهَا ضَمَّةٌ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَيْنِ فَيَهْمِزُونَ، نحو: (قَؤُولٍ، وَمَؤُونَةٍ). وَأَمَّا الَّذِينَ لَمْ يَهْمِزُوا فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا الْحَرْفَ عَلَى

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١.

(٢) السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٨م، ٥/ ٢٢١.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٢.

أَصْلِهِ، كَمَا يَقُولُونَ: (قَوولٌ) فَلَا يَهْمِزُونَ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الوَاوَ ضَعِيفَةٌ تُحْذَفُ وَتُبْدَلُ، فَأَرَادُوا أَنْ يَضَعُوا مَكَانَهَا حَرْفاً أَجْلَدَ مِنْهَا. وَلَمَّا كَانُوا يُبْدِلُونَهَا وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ فِي مِثْلِ: (وَنَاةٍ، وَأَنَاةٍ)، كَانُوا فِي هَذَا أَجْدَرَ أَنْ يُبْدِلُوا حَيْثُ دَخَلَهُ مَا يَسْتَثْقِلُونَ، فَصَارَ الْإِبْدَالُ فِيهِ مُطَّرِداً حَيْثُ كَانَ الْبَدَلُ يَدْخُلُ فِيمَا هُوَ أَخَفُّ مِنْهُ. وَقَالُوا: (وَجَمٌ وَأَجَمٌ، وَوَنَاةٌ، وَأَنَاةٌ) أَوَقَالُوا: (أَحَدٌ) وَأَصْلُهُ: (وَحَدٌ)؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ، فَأَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ لِضَعْفِ (الْوَاوِ)؛ عِوَضاً لِمَا يَدْخُلُهَا مِنَ الْحَذْفِ وَالْبَدَلِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ مُطَّرِداً فِي الْمَفْتُوحَةِ، وَلَكِنَّ نَاساً كَثِيراً يُجْرُونَ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً مُجْرَى الْمَضْمُومَةِ، فَيَهْمِزُونَ الْوَاوَ الْمَكْسُورَةَ إِذَا كَانَتْ أَوَّلاً، كَرِهُوا الْكَسْرَةَ فِيهَا، كَمَا اسْتُثْقِلَ فِي (يَيْجَل، وَسَيِّد) وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (إِسَادَة، وَإِعَاء)...»[1].

وقد رصد اللُّغويُّون المحدَثون[2] هذه الأنماط وعلَّلوا لها بعلل صوتيَّة، فقد حمل بعض الباحثين هذا التَّعاقب على (التَّوهُّم أو المشابهة) مُدعياً أنَّ الواو أصلها همزة خلاف ما ذكره سيبويه؛ ومن ثمَّ نطقها بالهمزة وغيره نطقها تخفُّفاً بالواو. وهذا التَّصوُّر الذِّهنيُّ يُفقِدُ اللُّغة شطراً كبيراً من المادَّة اللُّغويَّة؛ بناء على الحذلقة أو زيادة التَّفصُّح أو القياس الخاطئ[3] افتراضاً صوتيّاً من أنَّ القارئ بالهمزة لم يستعمل غير الهمزة في هذه الألفاظ إلَّا بعد سماعها من البيئة الأخرى لوجود مشابهة حقيقيَّة أو متوهَّمة بين الاستعمالين.

وينقل الإستراباذيُّ (ت٦٨٦هـ) اتِّجاهاً آخر عن عليٍّ رضي الله عنه قوله: «نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نَبْرٍ ولولا جبرائيل نزل بالهمز على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ما همزنا»[4]. ويرى آخر أنَّ الأصل هو الهمز حيث ثبت بالتَّواتُر»في القراءات السَّبع،

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١. وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٢١.

(٢) ينظر: أبوأوس إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، ص٤١.

(٣) ينظر:ضاحي عبدالباقي، لغة تميم دراسة وصفية تاريخية، د.ط، القاهرة، مصر، مطبعة الشؤون الأميرية، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م، ص٣٢٢.

(٤) لم أقف على من خرَّجه، ينظر: الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، ١٩٩٦م، ٣/ ٣١.

وليس هناك ما يمنع في لغة القرآن، وهي اللُّغة الأدبيَّة المشتركة التي اجتمع عليها العرب أن نعود إلى الأصل وإن كان مهجوراً في لغة الجاهليِّين»[1].

غير أنَّنا لا نستطيع أن نتكلَّم عن الأصليَّة والفرعيَّة في بعض الاستعمالات؛ بناء على القلَّة والكثرة جزماً فقد يكون الاستعمال شائعاً في بيئة دون الأخرى، إلَّا أنَّنا نستطيع أن نصف هذا التَّعاقبَ صوتيّاً؛ بناء على التَّصوُّر الصَّوتيِّ لنظام المقطع في العربيَّة وما يحمله من حركات بما لا يخلُّ بالنِّظام الصَّوتيِّ للبِنى المتبادَلة. فإذا جاورت الواوَ الحركةُ؛ تولَّدتْ ما يُسمَّى بـ (الحركة المركَّبة) وهي حركة ترفضها اللُّغة في صُور التَّداول لنظامها؛ فتسعى لتغييرها اختياراً لا إلزاماً. والذي يقف وراء وجود هذا النَّمط المهموز هو تخلُّص اللُّغة في بعض استعمالاتها من (الواو) التي تشكِّل تجاورها مع الضَّمَّة وضعاً صوتيّاً غير مألوف في بيئة دون أخرى، فتحتاج إلى «...**أَنْ يَضَعُوا مَكَانَهَا حَرْفاً أَجْلَدَ مِنْهَا...**»[2]؛ لذا»...**كَرِهُوا الْوَاوَ حيث صَارَتْ فِيهَا ضَمَّةٌ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَيْنِ فَيَهْمِزُونَ، نحو: (قَؤُولٍ)...**»[3]؛ لتصحيح المقطع بعد حذفها فلا يبدأ المقطع بحركة وهو وضع لا تقبله العربيَّة في نظامها، ففي المثال الواويِّ المضموم: (وُجُوه، وُقِّتَتْ، وُعِدَ) يكون همزها جائزاً، نحو: (أُجُوه، أُقِّتَتْ، أُعِدَ):

وُجُوه	>	**ُجُوه** ○	>	**أُجُوه**
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		حذف شبه الحركة الواو		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

ومنها قراءة أُبيِّ بن كعب (أُجُوهُهُم) بدل (وُجُوهُهُم)[4] في قوله تعالى: ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر، ٦٠].

وكذلك في المثال الواويِّ المكسور: كـ (إِسَادَة) في (وِسَادَة):

(١) ينظر: محمود فراج، دراسات في اللغة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الشنهابي للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م، ص١٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١.

(٣) المرجع السابق، ٤/ ٥٢، ٣٣١.

(٤) ينظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره: برجشتراسر، د.ط، بيروت، لبنان، دار الهجرة، د.ت، ص١٧.

وِسَادَة	>	ِسَادَة	>	إِسَادَة
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		حذف شبه الحركة الواو		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

وكذلك في المثال الواويِّ المفتوح: كـ (وَجَمٌ وَأَجَمٌ، وَوَنَاةٌ، وَأَنَاة):

وَجَمٌ	>	جَمٌ	>	أَجَمٌ
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		حذف شبه الحركة الواو		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

وقد علَّل عبدالصَّبور شاهين[1] لحذف الواو بأنهَّا: (نصف حركة)، وربما دخله الوهم في وصف الواو؛ لأنَّ الحركة المركَّبة عبارة عن حركة قصيرة وحرف علَّة (واو، أو ياء)، والواو إذا حُرِّكت جرت مُجرى الصَّحيح «ألا ترى إلى صحَّة الياء والواو جميعاً بعد الفتحة...»[2]، وصارت حرفاً صامتاً وليست نصفَ حركةٍ كما ظنَّ؛ لذا فإنَّ الحركة المركَّبة أو المزدوجة تُسمَّى نصف حركة إشارة إلى الحركة التي تحملها، وتُسمَّى نصف صامت إشارة إلى القاعدة التي تحمل الحركة وهي الصَّامت فيها[3].

وقد ورد في كتب الإبدال كثرةٌ تدلُّ على هذا الإبدال التَّوافُقيِّ، نحو: (أَرَّخَ الْكِتَابَ، وَوَرَّخَه)، و (قد أَكَّفْتُ الْدَّابَّةَ وَوَكَّفْتُهَا)، و (أَكَّدْتُ الْعَهْدَ وَوَكَّدْتُه)، و (آخَيْتُهُ، وَوَاخَيْتُه)، ويقال: (وِشَاحٌ، وَإِشَاحٌ، وَوِلْدَةٌ، وَإِلْدَةٌ)، و (وِكَافٌ، وَإِكَافٌ)...[4]. حيث تشكَّلت الحركة المزدوجة أو الحركة المركَّبة التي ترفضها بعض البيئات الاستعماليَّة، فيتخلَّصون من هذه الحركة بحذف شبه الحركة (الواو)، ممَّا يُحدِثُ نقصاً في نظام المقطع بسبب هذا الاجتزاء الذي يمثِّل حدَّ إغلاق المقطع فتبقى الحركة لا تجد قاعدة تحملها ولا تؤدِّي وظيفةً تمثِّلُ مقطعاً مستقلّاً، فتُجتلبُ الهمزة لتصحيح بنية المقطع في صورته النِّهائيَّة.

(١) عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص١٢٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣/ ١٣٩.

(٣) ينظر: أبوأوس إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، ص٤٢.

(٤) ينظر: ابن السكيت، أبويوسف يعقوب بن إسحاق، القلب والإبدال ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسن العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، د.ط، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٩٠٣م، ص٥٦- ٥٨.

وِكَافٌ	<	ـِكَافٌ	<	إِكَافٌ	
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		حذف شبه الحركة الواو		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع	

والمرحلة الأولى تمثَّلت في أراجيز رُؤبة بن العجَّاج فيما نقله ابن السكيت (٢٤٤هـ) حين قال:

كَالْوَدَنِ الْمُنْشُودِ بِالْوِكَافِ[1]

وِلْدَة	<	ـِلْدَة	<	إِلْدَةٌ	
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		حذف شبه الحركة الواو		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع	

والمرحلة الأخيرة جاءت في شعر الشَّنفرى:

فَأَيَّمْتُ نِسْوَاناً وَأَيْتَمْتُ إِلْدَةً وعدتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيلُ أَلْيَلُ[2]

وجاء في لسان العرب: «وَرِثَهُ مَالَهُ وَمَجْدَهُ وَوَرِثَهُ عَنْهُ وِرْثاً، وَوِرْثَةً، وَوِرَاثَةً، وَإِرَاثَةً»[3].

وَرِثَ	<	وِرَاثَةً	<	ـِرَاثَةَ	<	إِرَاثَةً	
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		وجود الحركة المزدوجة في المصدر		حذف شبه الحركة الواو		اجتلاب الهمزة لتكون حدَّ ابتداء للمقطع	

وقد أجريت الواو المكسورة مُجرى المضمومة في الهمز؛ استثقالاً لوجود الكسرة فهم يكرهونها بداءة «...وَلَكِنَّ نَاساً كَثِيراً يُجْرُونَ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً مُجْرَى الْمَضْمُومَةِ، فَيَهْمِزُونَ الْوَاوَ الْمَكْسُورَةَ إِذَا كَانَتْ أَوَّلاً، كَرِهُوا الْكَسْرَةَ فِيهَا، كَمَا اسْتُثْقِلَ فِي (يَيْجَل)...»[4].

(١) لم أجده في: شرح ديوان رؤبة بن العجاج لعالم لغوي قديم (مجهول)، تحقيق: مجموعة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ه، ٢٠١١م. وكذلك لم أجده في ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم إلفرت، بيروت، لبنان، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م.

(٢) ينظر: العكبري، أبوالبقاء محب الدين بن عبدالله الحسين، شرح لامية العرب للشنفرى، تحقيق: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٣م، ص١٢٨؛ ابن السكيت، القلب والإبدال، ص٥٧.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (و ر ث)، ٢/ ٢٠٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١.

والواو نفسها مُستثقلة مع كراهية الابتداء بها[1]، وكونها مكسورة كذلك. وأرى أنَّ الكراهة عندهم من باب حمل الشَّيء على الشَّيء لعلَّة صوتيَّة اكتنفتها كما في (يَيْجَل)، حيث استِثْقَال (الوَاوِ مَعَ اليَاءِ) في (يَوْجَل) من (وَجِلَ). وفي ذلك يقول سيبويه: «...فَلَمَّا كَانَ كَلامُهُمْ استِثْقَالَ (الوَاوِ مَعَ اليَاءِ)، حَتَّى قَالُوا: (يَاجَلُ، ويَيْجَلُ)، كَانَتِ (الوَاوُ مَعَ الضَّمَّةِ) أَثْقَلَ، فَصَرَفُوا هَذَا البَابَ إِلَى (يَفْعِلُ)، فَلَمَّا صَرَفُوهُ إِلَيْهِ كَرِهُوا الوَاوَ بَيْنَ (يَاءٍ وَكَسْرَةٍ)؛ إِذْ كَرِهُوهَا مَعَ (يَاءٍ) فَحَذَفُوهُا، فَهُم كَأَنَّهُم إِنَّما يَحْذِفُونَهَا مِنْ (يَفْعِلُ). فَعَلَى هَذَا بِنَاءُ مَا كَانَ عَلَى (فَعَلَ) مِنْ هَذَا البَابِ»[2].

وهذا يفسِّر لنا علل سقوط الواو في بداية المقطع عند بناء المضارع من الفعل (المثال)، نحو: (وَعَدَ، وَرِثَ، وَقَحَ) فعند صياغة المضارع يُعاد تشكيل بنية المقطع؛ بناء على وجود الواو في الماضي المجرَّد وفي التَّصوُّر الافتراضيِّ للبنية العميقة كما في:

وَرِثَ	>	يَوْرِثُ	>	يَرِثُ
البنية السطحيَّة		الأصل الافتراضي		البنية السطحيَّة
الماضي		البنية العميقة		المضارع

وقد فسَّر القدماء إسقاط الواو (شبه الحركة) من الصُّورة الافتراضيَّة بأمرين:

الأوَّل: قبلها (ياء) مفتوحة. الثَّاني: عين الفعل مكسورة.

وعلَّة ذلك عند ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أنَّ «...الوَاوَ نَفْسَهَا مُسْتَثْقَلَةٌ، وَقَدِ اكْتَنَفَهَا ثَقِيلَانِ، اليَاءُ وَالكَسْرَةُ. وَالفِعْلُ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ، وَمَا يَعْرِضُ فِيهِ أَثْقَلُ مِمَّا يَعْرِضُ فِي الاسْمِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ هَذَا الثِّقلُ آثَرُوا تَخْفِيفَهُ بِحَذْفِ شَيءٍ مِنْهُ، وَلَمْ يَجُزْ حذفُ اليَاءِ؛ لأَنَّه حَرْفُ المُضَارَعةِ، وحَذْفُهُ إِخْلالٌ مَعَ كَرَاهَيةِ الابْتِدَاءِ بِالوَاوِ، وَلَمْ يَجُزْ حَذْفُ الكسرةِ؛ لأَنَّهُ بِهَا يُعْرَفُ وزنُ الكَلِمَةِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الوَاوُ فَحُذِفَتْ وَكَانَ حَذْفُهَا أَبْلَغُ فِي التَّخْفِيفِ؛ لِكَوْنِهَا أَثْقَلَ مِنَ (اليَاءِ وَالْكَسْرَةِ) مَعَ أَنَّها سَاكِنَةٌ ضَعِيفَةٌ، فَقَوِيَ سَبَبُ حَذْفِهَا، وَجَعَلُوا سَائِرَ المُضَارِعِ مَحْمُولاً

(١) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المطبعة الأميرية، د.ت، ١٠/ ٥٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٥٢.

عَـلَى (يَعِـدُ)... لِئَلَّا يَخْتَلِـفَ بِنَاءُ المضَارِعِ، وَيَجْـرِي فِي تَصْرِيفِهِ عَلَى طَرِيقَـةٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ مَا فِي الحَـذْفِ مِـنْ تخفيـفٍ»[1]، وقد أشـار المـبرِّد (ت٢٨٦هـ) إلى أنَّ هذا السِّـياق ممَّا تسـقط فيه الـواوات[2]، ولخَّص ذلك ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) بقوله: «...إِنَّمَا حُذِفَتِ الوَاوُ لِوقُوعِهَا بَيْنَ (يَاءٍ وَكَسْرَةٍ)، وَهُمَا ثَقِيلَانِ، فَلَمَّا انْضَافَ ذَلِكَ إِلَى ثِقَلِ الوَاوِ وَجَبَ الحَذْفُ...»[3].

أمَّـا في الـواو المفتوحة في الإبدال التَّوافُقيِّ فقد علَّل سـيبويه بـأنَّ الإبدال فيها غير مطَّرد[4]. حيث تشـكلَّت الحركة المزدوجة الصَّاعدة ومع ذلك فإبدالها غير مطَّرد. والسَّبب في عـدم اطِّرادها أنَّ هذا التَّتابع في (قد أَكَّفْـتُ الْدَّابَّةَ وَوَكَّفْتُهَا)، و (أَكَّدْتُ الْعَهْدَ وَوَكَّدْتُه)، و (آخَيْتُـهُ، وَوَاخَيْتُـه) من التَّتابعات غـير الثَّقيلة ولا تُحدث تنافراً صوتيّـاً حال نطقها؛ لأنَّ الحذف أو التَّغيير الذي يُقحَمُ في البنية بسـبب هـذه التَّتابعات، إنَّما يرجع إلى النَّاتج الصَّوتيِّ مـن هـذا التَّتابع وهو التَّنافر والثِّقـل في النُّطق؛ لذا كان عدم الاطِّـراد في المفتوحة أظهر من غيرها، كما أنَّ في بعض التَّتابعات الصَّوتيَّة للواو المفتوحة السَّابقة قد احتوت الحركة المركَّبة عـلى صوت مدٍّ مفتوح، الموصوف بالفتحة الطَّويلـة فلم ينتج عنه ثقل أو تنافُر. وهذا يفسِّر لنـا بقـاء المزدوج الحركـيِّ الصَّاعد عنـد بناء صيغة (اسـتفعال) من الفعـل الأجوف حيث أبقـت صيغـة المصدر على الحركة المزدوجة الصَّاعدة؛ حفاظاً عـلى صحَّة المقطع فيها، نحو: (اسْتَحْوَذَ، اسْتِحْوَاذاً).

وكذلك الأمر في المثال: (أَرَّخَ الْكِتَابَ، وَوَرَّخَه) فالأصل: (الواو) كما ذكر سيبويه»... **وَأَمَّا الَّذِينَ لَمْ يَهْمَزُوا فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا الْحَرْفَ عَلَى أَصْلِهِ، كَمَا يَقُولُونَ: (قَوولٌ) فَلَا يَهْمِزُونَ...**»[5] وقـد جاء (الـوَرَخ) بمعنى (القمر) للتَّأريخ ولم تذكره كتب المعاجـم العربيَّة[6]، إلاَّ أنَّ هذا

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٥٩.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٨٨.

(٣) ابن عصفور، أبوالحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: أنيس بديوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ٢/ ٤٢٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٢١.

(٥) ينظر: المرجعان السابقان.

(٦) ينظـر: آمنـة الزعبـي، من طـرق التعامل مع أشـباه الحركات في كتـب الإبدال اللغوي، دراسـات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان، الأردن، المجلد٣٤، العدد (١)، ٢٠٠٧م، ص٩.

المعنى قد ورد في بعض الدِّراسات السَّاميَّة ففي الجعزيَّة: (Warh)، وفي الأكَّاديَّة: (Warhu)، وقد أبدلت السريانيَّة والآراميَّة الواو ياءً، نحو: (yarha>، وكذلك العبريَّة: (ye>rah) [1] ممَّا يفسِّر لنا أصالة الواو والدَّلالة على معنى (القمر) رُكاماً لُغويّاً لم يصل إلينا لاعتبارات المراحل اللُّغويَّة البينيَّة بين عصر وآخر [2]. وهو الميقات الزَّمنيُّ لأحداث الجزيرة العربيَّة ووقائعها؛ ومن ثمَّ اتَّخذه المسلمون علماً على أحداثهم منذ عام (١٧ هـ) في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ويُعدُّ تحقيق الهمزة من لهجات (تميم وقيس) ومَنْ جاورهما مِنْ قبائلَ، أي قبائل وسط الجزيرة وشرقيِّها، وأنَّ تسهيلها لهجة الحجاز، وليست القبائلُ المحقِّقة للهمزة كلُّها سواء في التَّحقيق، بل منهم من يذهب في تحقيقها مذهباً بعيداً... وهذه القبائل التي كانت متحضِّرة في الحجاز وبخاصَّة قريش في (مكَّة، والأوس والخزرج في المدينة)... وليس معنى ذلك أنَّ قبائل الحجاز كلَّها تتخلَّص من الهمزة، لكنَّنا نرجح أنها القبائل المتحضِّرة في الحجاز... بل كانت هناك قبائل حجازيَّة تجنح إلى تحقيق الهمزة وهي تلك القبائل التي كانت تسكن أطراف الحجاز مجاورة لأهل البادية من وسط شبه الجزيرة وشرقيِّها. والهمزة التي نحاول أن نجد تعليلاً لتخلُّص الحجازيِّين منها هي التي سادت اللُّغة العربيَّة المشتركة كما يتَّضح في القراءات القرآنيَّة، وهي دليل قاطع على أنَّ هذه العربيَّة المشتركة التي نعرفها في النُّصوص الجاهليَّة لم تقمْ على لهجة قريش وحدها، أو بعبارة أخرى ليست لهجة قريش هي هذه العربيَّة المشتركة على ما ذهب إليه القدماء والمحدَثون [3].

ومن هنا نقل لنا ابن السِّكِّيت عن الأصمعيِّ (ت٢١٦هـ) أنَّ الحجازيِّين يقولون: (ذَأَى، يَذْأَى)، وأمَّا التَّميميُّون فيقولون: (ذَوَى، يَذْوِي ذُوِيّاً) [4]، عكس أصولَيْهما المشهورة **ممَّا يدلُّ على وجود إبدالٍ توافقيٍّ** بين (الهمزة والواو) في اللَّهجتين **ولا أستبعد أن تدخل هذه**

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: يحيى عبابنة، اللغة النبطية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٢م، ص١٥٦، وآمنة الزعبي، من طرق التعامل مع أشباه الحركات، ص٩.

(٣) ينظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص١٢٤-١٢٩.

(٤) ينظر: ابن السكيت، القلب والإبدال، ص٥٦،٥٧.

المخالفة ضمن ما يُسمَّى بـ (الحمل على التَّوهُّم) وتفسير ذلك يكون على النَّحو التَّالي «لما ظهرت الفصحى سَادَ فيها الهمز وأصبح فونيماً من فونيماتها؛ ومن ثمَّ عمل الحجازيُّون على الاقتراب من الفصحى فحاولوا نطق الهمزة، وكانت الطَّريقة التي لجأوا إليها هي الضَّغط على الحركة، أي: نبر الحركة فيؤدِّي هذا إلى تقسيمها قسمين سواء أكانت حركة طويلة أم حركة مركَّبة وفي هذه الحالة يُنطق الجزء الثَّاني مُستقلّاً عن الأوَّل، وهذا يؤدِّي إلى حدوث سكتة بعد الانتهاء من نطق الجزء الأوَّل ويظهر صوتٌ شبيهٌ بالهمزة الضَّعيفة ليست له خصائص الوقفة الحنجريَّة وهو ما يُسمَّى بـ (زيادة التَّفصُّح) وذلك أنَّهم يضعون الهمز في غير مواضعه إذا قُورِنت الصِّيغ الحجازيَّة بالصِّيغ التَّميميَّة»[1].

«فالهمز نزل به جبرائيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأصبح من مميِّزات اللُّغة الأدبيَّة الجديدة في المجتمع الإسلاميِّ الجديد ولو لم يكن من لغة قريش وهذا ممَّا يدلُّ على أنَّ اللُّغة الأدبيَّة المشتركة لم تقم فقط في لهجة قريش وحدها بل على لغات أخرى من القبائل العربيَّة، ومنها الهمز، بل إنَّ الهمز كان من سمات الفصاحة في العربيَّة ومنها رجل نبَّار أي فصيح»[2].

وإذا كان الفرار من الهمزة إلى الواو في بعض البيئات الاستعماليَّة أو العكس مسلكاً صوتيّاً؛ اعتقاداً أنَّهم فرُّوا من أجلد الحروف صوتاً إلى أيسرها نطقاً، أو أنَّهم توهَّموا أصالة الهمزة أو الواو؛ بناءً على البيئة الحجازيَّة أو التَّميميَّة بتأثير من القياس الخاطئ أو المبالغة في التَّفصُّح؛ فإنِّي أؤكِّد على أنَّ هذا التَّصوُّر سبب في وجود مادَّة معجميَّة جديدة حادثة قد استعملت أيضاً في الاستعمال العربيِّ الفصيح، لكنَّ بعضها أكثر استعمالاً من الآخر ولم تشتهر شهرة الأصيل ممَّا يؤكِّد وجود إبدال توافقيٍّ بين المصادر المتعدِّدة لفعل واحد.

ولعلَّ هذا يفسِّر وضع الكلمات في غير موضعها من المعجم، أو وضعها في موضعين أو أكثر؛ ممَّا أدَّى إلى تضخُّم المعاجم وتداخُل الأصول.

---

(١) صلاح الدين حسنين، الهمزة دراسة صوتية تاريخية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، العدد (٩)، ١٤١٤ه، ص٣٠٨.

(٢) محمود فراج، دراسات في اللغة، ص١٠٤.

ثانياً: في المثال اليائيِّ:

إذا جاورت الياءَ الحركةُ؛ تولَّد ما يُسمَّى بـ(المركَّبة) وهي حركة ترفضها اللُّغة في صُور التَّداول لنظامها؛ فتسعى لتغيِّرها اختياراً لا إلزاماً. والذي يقف وراء وجود هذا الأمثلة هو تخلُّص اللُّغة في بعض استعمالاتها من (الياء أوالهمزة) التي تشكِّل تجاورها مع الفتحة وضعاً صوتيّاً غير مألوف في بيئة دون أخرى.

وفي هذا ينقل ابن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ) عن الأصمعيِّ (ت٢١٦هـ) في الإبدال التَّوافقيِّ بين (الهمزة والياء) قوله «يُقَالُ: (رَجُلٌ يَلْمَعِيٌّ وأَلْمِعِيٌّ)، إذَا كَانَ ظَرِيفاً، ويُقَالُ: (يَلَمْلَمُ وَأَلْمَلَمُ)، اسْمُ جَبَلٍ، أَوْ مَوْضِعٍ»[1]. ونقل عن الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) قوله: «يُقَالُ لِآفَةٍ تُصِيبُ الزَّرْعَ: (اليَرَقَانُ وَالأَرَقَانُ)... ويُقَالُ للرَّجُلِ شَدِيدِ الخُصُومَةِ: (رَجُلٌ يَلَنْدَدُ وَأَلَنْدَدُ)... ويُقَالُ: (طَيْرٌ يَنَادِيدٌ وَأَنَادِيدٌ)... ويُقَالُ: (يَبْرِينُ وَأَبْرِينُ) اسْمُ مَوْضِعٍ، ويُقَالُ للجِلْدِ الأَسْوَدِ: (يَرَنْدَجٌ وَأَرَنْدَجٌ)، وَ (عُودٌ يَلَنْجُوجٌ وَأَلَنْجُوجٌ) وَهُوَ العُودُ الذِي يُتَبَخَّرُ بِهِ، ويُقَالُ: فِي أَسْنَانِهِ (يَلَلٌ وَأَلَلٌ) وَهُوَ أَنْ يُقْبِلَ الأَسْنَانُ عَلَى بَاطِنِ الفَمِ، ويُقَالُ: (نَصْلٌ يَثْرِبِيٌّ وَأَثْرَبِيٌّ) مَنْسُوبٌ إِلَى يَثْرِبَ...»[2]. وعن الأصمعيِّ كذلك قوله: « ويُقَالُ: (رُمْحٌ يَزَنِيٌّ وَأَزَنِيٌّ، وَيَزْأَنِيٌّ وَأَزْأَنِيٌّ) مَنْسُوبٌ إِلَى ذِي يَزَنَ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ حِمْيَرَ... ويُقَالُ: هَذِهِ (أَذْرِعَاتٌ وَيَذْرِعَاتٌ)، ويُقَالُ لِدُوَيْبَّةٍ تَنْسَلِخُ فَتَصِيرُ فَرَاشَةً: (يُسْرُوعٌ وَأُسْرُوعٌ)، ويُقَالُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَيْهِ...وَأَدَيْهِ)... ويُقَالُ: (وَلَدَتْهُ أُمُّهُ يَتِناً وَأَتِناً) إِذَا خَرَجَتْ رِجْلَاهُ قَبْلَ رَأْسِهِ...»[3].

يَلَنْدَدٌ	>	◌َ لَنْدَدٌ	>	أَلَنْدَدٌ[4]
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		حذف شبه الحركة الياء		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

وسُمِعَ المثال اليائيُّ في قول طرفة بن العبد:

(١) ابن السكيت، القلب والإبدال، ص٥٤.

(٢) ينظر: ابن السكيت، القلب والإبدال، ص٥٤، ٥٥، وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٢.

(٣) ابن السكيت، القلب والإبدال، ص٥٦، وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٢.

(٤) ينظر: الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نورالحسن ومحمد الزفزاف، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ه، ١٩٨٢م، ٢/ ٣٣٥.

فَمَرَّتْ كَهَاةٌ ذَاتُ خَيْفٍ جُلَالَةٌ عَقِيلَةُ شَيْخٍ كَالْوَبِيلِ يَلَنْدَدِ[1]

يُسْرُوعٌ	<	○ُسْرُوعٌ	<	أُسْرُوعٌ
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة		حذف شبه الحركة الياء		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

ونقل ابن السِّكيت عن الكسائيِّ أنَّه يجوز في (قَطَعَ الله يَدَيْهِ، قَطَعَ الله أَدَيْهِ)، وهي (اليرقة) التي تصيب الزَّرع:

يَدَيْهِ	<	○َدَيْهِ	<	أَدَيْهِ
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة الأصل		حذف شبه الحركة الياء		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

ويبدو أنَّ المثال اليائيَّ هو أكثر انتشاراً من المهموز، حيث تميل إلى استخدامه بعض البيئات غير أنَّ بعض العرب يكرهون توالي شبه الحركة مع الحركة في صورة (الياء) هنا، حيث تتكوَّن الحركة المزدوجة أو المركَّبة وهي حركة تكرهها العربيَّة في استعمال دون الآخر، فتلجأ العربيَّة إلى حذف شبه الحركة وتبقى الحركة غير محمولة على قاعدة، ونظام العربيَّة لا يجيز بداية المقطع بحركة؛ ومن ثمَّ تُعوِّض العربيَّة هذا الإسقاط باجتلاب همزة لتصحيح بنية المقطع.

وينسحب هذا التَّحليل على (يَلَمْلَمُ، وَأَلْمَلَمُ)، و (اليَرَقَانُ، وَالأَرَقَانُ) فالمثال اليائيُّ فيها هو أصل الاستعمال، وكذلك الحال في (يثرب، ويزن) عند النَّسب إليهما فهما الأكثر استعمالاً وشُهرة:

يَثْرِبِيٌّ	<	○َثْرَبِيٌّ	<	أَثْرَبِيٌّ
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة الأصل		حذف شبه الحركة الياء		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

(١) طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية، ٢٠٠٠م، ص٥٥.

يَزَنِيٌّ	<	◌َ زَنِيٌّ	<	أَزَنِيٌّ
وجود الحركة المزدوجة الحركة وشبه الحركة الأصل		حذف شبه الحركة الياء		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع

ومن هنا يرى البحث أن تُلحق (الياء المفتوحة) بالواو المفتوحة في الإبدال التَّوافُقيِّ؛ لأنَّها من التَّتابعات غير الثَّقيلة ولا تُحدِثُ تنافراً صوتيّاً حال نطقها؛ لأنَّ الحذف أو التَّغيير الذي يُقحَمُ في البنية بسبب هذه التَّتابعات، إنَّما يرجع إلى النَّاتج الصَّوتيِّ من هذا التَّتابع وهو التَّنافر والثِّقل في النُّطق والياء المفتوحة من هذا الوادي. وهذا يفسِّر لنا بقاءَ المزدوج الحركيِّ في الاسم المفرد النَّاقص حالة نصبه، نحو: (محامياً، وقاضياً)، وفي المثنى: (محاميَان، وقاضيَان)، وفي جمع المؤنَّث السَّالم: (محاميَات، وقاضيَات)، وبقاءَه في مصدر الفعل الأجوف (معتل العين) واواً وياءً، نحو: (اعتاد اعتياداً)، و (اكتال اكتيالاً) حيث تشكَّل المزدوج الحركيُّ الصَّاعد، فلم تسقط شبه الحركة؛ حفاظاً على صحَّة المقطع، كما أنَّ العربيَّة قد أبدلت الهمزة من الياء المكسورة في بعض الأعلام، نحو: (يسماعيل، ويسرائيل) (١).

ثالثاً: في الألف المزيدة:

تأتي الألف المزيدة في المقطع الطَّويل المغلق (ص ح ح ص) فتجعله غير مقبول في بيئة دون أخرى فتلجأ العربيَّة إلى همز الألف لتقطع هذه التَّتابعات المستكرهة وهي إحدى طرق التَّخلُّص من هذا المقطع في العربيَّة كما في همز (شآبَّة، ودآبَّة، والضَّآلِّين، واحمارَّ، وادْهَامَّ، واشْعَالَّ)، وقد أجازوا هذا المقطع في حالتين الأولى: الوقف عليه في آخر الكلام، والثَّانية: أن يكون حدُّ الإغلاق فيه هو حدُّ ابتداء في المقطع الذي يأتي بعده. ومن هنا كانت هناك صيغتان إحداهما بالألف غير الأصول (افْعَالَّ) من الرُّباعيِّ؛ لذا عدُّوا الألف زائدة، وفي المقابل الصِّيغة الأخرى بالهمزة (افْعَأَلَّ) من الثُّلاثيِّ. والهمزة فرع عن الألف، وقد هُمزت بناءً على تحرُّكها، فهي أقرب الحروف إلى الألف وحرِّكت لالتقاء السَّاكنين، والألف حرف ضعيف، واسع المخرج، لا يتحمَّل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه، حرَّكوه بأقرب

(١) ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ترجمة: عبدالصبور شاهين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م، ص١١٠، ١١١.

الحروف إليه؛ ومن ثمَّ كان هناك نمطان إحداهما بالألف غير الأصول (افْعَالَّ) من الرُّباعيِّ؛ لـذا عدُّوها زائـدة، وفي المقابل النَّمط الآخر بالهمزة (افْعَأَلَّ) من الثُّلاثيِّ ولكثرته وشـيوعه حُكِمَ بزيادة الألف في النَّمط الأوَّل، نحو: (ادْهَأَمَّ)، كما في قول الشَّاعر:

وَلِلأَرْضِ: أَمَّا سُـــودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً وَأَمَّا بِيضُهَا فَادْهَأَمَّـتِ[1]

ونحو: (احْمَأَرَّ) في:

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهَداً إِذَا مَا احْمَأَرَّتْ بِالْعَبِيطِ العَوَامِلُ[2]

ونحو: (اشْعَأَلَّ) في:

وَبَعْدَ انْتِهَاضِ الشَّيْبِ فِي كُلِّ جَانِبٍ عَلَى لِمَّتِي حَتَّى اشْـعَأَلَّ بَهِيمُهَا[3]

والأصل في (ادْهَأَمَّ، واحْمَأَرَّ)، و (اشْـعَأَلَّ) من قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم:٤]، بغير همز على وزن (افْعَالَّ) الرُّباعيِّ (ادْهَامَّ، واحْمَارَّ، واشْعَالَّ)، ثمَّ همزت الألف؛ خوفاً من التقاء السَّاكنين (الألف والحرف المدغم بعدها).

وذكر الأزهريُّ (ت ٣٧٠هـ) هذه العلَّة عند حديثه عن أنواع الهمز بقوله: «الهَمْزَةُ الَّتِي تُزَادُ لِئَلَّا يَجْتَمِعُ سَـاكِنَانِ، نحو: (اطْمَأَنَّ، وَاشْـمَأَزَّ، وَازْبَأَزَّ، وَمَا شَاكَلَهَا)»[4]، وقد علَّق ابن جنِّـي على (احْمَأَرَّتْ) من قول الشَّـاعر بقوله: «فَهَذِهِ الهَمَزَاتُ فِي هَـذِهِ المَـوَاضِعِ إِنَّمَا وَجَبَتْ عَنْ تَحْرِيكِ الأَلِفِ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ مَا بَعْدَهَا»[5].

(١) كثيِّر عـزة، أبـو صخـر أثير بن عبدالرحمـن بن الأسـود الخزاعي، ديوان كثـير عزة، جمع وتحقيق: إحسـان عبـاس، الطبعـة الأولى، بـيروت، لبنـان، دار الثقافـة، ١٣٩١ه، ص٣٢٣. وينظر: ابن جنـي، سر صناعة الإعـراب،١/ ٧٤،وفي الخصائـص له، ٣/ ١٢٧،١٤٨: (فاسـوأدت)، وابن عصفور، أبوالحسـن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م، ١/ ٢١٥.

(٢) كثيِّر عزة، ديوان كثير عزة، ص٢٩٤. وينظر: ابن جني، الخصائص، ٣/ ١٢٦،١٤٨.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ١/ ٧٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ١٣٠.

(٤) الأزهـري، أبومنصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السـلام هـارون وآخرين، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤ه، ١٩٦٤م، ١٥/ ٦،٦٨٢.

(٥) ابـن جنـي، أبوالفتح عثـمان بن جني، المنصـف، تحقيق: إبراهيم مصطفـى وعبدالله أمـين، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، عيسى الحلبي، ١٣٦٨ه، ١٩٥٤م، ١/ ٢٨١.

ويسمَّى هذا المقطع عند المحدثين[1] بالمقطع الطَّويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)، ويمثِّلون له بالمقطع (ابَّ، الَّ، ارَّ) من: (شابَّة، ودابَّة، والضَّالِّين، واحمارَّ)، وبالمقطع (مينْ) من: (المسلمينْ)، وبالمقطع (بونْ) من: (يكتبونْ) عند الوقف.

أقول: إنَّ هذا المقطع موجود بكثرة في النَّثر وقفاً ووصلاً إلَّا أنَّه كرهوه وصلاً رغم وجوده في القراءات المتواترة وغير المتواترة، نحو: قراءة نافع (ت١٦٩هـ) (**محياينْ، ومماتينْ**)[2] من [الأنعام،١٦٢] ، ورواية ورش (ت١٩٧هـ) عنه (**هدايْ**)[3] من [البقرة،٣٨] ، ورواية ابن الجمَّاز (ت١٧٠هـ) عن أبي جعفر (ت١٣٠ه) (**حسرتايْ**)[4] من [الزمر، ٥٦] ، ورواية ابن أبي إسحاق (ت١١٧هـ) (عصايْ)[5] من [طه،١٨].

وكانت علَّةُ كراهتهم له خروجه عن القياس الصَّوتيِّ المعهود، هو أنَّ هذا النَّوع من المقاطع لابدَّ أن يكون الصَّوت الذي يُقفل به مماثلاً لذلك الذي يبدأ به المقطع الثَّاني، كما في (شابَّة، ودابَّة، والضَّالِّين، واحمارَّ). غير أنَّه لا يُسمح بوجود هذا المقطع في الشِّعر إلَّا في تفعيلات القوافي المقيَّدة، وفي عرض الشِّعر (على قلَّة) حيث يُقبل مثل هذا النَّوع من المقاطع، كقوافي بحور (الرَّمل، والمتقارب، والسَّريع)، ومجزوئي (الكامل، والوافر)، فـ: «لَا يُجْمَعُ فِي الشِّعْرِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ إِلَّا فِي قَوَافٍ مَخْصُوصَةٍ»[6]. بيد أنَّ المبرِّد (ت٢٨٥هـ) أجاز وقوعه في عرض الشِّعر كما في بحر (المتقارب)، إذ قال: «وَحَمَارَّةٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ عَلَيْهِ

(١) ينظر: جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح قرمادي، الطبعة الأولى، تونس، ١٩٦٦م، ص١٩١، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٢٥٦، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص١١٤.

(٢) ينظر: أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م، ٢/ ٥٦٨.

(٣) ينظر: ابن خالويه، أبوعبدالله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م، ص٧٥.

(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، ٢/ ٣٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢/ ٤٩.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ١١٤، وينظر: رمضان عبدالتواب، فصول في فقه اللغة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ه، ص١٩٨، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص١١٧.

بِبَيْتِ شِعْرٍ؛ لأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الحُرُوفِ الْتِقَاءُ سَاكِنَيْنِ لَا يَقَعُ فِي وَزْنِ الشِّعْرِ إِلَّا فِي ضَرْبٍ مِنْهُ يُقَالُ لَهُ: (المُتَقَارِبُ)، وَهُوَ قَوْلُهُ:

فَذَاكَ القِصَاصُ وَكَانَ التَّقَا صُّ فَرْضاً وَحَتْماً عَلَى المُسْلِمِينَا[1]

وَلَوْ قَالَ: (وَكَانَ القَصَاصُ فَرْضاً)؛ كَانَ أَجْوَدَ وَأَحْسَنَ، وَلَكِنْ قَدْ أَجَازُوا هَذَا فِي هَذِهِ العَرُوضِ؛ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الأَعَارِيضِ»[2]. وشذَّذه ابن سيده[3] (ت٤٥٨هـ)؛ لالتقاء السَّاكنين مع إجازته له شعراً.

وبالجملة فإنَّ هذه المقاطع الطَّويلة جائزة في النَّثر والقوافي المقيَّدة وغير المقيَّدة، وكانوا يتخلَّصون منها بطرق شتَّى منها: إقحام الهمزة، كما في همز العرب لـ (شابَّة، ودابَّة)، حيث يذكر ابن جنِّي أنَّ أبا زيدٍ (ت٢١٥هـ) قال: «سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ يَقْرَأُ: **(فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ)**[4] [الرحمن،٣٩] فَظَنَنْتُهُ قَدْ لَحَنَ، حَتَّى سَمِعْتُ العَرَبَ تَقُولُ: (شَأَبَّةً، وَدَأَبَّةً)»[5] وكذلك (الضَّالِّين) في رواية أبي أيوب السِّختيانيِّ (ت١٣١هـ) حيث قرأ **(الضَّأَلِّين)** من [الفاتحة:٧] بالهمزة[6]. وهذا التَّخلُّص من المقطع الطَّويل المغلق بصامت في النَّثر قد وصفه الزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) بقوله: «...وَهَذِهِ لُغَةُ مَنْ جَدَّ فِي الهَرَبِ مِن الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ»[7].

(١) البيت بلا نسبة، ينظر: أبو العلاء المعري، أحمد بن عبدالله بن سليمان القضاعي التنوخي، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبدالرحمن، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م، ص١٦٢، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد الدالي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ه، ١/ ٣٩.

(٢) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ١/ ٣٩.

(٣) ينظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٣٧٧ه، مادة (ق ص ص)، ٦/ ١٠٢. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق ص ص)، ١٥/ ١٥٩.

(٤) وهي قراءة الحسن البصري. ينظر: ابن جني، المحتسب، ١/ ٤٦، ٢/ ٣٠٥.

(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٧٣.

(٦) ينظر: ابن جني، المحتسب، ١/ ٤٦، وسر صناعة الإعراب، له أيضاً، ١/ ٧٢.

(٧) الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ١/ ٧٣.

وعلى هذا العمل في: (ادْهَامَّ، واحْمَارَّ، واشْعَالَّ، وابْيَاضَّ) بالهمز؛ هروباً من هذا المقطع الطَّويل؛ ومن ثمَّ يمكن القول بأنَّ صيغة (افْعَأَلَّ) أُعيد تشكيل مقطعها من صيغة (افْعَالَّ) حيث وجود المقطع الطَّويل المغلق بصامت خاصَّة في القوافي، وقد عدَّ رمضان عبدالتَّوَّاب منها عدداً من الألفاظ وردَّها إلى ضرورة الشِّعر وتوصَّل إلى أنَّ «كلَّ صيغة على وزن (افْعَأَلَّ) قد جاءت في العربيَّة عن هذا الطَّريق؛ حتَّى ولو لم يُوجد جوارها صيغة (افْعَالَّ) في الاستعمال»[1].

ومن هنا نستطيع أن نقرِّر أنَّ كلَّ ما جاء على وزن (افْعَأَلَّ) فأصله ثلاثيٌّ، فإذا جاء بمعنى الوزن الرُّباعيِّ وليس بين الوزنين إلَّا حرف من حروف الزِّيادة وليكن هنا (الألف) فالكلمتان من أصل واحد؛ وذلك لإلحاق الثُّلاثيِّ بمزيد الرُّباعيِّ لضرورة الشِّعر في القوافي المقيَّدة. وممَّا يؤكِّد وجهتنا في هذه الأصالة أنَّ كلَّ صيغة على وزن (افعلَّ) فهي من (افعالَّ)؛ تقصيراً لطول الكلمة[2]، حيث جاء احمرَّ من احمارَّ، وازرقَّ من ازراقَّ، وابيضَّ من ابياضَّ؛ استغناء بالثُّلاثيِّ عن مزيد الرُّباعيِّ، يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): «وَقَدْ يَسْتَغْنِي بـ(افْعَالَّ) عَنْ (فَعُلَ) وَ (فَعِلَ)، نَحْو: (ازراقَّ، وَاخْضَارَّ، وَاصْفَارَّ، واحْمَارَّ، وَاشْرَابَّ، وَابْيَاضَّ، وَاسْوَادَّ)، (وَاسْوَدَّ، وَابْيَضَّ، وَاخْضَرَّ، وَاحْمَرَّ، وَاصْفَرَّ): أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِم؛ لأَنَّهُ كَثُرَ فَحَذَفُوهُ وَالأَصْلُ ذَاكَ»[3].

- **المبحث الثَّاني: اجتلاب الهمزة في بناء نموذج اسم الفاعل:**

تُعدُّ الهمزة واحدة من العناصر الصَّوتيَّة التي تُجتلَبُ لقطع التَّتابعات الثَّقيلة المُستكرهة في بعض البيئات الاستعماليَّة التي تميل إلى نبر هذه التَّتابعات، خاصَّة عند بناء بعض أبنية المشتقات على النَّحو الذي نراه في صياغة اسم الفاعل فيُفَرُّ من الحركات المركَّبة (الواو والياء) إلى حرف أجلد منها وهو (الهمزة)؛ إيماناً ببراجماتيَّة (نفعيَّة) اللُّغة في شكل ثنائيَّات تميل إليها بعض البيئات دون الأخرى. ويمكن تفسير ذلك من خلال تتبُّع هذه الظَّاهرة في الأجوف الثُّلاثيِّ، والنَّاقص الثُّلاثيِّ عند بناء اسم الفاعل وتفصيل ذلك كما يلي:

(١) رمضان عبدالتواب، فصول في فقه اللغة، ص١٩٨.
(٢) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/ ١٩٥.
(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٢٦.

أوَّلاً: من الأجوف الثُّلاثيِّ:

عند بناء صيغة اسم الفاعل من الأجوف الثُّلاثيِّ (الواويِّ واليائيِّ)، فإنَّ النَّاطق يميل إلى إقحام الهمزة؛ للتَّخلُّص من مظهر صوتيٍّ صعب، وهو بهذا الصَّنيع يتخلَّص من مظهر صوتيٍّ صعب إلى مظهر صوتيٍّ أصعب منه، وقد دَرَجَ إبدال (الواو والياء) همزة كما رأينا في المبحث الأوَّل إذا وقعت أولاً. يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): «وَاعْلَمْ أَنَّ فَاعِلاً مِنْهَا مَهْمُوزُ الْعَيْنِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يَجِيءَ عَلَى الأَصْلِ مَجِيءَ مَا لَا يُعْتَلُّ (فَعَلَ) مِنْهُ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى الإِسْكَانِ مَعَ الأَلِفِ، وَكَرِهُوا الإِسْكَانَ وَالْحَذْفَ فِيهِ فَيَلْتَبِسَ بِغَيْرِهِ، فَهَمَزُوا هَذِهِ الوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا كَانَتَا مُعْتَلَّتَيْنِ، وَكَانَتَا بَعْدَ الأَلِفَاتِ، كَمَا أَبْدَلُوا الهَمْزَةَ من يَاءِ (قضاء، وَسِقَاء)، حيث كَانَتَا مُعْتَلَّتَيْنِ، وَكَانَتَا بَعْدَ الأَلِفِ. وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (خَائِفٌ وَبَائِعٌ)»[1].

ويستجلي أبو علي الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) العلَّة الصَّوتيَّة لهذا التَّحوُّل الصَّوتيِّ بقوله: «... فَأَمَّا اسْمُ الفَاعِلِ مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ المُعْتَلَّةِ عَيْنَاتُها، فَإِنَّهَا تَعْتَلُّ كَمَا اعْتَلَّتْ أَفْعَالُهَا، وَاعْتِلَالُهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْحَذْفِ أَوْ بِالْقَلْبِ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ الْحَذْفُ فِيهَا لِلالْتِبَاسِ؛ اعتَلَّتْ بِالْقَلْبِ هَمْزَةً؛ لِوقُوعِهَا قَرِيبَةً مِنَ الطَّرَفِ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، فَأُعِلَّ إِعْلَالَ (قَضَاءٍ، وَسَقَاءٍ)، وَنَحْوِهِ... وَذَلِكَ قَوْلُهُم: (قَائِلٌ، وَبَائِعٌ)»[2]. وتابعه ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) بقوله: «...وَقَالُوا: (قَائِمٌ وَبَائِعٌ)، فَأَبْدَلُوهَا مِنَ الوَاوِ وَالْيَاءِ...»[3].

إنَّ عين الثُّلاثيِّ الأجوف إذا كان (واواً أو ياءً)، فإنَّه يُعتلُّ ماضياً ومُستقبَلاً، نحو: (قَامَ، وخَافَ، وبَاعَ، وهَابَ)، ومضارعه: (يَقُومُ، ويَخَافُ، ويَبِيعُ، ويَهَابُ)، وأصله الافتراضيُّ الذِّهنيُّ: (قَوَلَ، وَخَوِفَ، وَبَيَعَ، وَهَيِبَ) وهو محمول على نظيره من الصَّحيح: (عَلِمَ، وَضَرَبَ)، واسم الفاعل (عَالِمٌ، وَضَارِبٌ) فإنَّ الأجوف يُبنى مثل نظيره الصَّحيح من باب حمل الشَّيء على الشَّيء، فأسماء: «...الفَاعِلَيْنِ فِي هَذَا، وَالمَفْعُولَيْنِ وَالظُّرُوفِ وَالمَصَادِرِ

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٤٨.

(٢) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، عالم الكتب، ١٤١٩ه، ١٩٩٩م، ص٥٨٩.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٢.

سَـوَاءٌ؛ لأَنَّهَـا جاريَةٌ عَـلَى الأَفْعَـالِ، فَيَجِبُ إِعْلَالُهَـا لِاعْتِـلَالِ أَفْعَالِهَا»[1]، نحـو: (خَاوِفٌ، وَبَايِعٌ)، وحُركتِ (الواو، والياء) ولم يُعلَّا كإعلال (خَافَ، وَبَاعَ) في الأصل الافتراضيِّ.

ومـن هنا وجـب علينا تسـكينُهما في: (خَـاوِفٍ، وَبَايِـعٍ) كما سُـكِّنَا في (خَـافَ، وَبَاعَ) فلـمَّا وجـب التَّسـكينُ وجب قلبُهما ألفـاً - وهو مخالف لما ذكره سـيبويه وأبـو علي الفارسيِّ في اجتـلاب الهمـزة عوضاً عن (الـواو والياء) -؛ لأنَّ الألـف في (خَـاوِفٍ، وَبَايِعٍ) كفتحة الخـاء والباء في (خَافَ، وَبَاعَ)، وإنَّما يُقلَبُ على ما قبله؛ فاجتمعت (ألفان) وهذه صورتهما: (خَاْفٌ، وبَاْعٌ)[2] وهم سـاكنان في (اسم الفاعل)، ووجب تسكينها بالإعلال الأوَّل ولزم بعد التَّسكين أحد أمرين لا ثالث لهما[3]:

الأوَّل: إمَّا أن يحذفها لاجتماع ساكنين.

الثَّاني: وإمَّا أنْ يحركها، كما حُرِّكت (راء) ضَارِب[4].

يقول المبرِّد (ت٢٨٥هـ): «فَإِنْ بَنَيْتَ فَاعِلاً مِنْ (قُلْتُ، وَبِعْتُ) لَزِمَكَ أَنْ تَهْمِزَ مَوْضِعَ العَـيْنِ؛ لأَنَّكَ تَبْنِيهِ مِنْ فِعْلٍ مُعْتَلٍّ...وَذَاكَ أَنَّـهُ كَانَ (قَالَ، وَبَاعَ) فَأَدْخَلْتَ أَلِفَ (فَاعِل) قَبْلَ هَذِهِ المُـنْقَلِبَةِ، فَلَمَّا الْتَقَتْ أَلِفَانِ - وَالأَلِفَانِ لَا تَكُونَانِ إِلَّا سَـاكِنَتَيْنِ - لَزِمَكَ الحَذْفُ لِالْتِقَاءِ السَّـاكِنَيْنِ أَوِ التَّحْرِيكُ، فَلَوْ حَذَفْتَ لَالْتَبَسَ الكَلَامُ، وَذَهَبَ البِنَاءُ، وَصَارَ الاسْـمُ عَلَى لَفْظِ الفِعْلِ، تَقُولُ فِيهِمَا: (قَالٌ)، فَحَرَّكْتَ العَيْنَ؛ لأَنَّ أَصْلَهَا الحَرَكَةُ، وَالأَلِفُ إِذَا حُرِّكَتْ صَارَتْ هَمْزَةً، وَذَلِكَ قَولُكَ: (قَائِمٌ وَبَائِعٌ)»[5].

خَافَ	>	خَوِفَ	>	خَاوِف	>	خَاوْف	>	خَاف
		الأصل الافتراضي		اسم الفاعل		التسكين		اجتماع ألفين ساكنين

وعـلى الأمـر الأوَّل فإنْ حُـذِفَ أحد الألفـين لاجتماع السَّـاكنين صار (خَـافٌ، وَبَاعٌ، وَقَالٌ)، على صورة الفعل (خَافَ، وَبَاعَ، وَقَالَ) فيلتبس الاسـم بالفعل في الصُّورة الشَّكليَّة

(١) ابن جني، المنصف، ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١/ ٢٨٠.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٤٤.

(٤) ينظر: ابن جني، المنصف، ١/ ٢٨٠.

(٥) المبرد، المقتضب، ١/ ٢٣٧

للبنية السَّطحيَّة لاسم الفاعل وهذا غير جائز كراهةً،»...وَكَرِهُوا الإِسْكَانَ وَالْحَذْفَ فِيهِ فَيَلْتَبِسَ بِغَيْرِهِ...»[1].

خَاافٌ < خَا*فٌ < خَائِفٌ

اجتماع ألفين ساكنين — التَّصور الأوَّل: حذف إحدى الألفين، الوقوع في الالتباس مع الماضي المجرد

خَاافٌ < خَاأَفٌ < خَائِفٌ

اجتماع ألفين ساكنين — التَّصور الثاني: تحريك إحدى الألفين

يقول الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ): «...الأَلِفَ حَرْفٌ هَوَائِيٌّ، يَجْرِي مَعَ النَّفَسِ لَا اعْتِمَادَ لَهُ فِي الفَمِّ، وَالحَرَكَةُ تَقْطَعُ جَرْيَ الحَرْفِ عَنِ اسْتِطَالَتِهِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا. وَمَتَى حُرِّكَت انْقَلَبَتْ هَمْزَةً، فَتَخْرُجَ عَنْ أَصْلِهَا»[2].

وعلى هذا التَّحليل فالهمزة ليست منقلبة عن (الواو أو الياء) وهو قول فيه تسمُّح وعموم لما ذهب إليه سيبويه والفارسيُّ؛ لذا كان حذَّاقُ العربيَّة يرون أنَّها منقلبة عن (ألفٍ) فـ«... الأَلِفُ الَّتِي أُبْدِلَت الهَمْزَةُ عَنْهَا، بَدَلٌ مِنَ (اليَاءِ وَالوَاوِ)، وَلَمْ يَقُولُوا مِنَ الأَلِفِ؛ لأَنَّهُم تَجَوَّزُوا فِي ذَلِكَ، وَلأَنَّ تِلْكَ الأَلِفَ الَّتِي انْقَلَبَتْ عَنْهَا الهَمْزَةُ هِيَ بَدَلٌ مِنَ (اليَاءِ وَالوَاوِ)، فَلَمَّا كَانَتْ بَدَلاً مِنْهُمَا، جَازَ أَنْ يُقَالُ، إِنَّ الهَمْزَةَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْهُمَا، فَأَمَّا الحَقِيقَةُ فَإِنَّ الهَمْزَةَ بَدَلٌ مِنَ الأَلِفِ المُبْدَلَةِ عَنِ (اليَاءِ أو الوَاوِ). وَهَذَا مَذْهَبُ أَهلِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَةِ، وَعَلَيْهِ حُذَّاقُ أَصْحَابِنَا»[3].

ويبدو أنَّ المحدَثين كان لهم تفسيرٌ آخر فيرى عبدالصَّبور شاهين؛ اعتماداً على (مبدأ النَّبر) أنَّ حرف العلَّة (الواو) قد حُذِفَ فتجاورت (الألف والكسرة) فَفُصِلَ بينهما بالهمزة

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٤٨.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، أعجب العجب في شرح لامية العرب، الطبعة الأولى، دار الوراقة، بيروت، لبنان، ١٣٩٣ه، ص٣٧.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٣.

إقحاماً. ورأيه قريب من حكاية سيبويه أنَّ العلَّة: (الواو)»...ضَعِيفةٌ تُحْذَفُ وَتُبْدَلُ، فَأَرَادُوا أَنْ يَضَعُوا مَكَانَهَا حَرْفاً أَجْلَدَ مِنْهَا...»[1] فكانت الهمزة.

ويُؤخَذ على كلامه أنَّه كلام مطلق عام لا ينسحب على الواو المفتوحة باطِّراد؛ ومن ثَمَّ فهو يفتِّت الظَّاهرة، كما أنَّه جعل حال الواو في سياقاتها الصَّوتيَّة تماثل (الياء) إسقاطاً وإبدالاً[2]. بينما يرى رمضان عبدالتَّواب أنَّ ما حدث هو من قبيل الحذلقة وزيادة التَّفصُّح، ويفسِّر ذلك بتحقيق الهمزة وتسهيلها من اسم الفاعل في (سأل) من باب حمل الشَّيء على الشَّيء لعلَّة ف«...الحجازيُّ يسهِّل الهمز ففي اسم الفاعل من (سأل) يسقط الهمزة منه كما يسقطها في غيره فينشأ عن ذلك صوت انزلاقيٌّ بسبب اختلاف الحركات التي قبل الهمزة وبعدها ولوجود الكسرة كان الصَّوت الانزلاقيُّ هو (الياء)؛ ولذلك يقول: (سايِل). وهذا على مستوى التَّخاطُب أمَّا على المستوى الأدبيِّ فإنَّه يردُّ الهمزة. ولمَّا كان الشَّكل غير مهموز في لغة الخطاب يشبه شكل اسم الفاعل من أفعال الجوف، مثل: (بَايِع)، ردُّوا اسم الفاعل من أفعال الجوف إلى الهمز كما ردُّوا ما أصله الهمز توهُّماً أنَّ الأصل في الجوف الهمزة أيضاً»[3].

أقول: يميِّز رمضان عبدالتَّواب بين مستويين في الخطاب، المستوى الأوَّل ويقصد به مستوى التَّخاطُب وفيه (سايِل) بغير همز، والمستوى الثَّاني ويقصد به المستوى الأدبيَّ وبه ردَّ (الياء) إلى الهمزة مشابهة لاسم الفاعل من الأجوف، نحو: (بَايِع) حيث ردُّوه إلى الهمز: (بَائِع)؛ اتِّكاءً على (قانون الحذلقة) أو ما يُسمَّى بـ (زيادة التفصُّح).

ولم يقنع أبوأوس إبراهيم الشَّمسان بما ذكره رمضان عبدالتَّواب تعليلاً واجتزأ منه الحمل بين (اسم الفاعل) في (سايِل) والبنية العميقة له في (بَايِع) على نحو ما يحدث عند صياغة الماضي والمضارع من الثُّلاثيِّ الأجوف قياساً، من خلال ما وصفه بالقلب المكانيِّ

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١.

(٢) ينظر: عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار القلم، ١٩٦٦م، ص١٢٩.

(٣) رمضان عبدالتواب،مشكلة الهمزة العربية،الطبعة الأولى،القاهرة،مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٩٦م، ص١٤٢.

بين العلَّة (الواو أو الياء) والهمزة؛ اعتماداً منه على ظهور الهمزة في الفعل بدايةً وأصالةً كما فعل داود سلوم[1]:

بَأَيع (قَأَيلَ)	>	بَيأع	>	بَ*أع	>	بَائِع
الأصل		القلب المكاني		الحذف		إطالة الحركة القصيرة

وذكر أنَّ ما سُمِعَ من قلب الهمزة ياءً فهو من قبيل إسقاطها والفصل بين الألف والكسرة بـ(ياء الوقاية) يائيَّ العين أو واوها[2].

بينما يرى فوزي الشَّايب[3] أنَّ كلَّ ما مضى تجديفٌ على الحقيقة ومخالفة صريحة للواقع، وأنَّ زنة (خَافَ، وقَالَ، وبَاعَ): (فَعَلَ) مخالفة للموزون؛ ومن ثمَّ فإنَّ اسم الفاعل من حيث عدد المقاطع ونوعها؛ بناءً على هذا الأصل التَّاريخيِّ البائد -في رأيه- يُفْقِدُ الوزن قيمته وفائدته الحقيقيَّة في التَّفريق بين الأصول والزَّوائد. وهو في ذلك يعتمد الوزن (فَالَ) وليس (فَعَلَ)؛ ومن ثمَّ يكون اسم الفاعل على وزن (فائل)؛ بناء على إشارة الجرجانيِّ[4] (ت٤٧١هـ) فيما نقله الإستراباذيُّ (ت٦٨٦هـ)؛ إذ قال: «قال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصليِّ: (يَجُوزُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْه بِالبَدَلِ؛ فَيُقَالُ فِي (قَالَ): إِنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَالَ)»[5]. ومن هنا كان توجيه فوزي الشَّايب فالهمزة عنده في (خَائِف، وبَائِع) ليست عوضاً وإنَّما هي مجرَّد صوت وظيفيٍّ لعلَّة صوتيَّة محضة، هي منع التقاء حركتين، وهرباً من ابتداء المقطع بحركة، وذلك أنَّ الفعل (قَالَ) محذوف العين وعند صياغة اسم الفاعل يبدأ المقطع الثَّاني بحركة دون قمَّته، نحو: (خَا ف، وبَا ع) وهذا يعني التقاء حركتين الأولى طويلة (خَا، بَا)، والثَّانية قصيرة وهي الكسرة بدون حامل لها فيتشكَّل (Hiatus) وهو مقطع مرفوض ساميّاً وعربيّاً.

(١) ينظر: داود سلوم، دراسة اللهجة العربية القديمة، الطبعة الأولى، لاهور، باكستان، المكتبة العلمية ومكتبة المنار الإسلامية، ١٩٧٦م، ص٧٣-٧٥.

(٢) ينظر: أبوأوس إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، ص٤٣، ٤٤.

(٣) ينظر: فوزي الشايب، في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، السعودية، العدد (٦)، السنة الثانية، ١٤٣٦ه، ٢٠١٤م، ص٩١-٩٣.

(٤) ينظر: عبدالقاهر الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد عبدالله الدويش، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م، ١/ ١١٨٦.

(٥) ينظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ١٨.

إنَّ النَّاظر إلى تلك التَّظاهرة من التَّحليلات ليرى أنَّ إعادة تشكيل بنية المقطع اختُلفَ من واحدٍ لآخر فمن قائلٍ بحذف (الواو أو الياء) فاجتمعت الألف (الفتحة الطَّويلة) والكسرة ففصل بينهما بالهمزة. وآخر يحمل التَّسهيل على الهمزة من باب حمل الشَّيء على الشَّيء لعلَّة المشابهة في (اسم الفاعل). وثالث يُقحم عمليَّات صوتيَّة كثيرة وصولاً إلى الصِّيغة النِّهائيَّة. غير أنَّ البحث يرى أنَّ (الكسرة) في اسم الفاعل هي عنصر التَّأثير في بنية المقطع، فلا تُحذف؛ لأنَّه بها يُعرف وزن الكلمة، والواو والياء من الحروف المُستثقَلَة[1]، وقد اكْتَنَفَهَا ثَقِيلٌ وهي (الكَسْرَةُ) فتخلَّقت الحركة المركَّبة؛ لذا كان الأولى حذف حامل الحركة (شبه الحركة) عين الفعل واويَّة كانت أو يائيَّة بسبب هذا التَّجاور الصَّوتيِّ[2] إلاَّ أنَّنا حذفنا الحركة المركَّبة برمَّتها؛ فالتبس بالصُّورة الشَّكليَّة للفعل المجرَّد (خَافَ، وَبَاعَ) فتُجتلَبُ الهمزة لتصحيح المقطع ورفع الالتباس عن المشابهة في بعض السِّياقات بين (الفعل، واسم الفاعل) [3] وعلى الافتراض الصَّوتيِّ أنَّ المحذوف هو حامل الحركة (الصَّامت) فقط وعليه فقد تَلاقت حركتان التقاءً مباشراً، وهو غير ممكن في اللُّغات السَّامية، وابتداء المقطع بها مرفوض حيث إنَّ كلَّ مقطع في اللُّغات السَّامية يبدأ بحرف صامت واحد وليس بحركة[4].

وهذا يفسِّر لنا بقاء همزة (عطاء، وسقاء) من الاسم الممدود لدفع الالتباس بالفعل[5]:

خَاوِفٌ	<	خَا*فٌ	<	خَائِفٌ
الأصل الافتراضي والحركة المزدوجة		حذف الحركة المزدوجة الواو وحركتها فتلتبس بالفعل		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع (حد ابتداء)
بَايِعٌ	<	بَا*عٌ	<	بَائِعٌ
الأصل الافتراضي والحركة المزدوجة		حذف الحركة المزدوجة الواو وحركتها فتلتبس بالفعل		اجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع (حد ابتداء)

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٨٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٥٩.

(٢) ينظر: رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومنهج البحث اللغوي، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، ص٢٩٥.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ١٠.

(٤) ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، جامعة الرياض، ١٩٧٧م، ص٤٢، ٤٣.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٤٤، ٢٤٥.

ويرى برجشتراسر أنَّ الهمزة في (خَاوِفٍ، وَبَايِعٍ) مطَّرد وقديم جدّاً في حالة وجودهما بعد فتحة ممدودة، وأنَّ هذا الإبدال يرتقي للُّغة السَّامية الأمِّ؛ بدليل وجوده في الأكَّاديَّة والآراميَّة[1]، وقد ورد في نقوش اللَّهجة الصَّفويَّة البائدة صيغة (اسم الفاعل): سَائِر من الفعل (سار)[2].

غير أنَّ القدماء يُشيرون إلى وجود مطروح الهمزة الذي خِيفَ التباسه بالمجرَّد في مرحلة البنية العميقة لاسم الفاعل، كما في قولهم: «...وَأَكْثَرُ العَرَبِ يَقُولُ: (لَاثٍ وَشَاكٍ سِلَاحَه)، فَهَؤُلَاء حَذَفُوا الهَمْزَةَ...»[3]، وأفصح ابن جنِّي عن استعمال (الفعل المجرَّد واسم فاعله) دون إلباس، بقوله: «...وَعَلَيْهِ أَجَازُوا فِي (يَوْمٍ رَاحٍ، وَرَجُلٍ خَافٍ) أَنْ يَكُونَ فِعْلاً، وَأَنْ يَكُونَ فَاعِلاً مَحْذُوفَ العَيْنِ...»[4]. وقول العَجَّاج:

لَاثٍ بِهِ الأَشَاءُ وَالعُبْرِيُّ[5]

وفيه (لاثٍ) من (لائثٍ)، وعلى التَّكسير (لَوَاثٍ) من (لَوَائِثٍ).

وقال طريف بن نمير:

فَتَعَرَّفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُو ... شَاكٍ سِلَاحِي فِي الحَوَادِثِ مُعْلِمُ[6]

---

(١) ينظر: براجشتراسر، التطور النحوي، ص٤٩.

(٢) ينظر: رينيه ديسو، العرب في سوريا قبل الإسلام، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٢م، ص٨٧،٨٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٧٨.

(٤) ابن جني، الخصائص، ١/ ٤٩٣.

(٥) البيت للعجاج، عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، ديوان العجاج، رواية عبدالملك قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١م، ص٢٩٦. وينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٦٦، ٤/ ٣٧٨، والمبرد، المقتضب، ١/ ٢٥٣، وابن جني، الخصائص، ١/ ١٢٩. وفيه رواية: (لَاثٌ) بالرفع والتنوين في: ١/ ٤٩٣، وبالفتح (لَاثَ) في: ١/ ٤٧٧.

(٦) بحثت في مظانه فلم أجده. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٦٦، ٤/ ٣٧٨، والمبرد، المقتضب، ١/ ٢٥٤، وابن جني، المنصف، ٢/ ٥٣.

وفيه (شَاكٌ) من (شَائِكٍ)، وعلى التَّكسير (شَوَاكٍ) من (شَوائِكٍ) [1]. ويُقال: «رَجُلٌ شَاكِي السِّلاحَ وَشَائِكٌ» [2]. و (شَايكٌ) على القلب المكاني كما سيأتي في الثُّلاثيِّ مهموز العين.

وجاء عن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ) في فصل (راح): (يوم راحٌ، وكبشٌ ضافٌّ) على التَّخفيف من (رَائِحٍ، وَضَائِفٍ). وفي (سَار) قال الشَّاعر:

وَسَوَّدَ مَاءُ المَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النَّؤُورِ وَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا [3]

أي: (سائرها) فطرح الهمزة من كلٍّ. فالصِّيغ الواردة بين الفعليَّة والاسميَّة، نحو: (رَاحٍ، ورَائِحٍ، و (لاثٍ، ولائِثٍ)، و (شَاكٍ، وشَائِكٍ)، و (ضَافٍّ، وضَائِفٍ) أنماط مستعملة دون إلباس كما نصُّوا سابقاً، وهذا دليل على وجود مطروح الهمزة في الاستعمال اللَّهجيِّ - الذي ظهر في بعض الصِّيغ أصلاً افتراضيّاً يخشون إلباسه باسم الفاعل - وإن كان غير شائعٍ عند الجميع.

ومن ثمَّ كان هناك ثلاث صورٍ لاسم الفاعل من الثُّلاثيِّ الأجوف، الأولى وهي الأكثر والأشيع: (قَائِلٌ، وخَائِفٌ، وبَائِعٌ، ورَائِحٌ، ولائِثٌ، وشَائِكٌ، وضَائِفٌ، وسَائِرٌ). والصُّورة الثَّانية: مطروح الهمزة (الذي خِيفَ التباسه بالفعل المجرَّد في رأي القدماء وله شواهده الكثُر)، نحو: (قَالٌ، وخَافٌ، وبَاعٌ، ورَاحٌ، ولاثٌ، وشَاكٌ، وضَافٌّ، وسَارٌ). والصُّورة الثَّالثة: هي الأصل الافتراضيُّ في تحليل القدماء (قَاوِلٌ، وخَاوِفٌ، وبَايِعٌ) وما حُمِلَ عليها (رَايِحٌ، ولايِثٌ، وشَايِكٌ، وضَايِفٌ، وسَايِرٌ) عند القلب.

إنَّ وجود الصُّورة الثَّانية يمثِّل ركاماً لغويّاً يرتبط بأسباب صوتيَّة لهجيَّة، حيث نجد أنَّ للانسجام الحركيِّ دوراً في تعدُّد الصِّيغ فعلى الرُّغم من أنَّ الحجازيِّين كانوا أشدَّ ميلاً

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٦٦.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ش و ك)، ١٠/ ٤٥٤.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد بن محرث، ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: أحمد الشال، الطبعة الأولى، القاهرة، بورسعيد، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ديوان العرب، ١٤٣٥ه، ٢٠١٤م، ص٦٥. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح و ج)، ٢/ ٢٤٤، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ه، ١٩٨٥م، ٧/ ٢٢٦.

للتَّسهيل كما أُشير في المبحث الأوَّل، إلَّا أنَّهم في هذا السِّياق مالوا إلى الهمز اضطراراً كما نقل ابن منظور[1] (ت٧١١هـ)؛ حتَّى لا يجمعوا بين صوتين ضعيفين[2] شبه الحركة الواويَّة أو اليائيَّة مع حركة من جنسها، كالواو مع الضَّمَّة، واليـاء مع الكسرة، (وكذلك الواو مع الكسرة). والنَّاطق ابن اللُّغة استعمل الصُّور الثَّلاثة كثرة وقلَّة على أنَّ الصُّورة الأولى هي الصُّورة المستعملة والمتطوَّرة عن البنية العميقة الممثَّلة في الصُّورة الثَّالثة، فالهمز وإن كان من خصائص اللَّهجة التَّميميَّة، إلَّا أنَّه لمَّا شاع استعماله وكثرت وجوهه؛ جعلته العربيَّة الفصحى شعاراً لها ورمزاً من أداءتها، ومظهراً من مظاهرها، حتَّى همزوا ما ليس بمهموز؛ محاكاة للفصحى، وهو ما يسمَّى بالمبالغة في التَّفصُّح[3].

أمَّا اسم الفاعل من الأجوف مهموز اللَّام، نحو: «...سَاءَ يَسُوءُ، وَنَاءَ يَنُوءُ، وَدَاءَ يَدَاءُ، وَجَاءَ يَجِيءُ، وَفَاءَ يَفِيءُ... فَهَذِهِ الحُرُوفُ تَجْرِي مُجْرَى (قَالَ يَقُولُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ). إلَّا أَنَّك تُحَوِّلُ اللَّامَ يَاءً إِذَا هَمَزْتَ العَيْنَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (جَاءٍ) كَمَا تَرَى هَمَزْتَ العَيْنَ التِي هُمِزَتْ فِي (بَائِعٍ) واللَّام مَهْمُوزَةٌ، فَالْتَقَتْ هَمْزَتَانِ، وَلَمْ تَكُنْ لِتَجْعَل اللَّامَ بَيْنَ بَيْنَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّهُمَا لَا يَفْتَرِقَانِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَلْزَمُهُ الإِدْغَامُ؛ لأَنَّهُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّ التَّضْعِيفَ لَا يُفَارِقُهُ...»[4].

وإنَّما أراد سيبويه أنَّ الأفعال السَّابقة (سَاءَ يَسُوءُ، وَنَاءَ يَنُوءُ، وَدَاءَ يَدَاءُ، وَجَاءَ يَجِيءُ، وَفَاءَ يَفِيءُ) لامَاتها همزات وعيناتها ألفات، وما أشبهها من باب (حوى، وأحيا)، وأنَّ هذه الهمزات غير منقلبة من (واو أو ياء)، بل أصليَّة، وأنَّ سبيل الهمزة في: (جَاءَ يَجِيءُ)، كسبيلها في: (بَاعَ يَبِيعُ)، وسبيلها في: (سَاءَ يَسُوءُ) كسبيل اللَّام في: (قَالَ يَقُولُ) من باب الحمل على الشَّبيه في أصالته، وأنَّ اللَّام من الفعل صحيحة، والعين معتلَّة، فإنْ أُعِلَّت العين بأنْ

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (المقدمة)، ١/ ١٤، ٢٢.

(٢) ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى، ص٤٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٤٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ١٠٧، ومكي، ابن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، ١/ ٨٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧، وينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٢٥٢.

قُلِبَت (ألفاً) وتركنا اللَّام همزة، كما كانت وأردنا بناء اسم الفاعل من هذا النَّمط فإنَّه يأتي على صورة: (جَائِي، وسَائِي، وشَائِي)، والأصل (جَاءِء، وسَاءِء، وشَاءِء)؛ لأنَّ عين الفعل معتلَّة فهي شبيهة بـ (قَالَ)، حيث إنَّ اسم الفاعل (قائل) بالهمزة، فكذلك عين الفعل من (جَاءَ، وسَاءَ)، هي في اسم الفاعل همزة فتلتقي همزتان في كلمة واحدة فيجبُ قلب الثَّانية على حركة ما قبلها وهي (الكسرة) فتُقلَب (ياءً) فنقول: (جَاءِي، وسَاءِي، وشَاءِي) [1].

جَاءَ > جَاءِء > جَاءِي > جَائِي > جَاءٍ

وهناك توصيف آخر مفادُه أنَّ هناك قلباً مكانيّاً؛ لعلَّة صوتيَّة وهي: (التَّخفيف) من باب الحمل على الشَّبيه، كما في اسم الفاعل من (قَالَ، وبَاعَ)، حيث استثقلوا الهمزة المنقلبة عن (الواو أو الياء) في (قائلٍ، وبائعٍ) وليس بعدها همزة حتَّى تجسَّروا فقدَّموا وأخَّروا في بنية الصِّيغة كما في: (شَائِكٍ: شَاكَ، ولَائِثٍ، لَاثَ) كما مرَّ بنا لاحقاً. فلمَّا تحولَّت الهمزة محلَّ الياء، أي: أخَّروا عين الفعل إلى موضع لامه لاستثقال الهمزة في الموقع الأصل، فصارت الكلمات (جَائِي، وسَائِي، وشَائِي) على وزن (فالع) بالقلب، أي على الأصل (جَايِئ، وسَايِئ، وشَايِئ) [2]، ثمَّ أُجريت في الحالتين مجرى الاسم المنقوص فصار (جَاءٍ، وسَاءٍ، وشَاءٍ) [3].

وإشارة الخليل فيما نقله عنه سيبويه في التَّوصيف الثَّاني وهو (القلب المكانيُّ) لصياغة اسم الفاعل من الأفعال: (سَاءَ يَسُوءُ، وَنَاءَ يَنُوءُ، وَدَاءَ يَدَاءُ، وَجَاءَ يَجِيءُ، وَفَاءَ يَفِيءُ) فإنَّه أشبه ما يكون من التَّخلُّص الصَّوتيِّ للحركة المزدوجة برمَّتها لتصحيح بنية المقطع بعد إحداث القلب بين الحرفين وهي حركة مزدوجة صاعدة غير مقبولة في العربيَّة، فتلجأ العربيَّة للتَّخلُّص منها عن طريق حذفها والتَّعويض عنها بإطالة الحركة السَّابقة لها وهي: (الكسرة)، فتظهر (الياء)، فتُعامَل معاملة الاسم المنقوص في حذف يائه رفعاً وجرّاً، أو إبقائها نصباً؛ لذا كان (جَاءٍ، وسَاءٍ، وشَاءٍ). وكذلك الحال في اسم الفاعل (شَاكٍ، وشائكٍ، وشايكٍ)، فالقياس (شائكٍ)، وعلى القلب المكانيِّ (شايكٍ) ووزنه (فالع)، وعلى

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٢٥٢، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٨٥، ٢٨٦.
(٢) ينظر: ينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٢٥٢، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٨٥، ٢٨٦.
(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٧٧.

التَّشبيه بالأصل الافتراضيِّ (شاكٍ)؛ ومن ثمَّ فهي صيغ مستعملة لغويّاً بين كثرة وقلَّة، وينسحب هذا على (لَاثٍ، ولَائِثٍ، ولَايِثٍ)، فالقياس (لَائِثٍ)، وعلى القلب المكانيِّ (لَايِثٍ) ووزنه (فالع)، وعلى التَّشبيه بالأصل الافتراضيِّ (لَاثٍ)[1].

أمَّا بناء نموذج (اسم الفاعل) من الفعل (سَأَلَ) مهموز العين فيما استدلَّ به رمضان عبدالتَّواب، على أنَّ التَّغاير بين (الهمزة والياء) من باب الحذلقة وزيادة التَّفصُّح[2]، فقد ورد عن العرب (سَائِلٌ، وسايل)، و (ثائر، وثاير)، على لغة التَّخفيف وهي لغة أهل الحجاز[3]، وقد شرح ذلك سيبويه وبيَّن القاعدة واستعمالاتها في تشكُّل الهمزة بقوله: «وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَتَصِيرُ الهَمْزَةُ فِي (بَيْنَ بَيْنَ)، وَتُبْدَلُ، وَتُحْذَفُ... اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ كَانَتْ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ فَإِنَّكَ تَجْعَلُهَا إِذَا أَرَدْتَ تَخْفِيفَهَا بَيْنَ الهَمْزَةِ وَالأَلِفِ السَّاكِنَةِ وَتَكُونُ بِزَنَتِهَا مُحَقَّقَةً غَيْرَ أَنَّكَ تُضْعِفُ الصَّوْتَ وَلَا تُتِمُّهُ؛ لأَنَّكَ تُقَرِّبُهَا مِنْ هَذِهِ الأَلِفِ»[4].

وبهذا التَّوجيه جاءت قراءة التَّحقيق والتَّخفيف من (سأل)[5] في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] فمن همز جاء على الأصل،ومن ترك فقد أراد التَّخفيف[6]. قال أبوعليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ): «مَنْ قَال: (سَالَ) جَعَلَ الأَلِفَ مُنْقَلِبَةً عَنِ الوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ، مِثْلُ: (قَالَ، وَخَافَ) وَحَكَى أَبُو عُثْمَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ: (هُمَا يَتَسَاوَلَانِ). فَمَنْ قَالَ: (سَالَ)، كَانَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ، وَمَنْ قَالَ: (سَأَلَ)، فَعَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: (سَأَلَ) فَجَعَلَ الْهَمْزَةَ عَيْنَ الفِعْلِ. فَإِنْ حَقَّقَ قَالَ: (سَأَلَ)... وَإِنْ خَفَّفَ جَعَلَهَا بَيْنَ الأَلِفِ وَالهَمْزَةِ. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ[7]

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: رمضان عبدالتواب، مشكلة الهمزة العربية، ص١٤٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٤٢، وابن منظور، لسان العرب، مادة (س أ ل)، ١١/ ٣١٨.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٤١،٥٤٢.

(٥) قرأ نافع وابن عامر (سال) بدون همز، وقرأ الباقون بالهمز: ينظر: أبوعلي الفارسي، الحجة، ٤/ ٤٦٥.

(٦) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٣٥٢.

(٧) البيت لحسان بن ثابت، بن المنذر بن حرام بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، د.ط، بيروت، لبنان، دار صادر، ٢٠٠٦م، ١/ ٤٤٣.

فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: (يَتَسَاوَلَانِ)، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الهَمْزَةَ عَيْناً، فَقُلِبَتْ فِي الشِّعْرِ كَمَا قَالَ:

..... لا هَنَاكِ المَرْتَعُ[1] »[2].

ووقف مَكِّيٌّ (ت٤٣٧هـ) أمام الصِّيغتين (سَأَلَ، وسَالَ) مُبيِّناً التَّحوُّلات الصَّوتيَّة في بنية مقطعها فـ«حُجَّةُ مَنْ تَرَكَ الهَمْزَ أَنَّهُ تَحْتَمِلُ قِرَاءَتُهُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: (الأَوَّلُ) أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ مِنَ السُّؤَالِ، لَكِن أَبْدَلَ مِنَ الهَمزَةِ أَلِفاً... وَتَكُونُ الهَمْزَةُ فِي (سَائِلٍ) أَصْلِيَّةً، (وَالثَّانِي) أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ مِنْ (سَلْتُ تَسَالُ) لُغَةٌ فِي (السُّؤَالِ)، كـ(خِفْتَ تَخَافُ)، فَتَكُونُ الأَلِفُ فِي (سَالَ) بَدلاً مِنَ وَاوٍ، كـ(خَافَ) وَتَكُونُ الهَمْزَةُ فِي (سَائِلٍ) بَدلاً مِنَ وَاوٍ، كـ(خَائِفٍ)، و (الثَّالِثُ) أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ مِنْ (السَّيْلِ) مِنْ (سَالَ يَسِيلُ)، فَتَكُونُ الأَلِفُ فِي (سَالَ) بَدلاً مِنَ ياءٍ، كـ(كَالَ يَكِيلُ)، وَتَكُونُ الهَمْزَةُ فِي (سَائِلٍ) بَدلاً مِنَ ياءٍ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ اسْمُهُ (سَائِلٍ)... وَحُجَّةُ مَنْ قَرَأَ بِالهَمْزِ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ السُّؤَالِ، فَأَتَى بِهِ عَلَى أَصْلِهِ وَهُوَ الاخْتِيَارُ؛ لأَنَّ الأَكْثَرَ عَلَيْهِ، والمَعْنَى بِهِ أَمْكَنُ، وَأَكْثَرُ التَّفْسِيرِ عَلَيْهِ...»[3].

وتحليل المحدَثِين[4] قريب من تصوُّر القدماء للهمزة في (سأل) عند بناء اسم الفاعل منه، حيث حُذفت الهمزة وأُبقيَ على حركتها وصار المقطع دون حاملٍ له، وهنا تصوُّران صوتيَّان ينتج عنهما صيغتان مختلفتا المعنى:

الأوَّل: أن تُدمجَ الفتحتان القصيرتان لتصحيح المقطع فتتولَّد فتحة طويلة؛ ومن ثمَّ يكون الفعل بصيغة (سَالَ يَسِيلُ) واسم الفاعل (سَايِلٌ)، يشبه الصِّيغة المستعملة الثَّانية لاسم الفاعل من الفعل (سأل).

(١) هذا جزء من عجز بيت للفرزدق وتمامه: (وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكَابُ مُودِّعاً فارْعَىْ فَزَارَةَ لاَ هَنَاكِ المَرْتَعُ)، ديوان الفرزدق، ضبطه: علي فاعور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م، ص٣٥٣.

(٢) أبو علي الفارسي، الحجة، ٤/ ٤٦٥.

(٣) مكي، ابن أبي طالب القيسي، الكشف، ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٤) ينظر: يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٠م، ص١٠٢، وعبدالله كنعان، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، وزارة الثقافة، ١٩٩٧م، ص١٦٣.

سَأَل	>	سِـ◌ـلَ	>	سَأَل (المهموز)	>	(سَائِلٌ) سَايِلٌ
		حذفت الهمزة وبقيت حركتها دون حامل		التعويض بإطالة الفتحة القصيرة للسين		تشابه الصِّيغت الأولى بنية عميقة والثانية سطحية متطورة عن الأولى لاسم الفاعل على وزن فاعل

الثَّانيـة: أن تُحـذف الهمزة مع حركتها ويُعوَّض عنها بإطالـة الفتحة القصيرة لتصحيح المقطع (السِّين) في (سَأَلَ).

سَأَل	>	سَ*لَ	>	سَالَ (الأجوف)	>	سَائِلٌ (سَايِلٌ)
		حذفت الهمزة وبحركتها		التعويض بإطالة الفتحة القصيرة للسين		الأولى بنية سطحية الثانية البنية العميقة لاسم الفاعل على وزن فائل لسقوط الهمزة

والذي يحدِّد الصِّيغتين استعمالاً هو السِّياق وقرائن الأحوال، كما هو الحال عند بناء اسم الفاعل من الأجوف في صوره الثَّلاثة. وفي اسم الفاعل (سَائِلٍ) من آية المعارج لا يخلو من أن يكون من الفعل (سَالَ، أو سَأَلَ)، فإنْ كان من (سَالَ)، لم يكن فيه إلَّا الهمز، كما نقول في (قَائِـلٍ، وخَائِـفٍ)؛ لأنَّ الاعتـلال كما يكـون في الفعل يكون كذلك في (اسـم الفاعل). وهـذا الإعـلال لا يكون بالحذف على مذهـب القدماء؛ لوقوع الإلباس بين (الفعل واسـم الفاعـل)، فـإذا لم يكن بالحـذف كان بالقلب إلى الهمزة. وإن كان من (سَـأَلَ) لم يكن فيه إلَّا الهمز أيضاً، كما لا يكون في (ثَائِرٍ، وشَـاءٍ) في اسـم الفاعل إلَّا التَّحقيق بالهمزة، إلَّا إنْ شـئنا التَّخفيف فنجعلها كما ذكر سيبويه (بين بين) في الوجهين (سَأَلَ،وسَالَ) [1].

ثانياً: من النَّاقص الثُّلاثيِّ:

عنـد صياغـة اسـم الفاعـل مـن النَّاقـص الثُّلاثيِّ، فإنَّـه يأتي عـلى صورتـين: (قَاضٍ، وقَـاضِي)، و (داعٍ، ودَاعِـي)، و (رَامٍ، وَرَامِـي) ويفسِّر لنا القدماء وجـود الياء وحذفها في المثالين على أنَّ (لام الفعل) في الفعل (قضى) من المثال الأوَّل، وهي الياء المنقلبة ألفاً، والواو المنقلبـة ألفـاً في الثَّاني، تعود ثمَّ تُعَـاوِد الحذف في حالتي الرَّفع والجـرِّ، إلَّا أنَّها تبقى في حالة النَّصـب لعلَّة صوتيَّة وهي كونها مفتوحة، وفي ذلك يقول سـيبويه (ت ١٨٠ هـ): «اعْلَمْ أَنَّ

(١) ينظر: أبوعلي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤/ ٤٦٦.

كُلَّ شَيءٍ كَانَتْ لَامُهُ يَاءً أَوْ وَاواً، ثُمَّ كَانَ قَبْلَ اليَاءِ وَالوَاوِ حَرْفٌ مَكْسُورٌ أَوْ مَضْمُومٌ فَإِنَّهَا تَعْتَلُّ، وَتُحْذَفُ فِي حَالِ التَّنْوِينِ وَاواً كَانَتْ أَوْ يَاءً، وَتَلْزَمُهَا كَسْرَةٌ قَبْلَهَا أَبَداً، وَيَصِيرُ اللَّفْظُ بِمَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ وَالوَاوِ سَوَاءً»[1]، نحو: «هَذَا قَاضٍ، وَهَذَا مُسْتَقْضٍ، وَنَظَرْتُ إِلَى سَاعٍ. وَالأَصْلُ: قَاضِيٌ، وَمُسْتَقْضِيٌ، وَسَاعِيٌ فَأُسْكِنَتِ اليَاءُ؛ اسْتِثْقَالاً لِلضَّمَّةِ أَوِ الكَسْرَةِ عَلَيْهَا فِي الجَرِّ، وَكَانَ التَّنْوِينُ بَعْدَهَا سَاكِناً، فَحُذِفَتِ اليَاءُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَكَذَلِكَ نَظَائِرُهُ»[2].

وقد تصوَّر المبرِّد (ت٢٨٥هـ) وجودَ (الياء) وحذفها من باب حمل الشَّيء على الشَّيء، أو حمل الشَّبيه على الشَّبيه، حيث قال: «اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ بَنَيْتَهُ مِنْ فِعْلٍ مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ (فَعَلَ) فَبِنَاءُ الاسْمِ (فَاعِلٌ)؛ كَمَا يَجْرِي فِي غَيْرِهَا. فَتَقُولُ مِنْ غَزَوْتَ: (هَذَا غَازٍ)، فَاعْلَمْ، وَمِنْ رَمَيْتَ: (هَذَا رَامٍ يَا فَتَى)، وَمِنْ خَشِيتَ: (هَذَا خَاشٍ) فَاعْلَمْ. وَاعْتِلَالُهُ كَاعْتِلَالِ فِعْلِهِ إِذَا قُلْتَ: يَغْزُو وَيَرْمِي فَأَسْكَنْتَهُمَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ، وَقُلْتَ: (لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ) فَحَذَفْتَهُمَا فِي مَوْضِعِ الجَزْمِ. وَالعِلَّةُ فِي (فَاعِلٍ) أَنَّكَ تُسَكِّنُ اليَاءَ فِي الرَّفْعِ وَالخَفْضِ، فَتَقُولُ: (هَذَا غَازٍ)، وَ (مَرَرْتَ بِغَازٍ) وَكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ يَاءٍ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ. فَأَمَّا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، فَتَقُولُ: (رَأَيْتُ قَاضِياً وَغَازِياً)، لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ؛ كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِي الفِعْلِ: (لَنْ يَغْزُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ يَا فَتَى)، فَتُحَرِّكَ أَوَائِلَ الأَفْعَالِ بِالفَتْحِ لِمَا تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ»[3].

ومن تفسير هذا الاعتلال - أيضاً - أنَّ أمثلة:

- هذا قاضٍ.
- مررتُ بقاضٍ.

أصلها: هذا قَاضِيٌ، ومررتُ بقاضِيٍ. فقد استثقلوا الضَّمَّة والكسرة على (الياء)، فحذفوهما، فبقيت (الياء) بدون حركة، أي: ساكنة، فالتقت مع التَّنوين فاجتمع ساكنان، فحذفوا (الياء)[4]، وعلَّلوا ذلك بأمرين:

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٠٨. وينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٢٧٢.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، التصريف الملوكي (مختصر التصريف)، تحقيق: محمد سعيد مصطفى النعسان الحموي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار المعارف للطباعة، ١٩٧٠م، ص٥٥.

(٣) المبرد، المقتضب، ١/ ٢٧٥.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٧٥.

الأوَّل: أنَّ (اليـاء) إذا حُذِفَتْ بَقِـيَ في اللَّفظ ما يدلُّ عليها، وهي وجود الكسرة قبلها، بخلاف التَّنوين فإن حذف لم يبق ما يدلُّ عليه.

الثَّاني: أنَّ التَّنوين دخل لبيان المصروف، نحو: (رأيت غَازِياً ورَامِياً) من غير المصروف، نحو: (رأيت جَوَارِيَ وصَحَارِيَ) والياء ليست كذلك، فكان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى [1].

أقول: إنَّ سـبب اعتلالها وقوعها طرفاً فهي أشـدُّ اعتلالاً من وقوعها عيناً أو فاءً فكلَّما بعُـدت عن الطَّرف كانت أقوى وجوداً؛ لأنَّ وقوعها طرفاً يجعلها حاملة للحركة الإعرابيَّة فتتغـيَّر بتغـيُّر تلك الحركات وتلحقها يـاء الإضافة، وتكسر ما قبلها، وتدخلها ياء النَّسـب وتلحقهـا كذلـك علامـة التَّثنية»...فَهِيَ إِذَا كَانَـتْ لَاماً أَضْعَـفُ مِنْهَا إِذَا كَانَـتْ عَيْناً، وَإِذَا كَانَـتْ عَيْنـاً فَهِيَ أَضْعَفُ مِنْهَـا إِذَا كَانَتْ فَاءً فكلَّـما بعُدتْ عَنِ الطَّـرَفِ كَانَ أَقْوَى لَهَا وكلَّما قَرُبَـتْ مِـنَ الطَّرَفِ كَانَ الإِعْـلَالُ لَهَا أَلْزَمَ وَفِي الإِعـلَالِ ضَرْبٌ مِنَ التَّخْفِيـفِ...» [2]؛ ومن ثمَّ نسـتطيع أن نطلق على هذا الاعتلال قانون (تطرُّف أنصاف المدود أو أشـباه الحركات)، حيـث إنَّ له إجراءاتٍ صوتيَّةً نسـتطيع أن ننطلق من خلالهـا أو نعتمد عليها في بناء نموذج اسم الفاعل من النَّاقص الثُّلاثيِّ.

وربـما صـدر (جان كانتينـو) عن ما أثبته البحـث من (تطرُّف أنصاف المدود أو أشـباه الحركات) فحذف الحركة المركَّبة برمَّتها (الحركة وشبه الحركة) في حالتي الرَّفع والجرِّ؛ ومن ثمَّ التقت عين الكلمة مع التَّنوين دون فاصلٍ [3]، فكان (قَاضٍ، ورَامٍ، وَغَازٍ)، إلاَّ أنَّ تحليل القدمـاء وما سـطَّره بعض المحدَثين لم يرتضه فوزي الشَّـايب؛ لأنَّ هـذا الإجراء الصَّوتيَّ لم يربط الظَّواهر الصَّرفيَّة في نسـيج واحد ففتَّت الظَّاهرة وشـكَّل خلخلة في النَّظريَّة اللُّغويَّة؛

(١) ينظـر: الأنبـاري، أبوالبركات عبدالرحمـن بن محمد، أسرار العربيـة، تحقيق: محمد بهجـت البيطار،الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م، ص٣٧.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٩٨.

(٣) ينظر: جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الطبعة الأولى، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م، ص١٩٧.

لأنَّها كسائر النَّظريَّات الأخرى بناءٌ عقليٌّ يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظَّواهر الملاحَظة بقوانين خاصَّة تُكوِّن مجموعة متَّسقة يحكمها مبدأٌ عامٌّ هو مبدأ التَّفسير والتَّعليل[1].

فقد درس اسم الفاعل من النَّاقص الثُّلاثيِّ اليائيِّ فقط؛ بناءً على نموذج ظاهرة (الوقف) في العربيَّة في حالتي (الرَفع والجرِّ) بإسكان (الياء)؛ ومن ثمَّ يتشكَّل المزدوج الحركيُّ الصَّاعد فيخالف بين عنصريه (الحركة وشبه الحركة) بالحذف والتَّعويض فيسقط شبه الحركة ويمدُّ الحركة تعويضاً لهذا الإسقاط[2]، نحو:

قَاضِيْ	>	**قَاضِيْ**	>	**قَاضِ**	>	**قَاضِي**
في حالتي (الرَّفع والجرِّ)		في حالة الوقف وتشكُّل المزدوج الصَّاعد		إسقاط شبه الحركة		التَّعويض بمد الكسرة

وعند إضافة التَّنوين يتشكَّل مقطع مرفوض فيُتخلَّص منه بتقصير حركته، نحو:

قَاضِيْ	>	**قَاضِيْ**ٌ	>	**قَاضِيْنْ**	>	**قَاضِ**
في حالة الوقف وتشكُّل المزدوج الصَّاعد		في حالة الوقف وإضافة التنوين		تشكُّل مقطع طويل مغلق (ص ح ح ص) مرفوض عربيّاً		تقصير المقطع (ص ح ص)

غير أنَّ ذلك لم يسلمْ له، فقد أجرى العرب الوقف مُجرى الوصل في باب اسم الفاعل من النَّاقص الثُّلاثيِّ وأثبتوا الياء وقفاً ووصلاً لجواز النَّمطين في الاستعمال اللُّغويِّ، يقول سيبويه: «هَذا بَابُ مَا يُحْذَفُ مِنْ أَوَاخِرِ الأَسْمَاءِ فِي الوَقْفِ، وَهِيَ: (اليَاءَاتُ). وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هَـذَا قَـاضْ، وَهَـذَا غَازْ، وَهَـذَا عَمْ)، تُرِيـدُ: (العَمِـي). أَذْهَبُوهَـا فِي الوَقْفِ كَـمَا ذَهَبَتْ فِي الوَصْـلِ، وَلَمْ يُرِيـدُوا أَنْ تَظْهَـرَ فِي الوَقْـفِ كَمَا يَظْهَرُ مَا يَثْبُـتُ فِي الوَصْلِ. فَهَذَا الـكَلَامُ الجَيِّدُ الأَكْثَرُ! وَحَدَّثَنَا أَبُو الخَطَّابِ وَيُونُسُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِ مِنَ العَرَبِ يَقُولُ: (هَذَا رَامِي وَغَـازِي وَعَمِـي)، أَظْهَرُوا فِي الوَقْفِ حَيْثُ صَارَتْ فِي مَوْضِعِ غَـيْرِ تَنْوِينٍ؛ لأَنَّهُم لَمْ يُضطَرُّوا هَهُنَا إِلَى مِثْلِ مَا اضطُرُّوا إِلَيْهِ فِي الوَصْلِ مِنَ الاسْتِثْقَالِ. فَإِذا لَمْ يَكُنْ فِي مَوْضِعِ تَنْوِينٍ فَإِنَّ البَيَانَ أَجْوَدُ فِي الوَقْفِ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هَذَا القَاضِي، وَهَذَا العَمِي)؛ لأَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي الوَصْلِ»[3].

(١) ينظر: فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الرسالة (٦٢)، الحولية العاشرة، ١٤٠٩ه، ٢٠٠٩م، ص٧١.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٣.

ولم يأت فوزي الشَّايب على ذكر (النَّاقص الواويِّ) في تحليله ليدعِّم به نظريَّته التي لا تُفتَّتُ، واعتمد ظاهرة (الوقف) لتفسير إسقاط (الياء). والسُّؤال هنا هل يستطيع فوزي الشَّايب تطبيق ظاهرة الوقف على كلِّ ما يُسند إلى النَّاقص الثُّلاثيِّ كما في حالة التَّثنية، وكما في حالة جمع المذكر السَّالم عند إسناده إلى واو الجماعة، أوياء المخاطبة؟ ولماذا اختار ظاهرة الوقف لتفسير بناء اسم الفاعل من النَّاقص الثُّلاثيِّ؟ وهلَّا اعتمد ظاهرة أخرى من الظَّواهر الصَّرفيَّة التي تنتظم الصِّيغ المتشابهة اشتقاقاً، كحالة التَّعريف والتَّنكير للنَّاقص الثُّلاثيِّ عند صياغة اسم الفاعل؟ لأنَّ بعض العرب قد حذف الياء في الوقف في حالة التَّعريف، قياساً على التَّنكير فـ«...حَذَفُوا فِي الوَقْفِ فِي الأَلِفِ وَاللَّامِ؛ إِذْ كَانَتْ تَذْهَبُ وَلَيْسَ فِي الاسْمِ أَلِفٌ وَلَامٌ»[1]، نحو قولهم: (القاضْ)، وربَّما كانت هذه اللَّهجة مقصورة على هُذيل[2]. وكذلك تشكُّل اسم الفاعل من النَّاقص الثُّلاثيِّ في باب ما ينصرف وما لا ينصرف وقد نصَّ على ذلك الخليل وسيبويه في أنَّ كلَّ ما كان آخره ياء زائدة أو أصليَّة منقلبة من واوٍ أو ياءٍ نكرة كانت أو معرفة ممَّا ينصرف نظيره أو لا ينصرف فإنَّه في حالتي الرَّفع أو الجرِّ منونٌ إلَّا أن يضاف أو يدخل عليه التَّعريف، وأمَّا في النَّصب فإن كان منصرفاً حرَّكته ونوَّنته، نحو: (رأيت غازياً ورامياً وقاضياً). وإن كان غير المنصرف فتحته ولم تنوِّنه، نحو: (رأيت جوارِيَ وصحارِيَ). وكان يونس يرى في (جوارِيَ وصحاريَ) إذا لم يكن اسماً لشئ (هذه جَوَارٍ وصَحَارٍ). أمَّا إذا كانا اسمين مثلاً لامرأة، فإنَّه يُقال في الرَّفع (هذه جواريْ)، و (مررت بجواريَ، ورأيت جواريَ) فاستقلوا الضَّمَّة في الرَّفع ولا يدخل التَّنوين فيها[3].

وقد عاود الحديث عن بناء نموذج اسم الفاعل من النَّاقص الثُّلاثيِّ في بحث آخر حديث زمانيّاً أسماه (في الصَّرف العربيِّ ثغراتٌ ونظراتٌ)[4] وتناقض رأيه فيه حيث إنَّه تناسى ظاهرة (الوقف) وأثرها في إسقاط الياء رفعاً وجرّاً التي جعلها مبدأ لا يُفتِّت الظَّواهر

(١) المرجع السابق.

(٢) ينظر: صالحة غنيم، اللهجات في كتاب سيبويه أصواتاً وبنية، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، دار المدني، ١٩٨٥م، ص٣٦٨.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٠٨، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٧٣، ٧٤.

(٤) ينظر: فوزي الشايب، في الصرف العربي ثغرات ونظرات، ص٩٦، ٩٧. ولم يشرح سبب عدوله عن رأيه.

الصَّرفيَّة؛ ومن ثمَّ حكم على الحركة المركَّبة التي تشكلَّت عند إضافة التَّنوين للنَّاقص اليائيِّ بالإسقاط كاملة على النَّحو التَّالي:

في حالة الرَّفع والجرِّ على ثلاثة مراحل:

عند بناء اسم الفاعل تتخلَّقُ الياء بسبب الانزلاق من الكسرة إلى الحركة التي بعدها، نحو:

قَضَى	>	**قَاضِ ٌ**	>	**قَاضٍ**
الفعل		اسم الفاعل في حالة الرَّفع وتشكُّل المزدوج الصَّاعد (يُـ)		إسقاط المزدوج كاملاً (الحركة وشبه الحركة)
قَضَى	>	**قَاضِ ِ**	>	**قَاضٍ**
الفعل		اسم الفاعل في حالة الجرِّ وتشكُّل المزدوج الصَّاعد (يِـ)		إسقاط المزدوج كاملاً (الحركة وشبه الحركة)

في حالة النَّصب على مرحلتين:

قَضَى	>	**قَاضِ ً**	>	**قَاضياً**
الفعل		اسم الفاعل في حالة النَّصب وتشكُّل المزدوج الصَّاعد (يَـ)		

غير أنَّ ذلك أيضاً لم يَسْلَمْ له؛ لأنَّ الواقع الاستعماليَّ حفظ لنا (مَاضِي)، و (مَاضٍ)، كما قال جرير:

فَيَوْماً يُوَافِينِي الهَوَى غَيْرَ مَاضِي ويَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُوْلاً تَغَوَّل (١)

وهذا على لغة من يقول: (هَذَا مَاضِيٌ، وهو يَمْضِيُ)، فالأصل الإسكان مع الضَّم والكسرة (مَاضِيْ)، وإنَّما حُرِّكت بالفتح اضطراراً لخفَّته (٢).

(١) البيت لجرير بن عطية، أبو حزرة بن حذيفة التميمي الخطفي، ديوان جرير، نشره، كرم البستاني، د.ط، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ه، ١٩٨٦م، ص٣٦٦. وينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣١٢، والمبرد، المقتضب، ٣/ ٣٥٤، وابن جني، الخصائص، ٣/ ١٥٩، والمنصف له أيضاً، ٢/ ٨٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ١٠١.

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف، ٢/ ١١٤.

وعلَّة ورود (مَاضِي) دون (مَاضٍ) في قول جرير أنَّه «...يجوز فيها أن ترد الشَّيء إلى ما كان له قبل دخول العلَّة...»[1] وهذا دليل على أصالة هذا النَّمط من الاستعمال. وقد حفظ الواقع الاستعماليُّ لنا أيضاً قولهم: هذا قَاضِيُ، مررتُ بقاضِيَ، ومررت بقاضِيَكَ[2]»... وَ (رَأَيْتُ قَاضٍ) فَيَجْعَلُ الاسْمَ فِي الأَحْوَالِ الثَّلاثِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ. كَمَا تَقُولُ: (هَذِهِ عَصاً، وَرَأَيْتُ عَصاً، وَمَرَرْتُ بِعَصاً) بِلَفْظٍ وَاحِدٍ...»[3]. وما لا ينصرف يستوي فيه لفظ المجرور والمنصوب، تقول: «(هَذا قَاضِيْ يَا فَتَى) بَغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَتُثْبِتُ اليَاءَ وَتُسَكِّنُهَا، وَ (مَرَرْتُ بِقَاضِيَ)، فَتَجْعَلِ المَجرُورَ كَالمَنْصُوبِ...»[4]. وورد (بَادٍ) في سياق النَّصب حملًا على المرفوع والمجرور، نحو:

قول الشَّاعر:

أَكَاشِرُ أَقْوَاماً حَيَاءً وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمْ بَادٍ عَلَيَّ مِرَاضُهَا[5]

يريد: (**بادياً**) وهي اسم فاعل من النَّاقص الثُّلاثيِّ حُمِلَ في حالة النَّصب على الرَّفع والجرِّ وكذلك استدلَّ الإستراباذيُّ بهذا الحمل في (كَافٍ، ووَاشٍ)، بقول الشَّاعر:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي[6]

يريد: (**كافياً**) وهو اسم فاعل من (كَفَاهُ يَكْفِيه) في حالة النَّصب فقد أجرى الشَّاعر اسم الفاعل من النَّاقص في حالة النَّصب مجراه في حالتي الرَّفع والجرِّ فأسقط الياء.

(١) المبرد، المقتضب، ٣/ ٣٥٤.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣١٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ١٠١.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢/ ١١٤.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٧٥.

(٥) البيت منسوب للشماخ بن ضرار بهذا الشَّاهد (بَادٍ)، كما عند ابن جني، المنصف، ٢/ ١١٤. غير أنَّ شارحي الديوان لم يذكروه بهذا الشَّاهد، ينظر: ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: أحمد بن الأمين الشنقيطي، د.ط، القاهرة، مصر، مطبعة دار السعادة، ١٣٢٧ه، ص٥٥، وبتحقيق: صلاح الدين الهادي، د.ط، القاهرة، مصر، دار المعارف، ٢٠٠٥م، ص٢١٥.

(٦) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم وعجزه: (وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي) ينظر: بشر بن أبي خازم، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له: مجيد طراد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٤١٥ه،١٩٩٤م، ص١٠٣، وينظر:الإستراباذي، شرح الشافية، ١/ ١٧٦. تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه.

وبقول الشَّاعر:

فَلَو أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ[1]

يريد: (واشياً) وهو اسم فاعل محذوف الياء في حالة النَّصب فقد أجرى الشَّاعر اسم الفاعل من النَّاقص في حالة النَّصب مجراه في حالتي الرَّفع والجرِّ فأسقط الياء. والذي منع ظهور الفتحة على الياء المحذوفة هو إجراء المنصوب مجرى المرفوع.

إنَّ فوزي الشَّايب لم يفسِّر هذه السِّياقات الثَّرَّة المتعدِّدة لاسم الفاعل وتحوُّلاتها شيوعاً وكثرة؛ بناء على اللَّهجات وإنَّما اتَّخذ موقفاً واحداً في تعليل الظَّاهرة في حالتي الرَّفع والجرِّ مجتمعتَيْنِ وحالة النَّصب منفصلة في موقفين متغايرَيْنِ، ولم يتَّضح عنده وضع أنصاف المدود أو أشباه الحركات في نهاية بنية الكلمة وما يجري فيها من تصحيح لنهاية مقطعها في حين أنَّ بحثنا أخضع هذا الإجراء الصَّوتيِّ إلى قانون عام أسماه (تطرُّف أنصاف المدود أو أشباه الحركات)، حيث وجد البحث أمثلة تراثيَّة تجمع بين الحذف والإثبات؛ بناء على علل صوتيَّة وأخرى إعرابيَّة، فكانت هناك أنماط بحذف الحركة المركَّبة كاملة برمَّتها أو شبه حركتها، في حالتي التَّعريف والتَّنكير، نحو: (القَاضِي، والقاضْ، والقاضِ، وقَاضِيَ، وقَاضْ، وقاضٍ)، وهناك أنماط كذلك في غير المنصرف، حذفاً وإثباتاً نحو: (هذه جواريْ)، و (مررت بجوارِيَ، ورأيت جوارِيَ)، و (هذه جَوَارٍ وصَحَارٍ). وانسحب هذا على المخالفة بين الحالات الإعرابيَّة من باب إجراء المجرور مجرى المنصوب، نحو: (مَرَرْتُ بِقَاضِيَ)، و (مررتُ بقاضِيَ)، و (مررت بقاضِيَكَ) أو إجراء النَّصب مجرى المرفوع والمجرور، نحو: (بَادٍ)، و (كَافٍ)، و (وَاشٍ). ومن هنا أرى أنَّ هذه التَّعدُّديَّة في الاستعمال ربما تختلف من بيئة إلى أخرى وهذا في اعتقادي يجري مجرى التَّسهيل والتَّحقيق كما في (الهمزة)؛ حملاً على الاقتصاد في الجهد العضليِّ، ولجوءاً إلى التَّيسير في النُّطق، وتأكيداً على تداوليَّة اللُّغة في الاستعمال.

(١) هذا صدر بيت لمجنون ليلى شاعر بني عامر وعجزه: (وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوتَ اهْتَدَى لِيَا) ينظر: ديوان مجنون ليلى، تحقيق: عبدالستار فراج، د.ط، القاهرة، مصر، مكتبة مصر، د.ت، ص٢٢٧، وينظر: الإستراباذي، شرح الشافية، ١/ ١٧٦. تحقيق: محمد نورالحسن وزميليه.

أمَّا الأنماط الذي يظهر فيها صعوبة النُّطق وتسير بشكل معاكس لقانون الاقتصاد السَّابق، نحو: (القاضْ، وَقَاضْ)، و (هَذَا قَاضْ، وَهَذَا غَازْ، وَهَذَا عَمْ) وصلاً ووقفاً، ونحو: (مَاضِيٍ)، و (مَاضِيٌ)، و (مَاضِيْ) فلا ينقصه أن نجد أنماطاً تميل إلى الأصعب في بعض الاستعمالات[1]. فهذا الانحراف في واقع الممارسة العمليَّة للبيئة اللُّغويَّة عن الأصيل المنتشر إلى البديل يتَّفق وطبيعتها الميَّالة إلى التَّسهيل، يساعدها في ذلك طبيعة اللُّغة التي انمازت بالمرونة والتَّسهيل في موضوع نشوء الحركات المركَّبة أو أنصاف المدود حذفاً وذكراً.

- **المبحث الثَّالث: اجتلاب (الواو) في الإبدال التَّوافُقيِّ:**

تُعدُّ الحركات المركَّبة بنوعيها الصَّاعدة والهابطة من الأوضاع الصَّوتيَّة غير المحبَّبة في بعض البيئات الاستعماليَّة؛ لأنَّها تُكلِّف جهداً عضليّاً كبيراً؛ لذا يتخلَّص النَّاطق منها بطرق شتَّى؛ بناء على ما أُثبت في البحث من قانون (تطرُّف أشباه الحركات أو أنصاف المدود)، غير أنَّ هذا القانون قد يُعرقل عمله قانون آخر وهو قانون (تطرُّف الهمزة)، فيظهر لنا نمطان من الصِّيغ بالهمز وغيره دليلاً على براجماتيَّة اللُّغة ومرونتها، حيث ساهمت تلك المظاهر الصَّوتيَّة في تعدُّد الأبنية المنطوقة المتداوَلة؛ فأَثَرَتْ بذلك المعجم اللُّغويَّ وقد تلمَّس البحث هذا الإجراء الصَّوتيَّ في المبحثين السَّابقين، ونستطيع أن نتلمَّسه واضحاً أيضاً في ظواهر أخرى من نحو تطرُّف الهمزة في الاسم الممدود، وكذلك إذا وقعت الهمزة بين حركتين قصيرتين لينتظم المبحث إجراءات واحدة لوصف الظَّاهرة الصَّوتيَّة وتحليلها وهذا هو التفصيل:

أوَّلاً: إذا كانت الهمزة زائدة للتَّأنيث في الاسم الممدود:

الاسم الممدود اسمٌ آخره همزة قبلها ألف زائدة، مثل: (صَحرَاء، وقُرَّاء، وحَمْرَاء، وعَمْيَاء). تتعرَّض الهمزة في هذه البنية الممدودة لإجراءات الحذف أو الإبقاء، حيث رأى الصَّرفيُّون أنَّ الهمزة تُقلب (واواً) إذا كانت زائدة للتَّأنيث في (سياق التَّثنية، وسياق النَّسب، وسياق الجمع بالتَّاء). يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في وصف الممدود الذي آخره علامة

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٧٥.

التَّأنيث؛ لكونه غير منصرف مقارنة بالمنصرف: «...فَإِنْ كَانَ المَمْدُودُ لَا يَنْصَرِفُ وَآخِرُهُ جَاءَتْ زِيَادَةٌ عَلَامَةٌ لِلتَّأْنِيثِ فَإِنَّكَ إِذَا ثَنَّيْتَه أَبْدَلْتَ وَاواً كَمَا تَفْعَلُ فِي (خُنْفِسَاوِيٍّ)، وَكَذَلِكَ إِذَا جَمَعْتَهُ بِالتَّاءِ....»[1]. وكذلك فعل المبرد[2] (ت٢٨٦هـ)، والفارسُّي[3] (ت٣٧٧هـ).

حَمْرَاءَ > حَمْرَاءَانِ > حَمْرَاوَانِ

ولقد تناول القدماء بعدهم هذا الإبدال في إبدال الهمزة واواً بالشَّرح والتَّفسير والتَّعليل، ومن تعليلاتهم: أنَّ وجودها يستدعي توالي الأمثال فأُبْدِلَت للمخالفة، يقول الأزهريُّ (ت٩٠٥هـ): «...وإِنَّمَا قُلِبَتْ هُنَا لأنَّ بَقَاءَهَا عَلَى صُورَتِهَا يُؤَدِّي إِلَى وُقُوعِ الْهَمْزَةِ بَيْنَ أَلِفَيْنِ، وَذَلِكَ كَتَوَالِي ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ، وَاخْتِيرَ قَلْبُهَا وَاواً لِبُعْدِ شِبْهِهَا بِالأَلِفِ؛ لأَنَّ الْيَاءَ تُشْبِهُ الأَلِفَ فِي وُقُوعِ كُلٍّ مِنْهُمَا لِلتَّأْنِيثِ...»[4]، وحملًا على النَّسب في رأيه. ومن هنا أبدلوها واواً لبعدها عن (الألف)، أمَّا القلب فلأنَّ زيادتها من باب الزِّيادة المحضة؛ ومن ثمَّ يطرأ عليها إبدال تشبيهاً بالحذف. وعلَّة إبدالها من (الواو) دون (الياء)؛ لوقوعها بين (ألفين) حيث فرُّوا من توالي الأمثال؛ ولكون (الياء) أقرب لـ (الألف) من (الواو). و (الواو والهمزة) متقاربان في الثِّقل[5].

إنَّ الممدود يُعامل معاملة الاسم الصَّحيح عند التَّثنية على الأجود كما نصَّ سيبويه في باب تثنية الممدود بقوله: «اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَمْدُودٍ كَانَ مُنْصَرِفاً، فَهُوَ فِي التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِي الرَّفْعِ، وَبِالْيَاءِ وَالنُّونِ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ؛ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ آخِرُهُ غَيْرَ مُعْتَلٍّ مِنْ سِوَى ذَلِكَ. وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (عِلْبَاءَانِ)؛ فَهَذَا الأَجْوَدُ الأَكْثَرُ...»[6].

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٩١،وينظر: المبرد، المقتضب، ٣/ ٣٩، وابن جني، سر الصناعة، ٢/ ٥٧٥،٥٧٦.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣/ ٨٧.

(٣) ينظر: أبوعلي الفارسي، التكملة، ص٢٢٦.

(٤) الأزهري، خالد بن عبدالله الأزهري المصري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٠م، ٢/ ٥٠٩.

(٥) ينظر: الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف عمر، الطبعة الثانية، قاريونس، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، ٣/ ٣٥٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٩١.

ولعلَّ الظَّاهر من إيجابيَّات النَّظريَّة اللُّغويَّة في إطار الصَّوتيَّات الوظيفيَّة إيجاد قانون ينضوي تحته عدد كبير من الظَّواهر الصَّوتيَّة بحيث يكون باستطاعة البحث تفسير وتعليل عددٍ لا بأس به من تلك الظَّواهر الصَّوتيَّة التي تعلق في هذا المبحث، وهي تلك الظَّواهر المتعلِّقة بـ(الاسم الممدود) عند تثنيته، ويراه البحث ينسحب على كثير من التَّصوُّرات الصَّوتيَّة عند إجراء التَّثنية، ويمكن أن يُطلق عليه قانون (تطرُّف الهمزة)، حيث إنَّ تطرُّف الهمزة يُعدُّ عاملاً أساساً في حذفها أو تغيِّرها أو إسقاطها والشَّواهد غنيَّة عن التَّعريف والتَّمثيل فيما سبق في الإبدال التَّوافقيِّ؛ ومن ثمَّ يمكن أن نطبِّق هذا القانون على الاسم الممدود في كثير من ظواهره عند التَّثنية، وعند الجمع، وعند النَّسب.

وإذا كانت الهمزة حرفاً شديداً مجهوراً عبارة عن نبرة في الصَّدر تخرج باجتهاد[1]، فتحقيقه من الصُّعوبة بمكانٍ حيث يحتاج لجهدٍ عضليٍّ نتيجة الانفجار النَّاتج عن انطباق الوترين الصَّوتيين انطابقاً كاملاً شديداً، ثمَّ انفراجهما فجأة، أضف إلى ذلك الاحتقان والتَّوتر الشَّديدَيْن النَّاشِئَيْنِ عن انقطاع النَّفس فترة من الزَّمن، مع ضغط الرِّئتين على الهواء الخارج، ثمَّ الانفتاح السَّريع للأوتار الصَّوتيَّة؛ ومن ثَمَّ تلجأ بعض اللَّهجات إلى تغييره بطرق شتَّى.

يذكر برجشتراسر: «...أنَّ الهمزة كانت تُخفَّف تخفيفاً زائداً في بعض لهجات العرب قديماً المختلفة، فكان تُدرج تخفيف الهمزة من أهمِّ علاماتها، وكانت لهجة الحجاز تُخفِّف الهمزة أكثر من اللَّهجات الأخرى»[2]. ومن الباحثين من يرفض مبدأ (الإبدال) بإطلاقٍ بين الهمزة من جهة وبين أنصاف المدِّ (أو ما يُسمَّى بأشباه الحركات) من جهة أخرى، وعلَّتهم في ذلك هو التَّباعد الصَّوتيُّ في المخرج أو في الصِّفة، حيث إنَّ (الواو) صوت غاريٌّ انتقاليٌّ[3] في حين أنَّ الهمزة صوتٌ من الحنجرة انفجاريٌّ مجهور؛ نتيجة انغلاق الوترين الصَّوتيين كما ذكرنا. غير أنَّ البحث يرى أنَّه إبدالٌ توافُقيٌّ من باب التَّعويض الموقعيِّ حيث يُفَرُّ من الهمزة إلى أشباه الحركات لتتكوَّن حركات مركَّبة مقبولة في هذه السِّياقات؛ لتفادي تتابعات

(١) ينظر: المرجع السابق، ٣/ ٣٤٩، ٤/ ٢٧٩، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٦٩.

(٢) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص٤٢.

(٣) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٢.

صوتيَّة مُستكرَهَة عند التَّثنية. ويمكن تصوُّر هذا من خلال سقوط الهمزة عند إضافة علامة التَّثنيـة حيـث وقعت بين صوتي مدٍّ طويلَيْنِ، وهما: (الحركـة الطَّويلة) في الممدود، و (ألف) علامة التَّثنية؛ لذا كانت عرضة للتَّغيير، فقد أثبتت التَّسجيلات الصَّوتيَّة الطَّيفيَّة أنَّ صوت الهمزة يكون في حالة وقوعه بين صوتي مدٍّ صوتاً غير مستقرٍّ شبيهاً بصوت المدِّ[١].

ويمكن تفسير ذلك بأنَّ صوت (المدِّ) يعتمد في التَّصويت به على حريَّة خروج الهواء في ممرِّه فلا أثر واضحاً للاحتكاك، في حين أنَّ (الهمزة) صوتٌ من الأصوات الانفجاريَّة التي تعتمد الانفجار عاملاً رئيسـاً في التَّصويت به من خلال حبس الهواء حبسـاً تامّاً، ثمَّ إطلاقه على هيئة انفجار يخالف تصويتيّاً وقوعه بين صوتي المدِّ؛ ومن ثمَّ تحاول أصوات المدِّ التَّقليل من هذه التَّنافُرات الصَّوتيَّة والتَّقليل من حدَّة هذا الانفجار بإسـقاط الهمزة والتَّخفيف من هذا الاحتقان الصَّوتيِّ، فتتخلَّق هذه الحركات المركَّبة، حيث تتشكَّل من شـبه حركة واويَّة نواتها الفتحة، وتُعَدُّ من أكثر الحركات المركَّبة «قبولاً ربما بسـبب خفَّتها المتأنِّية من أنَّ نواتها هي الفتحة»[٢]، حيث إنهَّا من بين ستة مزدوجات صاعدة أبقت العربيَّة علي اثنين منها[٣].

حمراء >	حمراءان >	حمرا*ان > حمراوان
	سقوط الهمزة لضعفها بين مدَّين	التعويض بالواو لتكون حد ابتداء
	بقيت الحركة بدون حامل لها	الحفاظ على الحركة المزدوجة الصاعدة
	تشكل مقطع مرفوض عبارة عن حركة طويلة	

والفـرار من الهمزة إلى الحركات المركَّبـة أمر اعتادته العرب في الإبدال التَّوافقيِّ بداءَةً، كما نُقِلَ عن سيبويه[٤] (ت١٨٠هـ)، والسِّيرافيِّ[٥] (٣٦٨هـ)، وابن جنِّي (٣٩٢هـ)[٦].

وينسـحب قانـون (تطـرُّف الهمـزة) كذلـك عنـد النَّسـب إلى (الاسـم الممـدود) كما أشـار سـيبويه في: (خُنْفَسَـاءَ خُنْفَسَـاوِيٌّ)، وفي: (حَرْمَـلَاءَ حَرْمَـلَاوِيٌّ)، وفي: (مَعْيُـورَاءَ

(١) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٢٩٧.
(٢) يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص١٨١.
(٣) ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص٤٢٣.
(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١.
(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٢١.
(٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٢.

مَعْيُورَاوِيٌّ)[1]. وقال في باب الإضافة إلى كلِّ اسم ممدود لا يدخله كثير من العدد كان أو قليله: «فَالإِضَافَةُ إِلَيْهِ أَنْ لَا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيءٌ، وَتُبْدَلُ الوَاوُ مَكَانَ الهَمْزَةِ؛ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُنَوَّنِ الَّذِي هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ وَمَا جُعِلَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَذَلِكَ قَولُكَ فِي: (زَكَرِيَّاءَ زَكَرِيَّاوِيٌّ)، وفي: (بَرُكَاءَ بَرُكَاوِيٌّ)»[2].

خُنْفَسَاءَ > خُنْفَسَا > خُنْفَسَاوِيٌّ

ومقصد سيبويه «...فَالإِضَافَةُ إِلَيْهِ لَا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيءٌ...» أي: حذف الألف فتبقى كما هي؛ لأنَّ آخر الاسم الممدود «...لَمَّا تَحَرَّكَ وَكَانَ حَيّاً يَدْخُلُهُ الجَرُّ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، صَارَ بِمَنْزِلَةِ (سَلَامَانٍ وَزَعْفَرَانٍ)، وَكَالأَوَاخِرِ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، نَحْوُ: (احْرِنْجَام، وَاشْهِيبَاب)»[3]، وإنَّما المحذوف هو حرف الهمزة؛ لكونها «...أَثْقَلَ مِنَ الوَاوِ كَنَوْعٍ مِنَ المُخَالَفَةِ، وَلَمْ تُقْلَبْ يَاءً لِئَلَّا يَجْتَمِعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ مَعَ الكَسْرِ»[4]، وكان ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) يثبت الواو قلباً لا حذفاً في الاسم غير المصروف، نحو: (حَمْرَاءَ، وَصَحْرَاءَ) «...فَالبَابُ أَنْ تُقْلَبَ الهَمْزَةُ وَاواً فِيهِ، فَتَقُول: (حَمْرَاوِيٌّ، وَصَحْرَاوِيٌّ)، **وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الهَمْزَةُ فِيهِ وَاواً، وَلَمْ تُقَرّ بِحَالِهَا لِئَلَّا تَقَعَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ فِيهِ حَشْواً، وَلَمْ تَكُنْ لِتُحْذَفَ؛ لأَنَّهَا لَازِمَةٌ تَتَحَرَّكُ بِحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ فَهِيَ حَمِيَّةٌ بِالحَرَكَةِ وَلَمَّا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا وَجَبَ تَغْيِيرُهَا فَقُلِبَتْ وَاواً**...»[5].

والقياس عنده قلبها واواً كما «...فِي (صَنْعَاءَ، وَبَهْرَاءَ) أَنْ يُقَالَ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِمَا: (صَنْعَاوِيٌّ، وَبَهْرَاوِيٌّ)، كَمَا تَقُولُ فِي: (صَحْرَاءَ، صَحْرَاوِيٌّ)، وَفِي: (خُنْفَسَاءَ، خُنْفَسَاوِيٌّ)؛ فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الهَمْزَةِ الأَصْلِيَّةِ...»[6]، وعلَّة قلبها واواً دون الياء عند الإستراباذيِّ (ت٦٨٦هـ) «... أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً مَحْضَةً، وَهِيَ لِلتَّأْنِيثِ، وَيَجِبُ قَلْبُهَا فِي النَّسَبِ وَاواً؛ لأَنَّهُم قَصَدُوا الفَرْقَ بَيْنَ الأَصْلِي المَحْضِ، وَالزَّائِدِ المَحْضِ، فَكَانَ الزَّائِدُ بِالتَّغْيِير أَوْلَى، وَلَوْلَا

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٥٥، ٣٩١، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/ ١١٠.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٥٧.
(٣) المرجع السابق.
(٤) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/ ٣٣١.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ١٥٦.
(٦) المرجع السابق، ١٠/ ٥٩.

قَصْدُ الفَرْقِ لَمْ تُقْلَب؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ لَا تُسْتَثْقَلُ قَبْلَ اليَاءِ اسْتِثْقَالَ اليَاءِ قَبْلَهَا، لَكِنَّهُم لَمَّا قَصَدُوا الفَرْقَ وَالوَاوُ أَنْسَبُ إِلَى اليَاءِ مِنَ الحُرُوفِ وَأَكْثَرُ مَا يُقْلَبُ إِلَيْهِ الحَرْفُ المُسْتَثْقَلُ قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ قُلِبَتْ إِلَيْهِ الهَمْزَةُ...»[1]؛ لأنَّ التي للتَّأنيث «...تُقْلَبُ فِي الأَشْهَرِ وَاواً، أَمَّا الْقَلْبُ فَلِكَوْنِهَا زِيَادَةً مَحْضَةً، فَهِيَ بِالإِبْدَالِ الَّذِي هُوَ أَخَفُّ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا، مَعَ قَصْدِ الفَرْقِ. وَأَمَّا قَلْبُهَا وَاواً دُونَ اليَاءِ، فَلِوُقُوعِهَا بَيْنَ أَلِفَيْنِ، فَبَالَغُوا فِي الهَرَبِ مِنِ اجْتِمَاعِ الأَمْثَالِ، لأَنَّ اليَاءَ أَقْرَبُ إِلَى الأَلِفِ مِنَ الوَاوِ، وَلِكَوْنِ الوَاوِ وَالهَمْزَةِ مُتَقَارِبَيْنِ فِي الثِّقَلِ»[2]. وكان القلب بلا ضرورة قياساً على ألف التَّأنيث المقصورة، نحو: حمراوان، وحمراوات؛ إجراءاً لألف التَّأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحداً في قلبهما قبل ألف التَّثنية والجمع. وعند تتبُّع هذه التَّبريرات لحذف الهمزة أو إبدالها أو قلبها على رأي القدماء نرى حزماً من العلل الصَّوتيَّة، منها:

- التَّفريق بين الاسم المصروف وغير المصروف.
- الهمزة أثقل من الواو وأجلد.
- المخالفة بين الواو والياء عند الإنزلاق فلا تجتمع ثلاث ياءات مع الكسر.
- الإبقاء عليها عند النَّسب يجعلها حشواً صوتيّاً ثقيلاً.
- الانزلاق إلى الواو للتَّمييز بَيْنَهَا وَبَيْنَ الهَمْزَةِ الأَصْلِيَّة.
- الانزلاق إلى الواو للتَّمييز بين الزِّيادة للتَّأنيث والزِّيادة المحضة.
- التَّغيير يكون في الزِّيادة من باب أولى للفرق.
- القلب إلى الواو قياساً على ألف التَّأنيث المقصورة.

وعند تطبيق قانون (تطرُّف الهمزة) لإجراء النَّسب الذي قرَّره البحث نجد أنَّ الهمزة حذفت مع حركاتها فصارت (صَحَرَا)، فتولَّدت حركة طويلة يحتاج مقطعها أنْ يُقفل فكانت الواو ثمَّ ياء النَّسب. غير أنَّنا لا نستطيع أن نحذف الهمزة دون حركتها؛ لاجتماع حركتين (الفتحة والكسرة) على البديل: (الواو) وهذا ما لا تقبله العربيَّة. ويتصوَّرُ البحث

(١) الإستراباذي، شرح الشافية، ٢/ ٥٥.

(٢) ينظر: الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣/ ٣٥٤.

تحليلاً آخر في هذا الإجراء الصَّوتيِّ يتعلَّق بـ(نبر المقطع)، حيث إنَّ (صَحرَاءَ) تتكوَّن من ثلاثة مقاطع:

صَ / حَ / رَاءَ

وقد وقع النَّبر على المقطع الثَّالث (رَاءَ)؛ لكونه ممدوداً ومع إجراء قاعدة النَّسب نُبِرَ المقطع (وِيٌّ) فاجتمع نبران طرفاً في كلمة وهو جهد وثقل عضليَّان فاحتِيجَ إلى التَّخفيف واليسر فحُذِف من المقطع المنبور الأوَّل (ءَ) لوقوعها طرفاً في المقطع، وطرفاً في بنية الكلمة، ولعسير نطقها حشواً.

صَحرَاءَ > صَحرَاءَوِيٌّ	> صَحرَا*وِيٌّ	> صَحرَاوِيٌّ
اجتماع نبرين	حذفت الهمزة لعلل القدماء السابقة ولتسهيل عمل قانون الاقتصاد في الجهد	صار النبر على المقطع الأخير

وهذا يفسِّر لنا قصر الممدود ومدَّ المقصور؛ بناء على نبر المقطع؛ اعتماداً على قانون (تطرُّف الهمزة)، حيث إنَّ المدَّ يكون حين يقع النَّبر على المقطع الأخير من بنية الكلمة، والقصر يكون حين يقع النَّبر على المقطع الأوَّل، نحو: (هَيَاء)، فهو عبارة عن مقطعين (هَـ / يَاء) فإذا وقع النَّبر على المقطع الأوَّل المتقدِّم؛ نال المقطع الأخير التَّالي القصر، فيصير الاسم مقصوراً (هَـ / يـ). أمَّا إذا وقع النَّبر على المقطع الأخير الثَّاني فإنَّه يُنبر بهمزة لقفل مقطعه، فيصير الاسم ممدوداً (هَـ / يَاء).

ومن هنا لا أستبعدُ أنَّ حذف (الألف والهمزة) من الاسم الممدود عند النَّسب إذا طالت حروفه، نحو: (جَلُولَاءَ) [1] قرية بفارس، من هذا الوادي وهو (النَّبر)، فيقال في (جَلُولَاءَ، جَلُولِيٌّ)، والقياس: (جَلُولَاوِيٌّ)، حيث أسقطوا من (جَلُولَاءَ) ألف التَّثنية لطول الاسم شبَّهوها بتاء التَّأنيث. وكذلك (حَرُورَاءَ) [2]، وهو موضع قتال كان بين عليٍّ ابن أبي طالب رضي الله عنه والشُّراة، فنسبوا الشُّراة إلى هذا الموضع، فيقال في (حَرُورَاءَ،

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ١٢.
(٢) ينظر: المرجع السابق.

حَـرُورِيٌ)، والقيـاس: (حَـرُورَاوِيٌ)، حيث أسـقطوا من (حَـرُورَاءَ) ألـف التَّأنيث لطول الاسم شبَّهوها بتاء التَّأنيث[1].

فلـمَّا وقع النَّبر على مقطع الاسـم الممدود التُزِمَ (الألـف والهمزة) كما حدث في (هَيَاءَ)، وعند إجراء النَّسب وقع نبر آخَر في بديل الهمزة (الواو) وقبله حرف الألف مع ياء النَّسب، فكان الأولى حذف المقطع المنبور الأوَّل لما فيه: من ثقل للهمزة وزيادة حشوٍ أدَّى إلى إطال الكلمة فاستُثقِلت.

جَلُولَاءَ > جَلُولَاءَوِيٌّ > جَلُولـَـ**ـوِيٌّ > جَلُولِيٌّ (جَلُولاوِيٌّ)

اجتماع نبرين — حذفت الألف الهمزة لعلل القدماء السابقة ولتسهيل عمل قانون الاقتصاد في الجهد — صار النَّبر على المقطع الأخير

غير أنَّ فوزي الشَّايب[2] يرى أنَّنا أمام معضلة صوتيَّة يصعب هضمها على حدٍّ تعبيره وهـي في نظـره إبدال الهمـزة واواً، حيث يتعارض مع مبدأ الإبدال الـذي قرَّره القدماء فيما نقل عن أبي عليٍّ وتلميذه ابن جنِّي على رأي البغداديِّين كما في إبدال الحاء ثاءً في (حثحثوا)؛ اعتـماداً عـلى الصِّفـات الصَّوتيَّة المشـتركة بينهما فهـي ترقى لحـدِّ الإبدال، في حـين رفضوا إبـدال الهمزة هـاءً؛ لكونها لا ترقى لإيقاع الإبدال. وفسَّر رأيه صوتيّـاً بأنَّ الهمزة وظيفيّاً في (صحـراء)، جاءت لإقفال المقطع؛ تجنُّباً للوقوف على مقطعٍ مفتوحٍ، بالإضافة إلى المحافظة على مدِّ الفتحة الطَّويلة قبلها. وعند إجراء النَّسب أو التَّثنية أو الجمع، تفقد الهمزة وظيفتها التي اجتُلِبَت لها فتسقط تلقائيّاً، فيتحوَّل الممدود مباشرة إلى مقصور، هكذا:

صحرا+ان > صحرا ان

صحرا+ات > صحرا ات

صحرا+يّ > صحرايّ

فنحصـل في رأيـه لهـذا التَّحليل على سـياقات مرفوضة عربيّـاً وسـاميّاً ألا وهي تتابع الحـركات وبشـكلٍ تلقائـيٍّ تعمـد العربيَّة إلى الإتيان بالـواو في الأغلب لتكـون فاصلة بين الحركات، ولتميِّز بين الممدود المنتهي بألف تأنيث زائدة، وذاك المنتهي بهمزة أصليَّة.

(١) ينظر: الإستراباذي، شرح الشافية، ٢/ ٥٨، ٥٩.

(٢) ينظر: فوزي الشايب، في الصرف العربي ثغرات ونظرات، ص١٤٦، ١٤٧، ١٤٨.

غير أنَّ البحث لا يرى مُعضلة صوتيَّة كما ذكر، فقد قُلبت الهمزة واواً والعكس رغم تباعدهما صوتيّاً وتفسير ذلك كما يلي:

١- **ما جاء في البحث من أمثلة في الإبدال التَّوافقيِّ**، نحو: (وُلِدَ وأُلِدَ)، وفي (وُجُوه أُجُوه)[١]، وفي (وُجُوه: أُجُوه)، وفي (وُعِدَ: أُعِدَ)، وفي (وُقِّتَتْ: أُقِّتَتْ). وَكَذَلِكَ كُلُّ وَاوٍ انْضَمَّتْ ضَمّاً لَازِماً فَهَمْزُهَا جَائِزٌ. وَأَبْدَلُوا أَيْضاً الْوَاوَ المَكْسُورَةَ، فَقَالُوا: (إِسَادَة) فِي (وِسَادَة)، (وِإِعَاء) فِي (وِعَاء). وَأَبْدَلُوا المَفْتُوحَةَ أَيْضاً، فَقَالُوا: (أَنَاة) فِي (وَنَاة)، وَ (أَحَدَ) فِي (وَحَدَ)، وَ (أَجَمَ) فِي (وَجَمَ)، وَ (أَسْمَاءَ) فِي (وَسْمَاءَ)، وَقَالُوا: (قَائِل، وَبَائِع)، فَأَبْدَلُوهَا مِنَ الوَاوِ وَالياءِ[٢].

٢- **قد استعملتِ العرب الوجهين: القلب والإبقاء**، نحو:

أ- ما جوَّده سيبويه (ت١٨٠ هـ) إبقاء الهمزة الملحقة بالأصل على حالها عند إجراء التَّثنية وأشار إلى جواز قلبها واواً عن ناس من العرب، حيث قال: «هَذَا بَابُ تَثْنِيَةِ المَمْدُودِ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَمْدودٍ كَانَ مُنْصَرِفاً فَهْوَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ فِي الرَّفْعِ وَبِالياءِ وَالنُّونِ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ آخِرُهُ غَيْرَ مُعْتَلٍّ مِنْ سِوَى ذَلِكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (عِلْبَاءَانِ) فَهَذا الأَجْوَدُ الأَكْثَرُ... وَاعْلَمْ أَنَّ نَاساً كَثِيراً مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: (عِلْبَاوَانِ، وَحِرْبَاوَانِ) شَبَّهُوهُمَا وَنَحْوَهُمَا بِـ (حَمْرَاءَ)، حَيْثُ كَانَتْ زِنَةُ هَذَا النَّحْوِ كَزِنَتِهِ، وَكَانَ الآخَرُ زَائِداً كَمَا كَانَ آخِرُ حَمْرَاءَ زَائِداً، وَحَيْثُ مُدَّتْ كَمَا مُدَّتْ حَمْرَاءُ. وَقَالَ نَاسٌ: (كِسَاوَانِ، وَغِطَاوَانِ)، وَفِي رِدَاء (رِدَوَانِ)، فَجَعَلُوا مَا كَانَ آخِرُهُ بَدَلاً مِنْ شَيءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ بِمَنْزِلَة (عِلْبَاء)؛ لأَنَّهُ فِي المَدِّ مِثْلُهُ وَفِي الإِبْدَالِ، وَهُوَ مُنْصَرِفٌ كَمَا انْصَرَفَ، فَلَمَّا كَانَ حَالُهُ كَحَالِ (عِلْبَاء) إِلَّا أَنَّ آخِرَهُ بَدَلٌ مِنْ شَيءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ تَبِعَ (عِلْبَاءَ) كَمَا تَبِعَ (عِلْبَاءُ) (حَمْرَاءَ) وَكَانَتْ الْوَاوُ أَخَفَّ عَلَيْهِم، حَيْثُ وُجِدَ لَهَا شَبَهٌ مِنَ الهَمْزَةِ. وَ (عِلْبَاوَانِ) أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِكَ: (كِسَاوَانِ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لِشِبْهِهَا بِـ (حَمْرَاءَ)...»[٣].

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٣١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٢١.

(٢) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٩١، وينظر: المبرد، المقتضب، ٣/ ٣٩، وابن جني، سر الصناعة، ٢/ ٥٧٥، ٥٧٦.

وكذلك جوَّد المبرِّد (ت٢٨٦هـ) إبقاء الهمزة الأصليَّة على حالها عند إجراء التَّثنية، وجـوَّز على قبح تحوُّلها واواً، قال: «وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَمْدُودٍ تُثَنِّيهِ، وَكَانَ مُنْصَرِفاً، فَإِنَّ إِقْـرَارَ الهَمْزَةِ فِيهِ أَجْوَدُ، نَحْوُ: (كِسَـاءَان، وَرِدَاءَانِ). وَقَـدْ يَجُوزُ أَنْ تُبْدِلَ الوَاوَ مِنَ الهَمْـزَةِ، فَتَقُولُ: (كِسَـاوَانِ، وَرِدَاوَانِ)، وَلَيْسَ بِالجَيِّدِ. فَـإِنْ قُلْتَ: (قُرَّاوَانِ). فَهُوَ أَقْبَحُ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ أَصْلٌ، وَلَيْسَتْ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ أو وَاوٍ. وَهَذَا جَائِزٌ»[1].

ب- نقـل ابـن جنِّي أنَّ هنـاك بعضاً من العرب من يحمل الهمـزة الأصليَّة على الزَّائدة للتَّأنيـث في قلـب الهمـزة واواً، حيث قـال: «...ثُمَّ إِنَّهُـم قَالُوا مِنْ بَعْـدُ فِي (قُرَّاء، قُرَّاوِيّ)، فَشَـبَّهُوا هَمْزَةَ (قُرَّاء) بِهَمْزَة (كِسَـاء) مِنْ حَيْثُ كَانَـتْ أَصْلاً غَيْرَ زَائِدَةٍ، كَمَا أَنَّ هَمْزَةَ (كِسَاء) غَيْرُ زَائِدَةٍ»[2]. فيُتناسى الأصل في تحقيق الهمزة وينسحب إلى تخليق الواو. وبهذا الحمل قال الإسـتراباذيُّ، فتُقلب الهمزة واواً، نحو: (قُرَّاوِيّ، ووضاوِيّ)[3].

ج- جـوَّز السِّـيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) دون قيدٍ من قبـحٍ أو غيره معاملة الهمـزة الأصليَّة معاملـة الهمـزة الزَّائدة للتَّأنيث؛ إذ يقول: «...وَلَوْ كَانَتْ الهَمْـزَةُ أَصْلِيَّةً طَرَفاً بَعْدَ أَلِفٍ، وَنَسَبْتَ إِلَيْهِ جَازَ فِيهِ الوَجْهَانِ أَيْضاً، كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إِلَى (قُرَّاء، وَوَضَّاء) - وَأَصْلُهُ مِنْ قَرَأت وَوَضُؤَ الرَّجُلُ- يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قُرَّائِيّ، وقُرَّاوِيّ)»[4].

د- أجاز أبوعليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) معاملة الممدود عند التَّثنيَة معالمته عند النَّسب، حيث قال: «وَأَمَّا مَا الهَمْزَةُ فِيهِ أَصْلٌ، نَحْوُ: (قُرَّاء) فَتَثْنِيَتُهُ (قُرَّاءَانِ) بِإِثْبَاتِ الهَمْزَةِ، وَلَا يَحْسُنُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ. وَيَجُوزُ عِنْدِي فِي قِيَاسِ قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي النَّسَبِ: (قُرَّاوِيّ)

(١) المبرد، المقتضب، ٣/ ٨٧.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٤١.

(٣) ينظر: الإستراباذي، شرح الشافية، ٢/ ٥٥.

(٤) السـيرافي، شرح كتاب سـيبويه، ٤/ ١٠٨. وينظر: أبوحيان، محمد بن يوسـف بن علي الأندلسي، ارتشاف الـضرب من لسـان العرب، تحقيـق: رجب عثمان محمد، الطبعـة الأولى، القاهرة، مـصر، مكتبة الخانجي، د.ت، ١/ ٥٥٩.

أَنْ يُثَنِّي بِالوَاوِ»[1]، ونقل عن بعضٍ من العرب قلب همزة الاسم الممدود الأصليَّة عند إجراء النَّسب «فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ لَاماً، قُلْتَ: (قُرَّائِيّ)، فَصَحَّحْتَ الهَمْزَةَ، وَقَدْ أُبْدِلَ مِنْهَا الوَاوُ»[2].

هـ- جواز القلب واواً مع أولويَّة الهمزة في أنماطٍ: إذا كانت الهمزة أصلية، نحو: (قَرَّاء ووضَّاء)، أو إذا كانت الهمزة منقلبة عن حرف، نحو: (كساء ورداء)، أو إذا كانت الهمزة منقلبة عن ياء زائدة، نحو: (علباء وخرباء). غير أنَّ ابن مالك[3] جعل الأولويَّة في قلب همزة (عِلْبَاء) واواً عند التَّثنية. وذكر سيبويه أنَّ القلب في (عِلْبَاء) أكثر بقوله «... وَهَاتَانِ اللُّغَتَانِ مِنَ الْقَلْبِ وَالإِقْرَارِ يَتَكَلَّمُ بِهِمَا جَمِيعُ الْعَرَبِ»[4]. وقد نقل البحث ذلك.

٣- **استعملت العرب الإبقاء على الهمزة إذا كانت زائدة للتَّأنيث**، فقد نقل عنهم التَّصحيح دون الإعلال، فقيل في (حمراء، حمراءان)، قال الإستراباذيُّ (ت٦٨٨هـ): «...وَرُبَّمَا صُحِّحَتْ، فَقِيلَ: (حَمْرَاءَانِ)»[5]. ونقل أبوحيَّان[6] (ت٧٤٥هـ) حكاية العرب في إقرارها همزة؛ قياساً على المفرد. ومع ذلك فقد استثقلت العرب وقوع الواو بين ألفين فعدلت عن القياس إلى الهمزة، فقالوا في: (عشواء، وحوَّاء، ولأواء: عشواءان، وحواءان، ولأواءان)[7]. وقد استُحسنت الهمزة هنا إذا كان قبل الألف واو أن يثنُّوا بالهمزة. وهذا نوع من المخالفة الصَّوتيَّة؛ لأنَّه لو أبقى على القياس لاجتمع واوان؛

(١) أبوعلي الفارسي، التكملة، ص٢٢٧. وينظر: ابن عصفور، أبوالحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: أنيس بديوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ١/ ١٤٣.

(٢) أبوعلي الفارسي، التكملة، ص٢٤٨، ٢٤٩. وينظر: الإستراباذي، شرح الكافية، ٣/ ٣٥٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ه، ٤/ ١٧٨٢.

(٤) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ١/ ٥٦١. وينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٩١.

(٥) الإستراباذي، شرح الكافية، ٣/ ٣٥٤.

(٦) ينظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب، ١/ ٥٦٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

ولأنَّ المخالفة دائماً تعمد إلى التَّفريق بين المتقاربات والمتماثلات؛ لتيسير النُّطق وتقليل الجهد العضليِّ.

٤- **إصرار القدماء على وجود الواو بديلاً للهمزة رغم وجود حروف أخرى في البنية السَّطحيَّة**، وذلك عند استخدام حرف (النُّون) بديلاً للاثنين ففي النَّسب إلى (صنعاء، وبهراء، ودستواء، وروحاء، وسوراء: صنعانيّ، وبهرانيّ، ودستوانيّ، وروحانيّ، وسورانيّ) [١]. واختلف القدماء في المغايرة بالنُّون فذهب المبرِّد[٢] (ت٢٨٥هـ) إلى أنَّ النُّون بدل من الهمزة. غير أنَّ الأكثريَّة على إبدال النُّون من الواو؛ لعدم وجود تقارب بين الهمزة والنُّون[٣]، و«...إِنَّما قَدَّرَهُ... (صنعاوِيّ، وَبَهْرَاوِيّ)، ثُمَّ أَبْدَلَ النُّونَ مِنَ الوَاوِ المُبْدَلَةِ مِنَ الهَمْزَةِ... لأَنَّنا لَمْ نَرَ النُّونَ أُبْدِلَتْ مِنَ الهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ»[٤].

٥- **تفسيره أنَّ الهمزة في (صحراء) وظيفيّاً جاءت لإقفال المقطع**؛ تجنُّباً للوقوف على مقطعٍ مفتوحٍ، للمحافظة على مدِّ الفتحة الطَّويلة قبلها فعند إجراء النَّسب أو التَّثنية أو الجمع؛ فإنَّ الهمزة تفقد وظيفتها التي اجتُلِبَتْ لها فتسقط تلقائيّاً، فيتحوَّل الممدود مباشرة إلى مقصور!

نعم وظيفة الهمزة كما زعم وخاصَّة عند تطبيق قانون (تطرُّف الهمزة) إلَّا أنَّه في هذا السِّياق الصَّوتيِّ كان تفسيره إجرائيّاً غير مُرضٍ ووقع فيما تنبَّه له القدماء من الإلباس وتداخُل الصِّيغ، وضياع هويَّة الأسماء، فقد اطَّرد عن العرب قلب ألف التَّأنيث همزة[٥]، نحو: (حمراء، وصفراء، وصحراء، وأربعاء، وعُشَراء، ورُخَصَاء، وقاصِعاء) [٦] وهذا يعني أنَّ همزتها مبدلة من ألف التَّأنيث كالتي في: (حبلى، وسكرى، وجمادى، وحبارى، وقرقرى)، حيث إنَّ الألف الممدودة هي ألف مقصورة في الأصل، ثمَّ زِيدتْ قبلها ألفٌ

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٣٦.
(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٢١٩، ٣/ ١٦٧.
(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٣٦.
(٤) ينظر: ابن جني، المنصف، ١/ ١٥٨.
(٥) ينظر: أبوعلي الفارسي، التكملة، ص٢٢٥، ٢٢٦.
(٦) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٨٣.

(صحـرا)؛ لزوماً لأنَّ الألف في هذا الإجراء صـارت مثل (لام) الكلمة، فجاز زيادة ألف قبلها فاجتمع (ألفان)، ولو حذفنا إحداهما لصار الاسـم مقصوراً كما كان وضاع العمل[1] إجرائيّاً للاسم الممدود، فلابدَّ من قلب الثَّانية همزة لتحافظ الألف الأولى على مدِّيَّتها؛ ومن ثم وقع الشَّايب فيما حذَّر منه القدماء من حذف الألف الثَّانية، حيث كان تحليل القدماء أنَّ «الأَلِـفَ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الأَلِفِ، مِثْلُهَا إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَـا، إِلَّا أَنَّكَ هَمَزْتَ الآخِرَةَ لِلتَّحْرِيكِ؛ لأَنَّـهُ لَا يَنْجَـزِمُ حَرْفَانِ، فَصَارَتِ الهَمْـزَةُ الَّتِي مِنَ الأَلفِ بِمَنْزِلَةِ الأَلِفِ لَـوْ لَمْ تُبْدَلْ، وَجَرَى عَلَيْهَـا مَـا كَانَ يَجْرِي عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً»[2]. ومن هنا كان لا بدَّ من تحريك الثَّانية؛ لالتقاء السَّاكنين فتخلَّقت الهمزة؛ ومن ثمَّ يبتعد رأي الشَّايب عن الحقيقة الصَّوتيَّة.

وينسـحب هـذا الإجـراء الصَّـوتيُّ عـلى الهمزة غـير الأصليَّة كذلـك عند بناء الاسـم الممـدود؛ بنـاءً على قانون (تطرُّف الهمـزة)، حيث صارت الهمزة في: «... (قَضَاء، وسَـقَاء، وَشِـفَاء، وَكِسَـاء، وَشـقَاء، وَعَلَاء)، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا وَقَعَتْ لَامُهُ يَاءً أَوْ وَاواً طَرَفاً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِـدَةٍ... (قَضَاي، وسَـقَاي، وَشِـفَاي، وَكِسَـاو، وَشـقَاو، وَعَـلَاو)؛ لأنَّها مِـنْ: (قَضَيت، وسَقَيت، وَشَفَيت، وَكَسَوت، وَالشِّقْوَة، وَعَلَوْت)»[3].

ومثـل ما قيل في (صحراء) يُقال في الأمثلة السَّـابقة لينتظم الظَّاهرة قانون واحد يجمع شـتاتها وشـواردها، فلـمَّا وقعت (الواو والياء) طرفاً، نحو: (قَضَاي، وسَـقَاي، وَشِـفَاي، وَكِسَاو، وَشقَاو، وَعَلَاو) بعد ألف زائدة حملاً على الفتحة في زيادتها ضُعِّفتا؛ بناء على قانون (تطـرف أنصاف الحركات أو أشـباه المدود) الذي قرَّره البحث سـابقاً، وكـما تُقلب (الواو والياء) ألفـاً بتحركهـما ووقوعهما بعد الفتحة، في نحـو (عَصاً، ورحاً)، كذلـك فإنَّ (الواو والياء) قُلبتـا ألفاً لتطرُّفهـما وضعفهما ووقوعهما بعد ألف زائدة، نحو: (كِسَـاء، وَشـقَاء)، فصارت البنية العميقة للأمثلة السَّـابقة: (قَضَاا، وسَـقَاا، وَشِـفَاا، وَكِسَـاا، وَشقَاا، وَعَلَاا)، فيلتقـي (ألفان) سـاكنان وهو التقـاء تكرهه العربيَّة، وحذفهما يـؤدِّي إلى الإلباس وتداخُل

(١) ينظر: الإستراباذي، شرح الكافية، ٣/ ٣٢٣.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٢١٤.
(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٣.

الصِّيغ بين الممدود والمقصور، وضياع هويَّة الأسماء؛ ومن ثمَّ حرَّكوا الهمزة الثَّانية فتخلَّقت الهمزة، نحو: (قَضَاء، وسَقَاء، وَشِفَاء، وَكِسَاء، وَشقَاء، وَعَلَاء) [1].

ولعلَّ أقوى دليل على كون الهمزة منقلبة لا كونها مزيدة للتَّأنيث فمن وجهين:

الوجه الأوَّل: أنَّ العرب لا يُؤنِّثون بالهمزة «...إِنَّما يُؤَنِّثُونَ بِالتَّاءِ أَوِ الأَلِفِ، نَحْوُ: (حَمْدَة، وَقَائِمَة، وَقَاعِدَة، وَحُبْلَى، وَسَكْرَى)، فَكَانَ حَمْلُ هَمْزَةِ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ (صَحرَاءَ)، وَبَابِهَا عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ أَلِفِ تأْنِيثٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ...» [2].

الوجه الثَّاني: أنَّ العرب عند جمع الأسماء التي تحتوي على همزة تأنيث فإنَّهم يبدلونها ولا يحقِّقونها في بعض بيئاتها، كما في: «... جمع (صَحرَاءَ، وصَلْفَاءَ، وَخَبْرَاءَ: صَحَارِيّ، وَصَلَافِيّ، وَخَبَارِيّ)، وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ أَظْهَرُوا الهَمْزَةَ فِي شَيءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: (صَحَارِيء، وَصَلافِيء، وَخَبَارِيء)، وَلَوْ كَانَتْ الهَمْزَةُ فِيهِنَّ غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ لَجَاءَتْ فِي الجَمْعِ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: (كَوْكَبٌ دُرِّيء، وَكَوَاكِبُ دَرَارِيء، وَقُرَّاءُ وَقَرَارِيء، وَوَضَّاءُ وَوَضَاضِيء)، فَجَاءُوا بِالهَمْزَةِ فِي الجَمْعِ لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ، بَلْ مَوجُودةً فِي قَرَأْتُ، وَدَرَأْتُ، وَوَضُؤْتُ، فَهَذِهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ» [3].

وقُلبت في الجمع (ياء) في الصُّور السَّابقة، ولم تُحقَّق الهمزة؛ لأنَّ الألف انقلبت في المفرد همزة أصالة كما بيَّن البحث قبلاً فاجتمعت ألفان، نحو: (صَحْرَاا، وصَلْفاا، وخَبْرَاا) فلمَّا التقت الألفان حرَّكوا الثَّانية؛ لأنَّها حركة الإعراب، فصارت (صَحْرَاءَ، وصَلْفَاءَ، وخَبْرَاءَ).

ثانياً: إذا كانت الهمزة واقعة بين حركتين قصيرتين:

تُبدل الهمزة واواً إذا وقعت بين حركتين قصيرتين؛ تخفيفاً [4] واطِّراداً [5] إبدالًا توافقيّاً، نحو قولهم في الهمزة الأصليَّة في بنية الكلمة [6]، نحو: (جُوَنٌ) في (جُؤَنٌ)، و (سُوَلٌ) في

(١) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٣، ٩٤.
(٢) المرجع السابق، ١/ ٨٤، ٨٥، وينظر: ابن جني، المنصف، ١/ ١٥٥.
(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٨٤، ٨٥، وينظر: الإستراباذي، شرح الشافية، ١/ ١٩٤.
(٤) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٤٧٥.
(٥) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص٤١، ٤٤، ٤١٦، ٢٤٠. تحقيق: فخر الدين قباوة.
(٦) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٤٧٥، وعبدالقاهر الجرجاني، المقتصد، ١/ ٣٤٠.

(سُؤَلٌ)، و (بُوَرٌ) في (بُؤَرٌ)، و (لُوَمٌ) في (لُؤَمٌ)، وقولهم: (هو يضرب وباك) في (هو يضرب أباك)، وقولهم: (يقتل وخاك) في (يقتل أخاك).

وجاء في لسان العرب: «آكَلَ الرَّجُلَ وَوَاكَلَهُ: أَكَلَ مَعَهُ، الأَخِيرةُ عَلَى البَدَلِ وَهِيَ قَلِيلَةٌ... وَالهَمْزُ فِي آكَلَهُ أَكْثَرُ وَأَجْوَدُ»[1]، وجاء في كتب لحن العامَّة: وَاكَلْتُ فلاناً، بدل آكلتُ، إذا أكلتُ معه[2]. وهذا يفسرِّ لنا قولهم: واتيتُه على الأمر، وواجرتْهُ الدَّابَّة، وواخذتُه بذنبه، ووازيتُه بمعنى حاذيتُه، وواسيتُه بنفسي. والأصل: آتيتُه، وآجرتُه، وآخذتُه، وآزيتُه[3]، «... وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي: (آخَيْتُ زَيْداً، وَاخَيْتُه) فَهَذِهِ الوَاوُ بَدَلٌ مِنَ الهَمْزَةِ لَا مَحَالَةَ»[4].

ويجري هذا العمل الصَّوتيُّ على الهمزة المبدلة من أصلٍ «وَأَمَّا إِبْدَالُ الوَاوِ مِنَ الهَمْزَةِ المُبدَلَةِ، فَقَولُكَ فِي تَخْفِيفِ (يَمْلِكُ أَحَدَ عَشَرَ: هُوَ يَمْلِكُ وَحَدَ عَشَرَ)، وَفِي (يَضْرِبُ أَنَاةً: هُوَ يَضْرِبُ وَنَاةً) وَذَلِكَ أَنَّ الهَمْزَةَ فِي (أَحَدَ)، وَ (أَنَاةٍ) بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ، وَأَصْلُهُ (وَحَدٌ)؛ لأَنَّهُ هُوَ الوَاحِدُ، وَ (امْرَأَةٌ وَنَاةٌ) مِنَ (الوُنِيِّ)، وَهُوَ الفُتُورُ»[5]، وكذلك ينسحب على الهمزة الزَّائدة «وَأَمَّا إِبْدَالُ الوَاوِ مِنَ الهَمْزَةِ الزَّائدَةِ، فَقَولُكَ فِي تَخْفِيفِ (هَذَا غُلَامُ أَحْمَدَ: هَذَا غُلَامُ وَحْمَدَ)، وَفِي تَخْفِيفِ (هُوَ يُكْرِمُ أَصْرَمَ: هُوَ يُكْرِمُ وَصْرَمَ)»[6]. وقد علَّلوا بأنَّ العرب تكره اجتماع الواو مع الهمزة؛ لأنَّهما حرفان مستثقلان؛ لذا ورد عنهم: (الخيل تجري على مساويها) بمعنى: عيوبها، أي: مساوئها[7]. هذه معالجة القدماء لوقوع الهمزة بين حركتين قصيرتين.

وقد تعامل المحدَثون مع هذه الأمثلة بطرق شتَّى حسب طبيعة الهمزة من حيث كونها أصليَّة أم زائدة أم مُبدَلة؛ بناءً على قانون السُّهولة والتَّيسير فأسقطوا الهمزة بسبب صعوبتها

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أ ك ل)، ١١/ ٢٠.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، أبومحمد عبدالله بن مسلم الدينوري، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م، ص٢٨٤، وابن مكي، أبوحفص عمر بن خلف الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبدالعزيز مطر، د.ط، القاهرة، مصر، د.ت، ص٨٥.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٨٤، وابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص٦٢.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٤٧٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٤٧٤.

(٧) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (س و أ)، ١/ ٩٥.

نطقاً[1] من (جُؤَنٌ)، و (سُؤَلٌ)، و (بُؤَرٌ)، و (لُؤَمٌ) فصارت الحركة بدون حامل وبداية مقطع وهذا مرفوض عربيّاً وساميّاً، فعُوِّضَ عنها بإشباع الحركة قبلها فصارت: (جُوَنٌ)، و (سُوَلٌ)، و (بُوَرٌ)، و (لُوَمٌ).

جُؤَنٌ > جُ○نٌ > جُوَنٌ

اجتماع الهمزة والواو — حذف حامل الحركة — إطالة الضمة واواً

وقد تُحذف الهمزة في تصوُّرهم، ثمَّ يُعوَّض عنها بانزلاق شبه الحركة في الهمزة المبدلة والزَّائدة كما في (يَمْلِكُ أَحَدَ عَشَرَ: هُوَ يَمْلِكُ وَحَدَ عَشَرَ)، وَفِي (يَضْرِبُ أَنَاةً: هُوَ يَضْرِبُ وَنَاةً)، وفي هَذَا غُلَامُ أَحْمَدَ: هَذَا غُلَامُ وَحْمَدَ)، وَفِي (هُوَ يُكْرِمُ أَصْرَمَ: هُوَ يُكْرِمُ وَصْرَمَ)؛ بناء على قانون السُّهولة والتَّيسير، حيث سقطت الهمزة واجتلبت شبه الحركة (الواو) عوضاً عن المحذوف.

أَحَدَ عَشَرَ > ○حَدَ عَشَرَ > وَحَدَ عَشَرَ

وجود الهمزة المبدلة طرفاً — حذف حامل الحركة — اجتلاب شبه الحركة فتتخلَّق الحركة المزدوجة الصاعدة

غير أنَّ البحث يرى أنَّ اجتلاب الواو في الأنماط السَّابقة لا يعدو أن يكون فارقاً بين الأنماط اللُّغويَّة من باب الإبدال التَّوافقيِّ؛ ومن ثمَّ يسمِّيها البحث (الواو الفارقة) صوتيّاً وصرفيّاً، أمَّا صرفيّاً فقد مرَّ بنا إبدال الهمزة واواً عند بناء التَّثنية، والجمع بالتَّاء، والنَّسب من الاسم الممدود، نحو قولنا في: (حمراء، وصفراء، وخنفساء) عند التَّثنية: (حمراوان، وصفراوان، وخنفساوان)، وعند الجمع بالتَّاء: (حمراوات، وصفراوات، وخنفساوات)، وعند النَّسب: (حمراويّ، وصفراويّ، وخنفساويّ)؛ «...**لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُنَوَّنِ...**»[2]، و«...**لأَنَّهُمْ قَصَدُوا الفَرْقَ بَيْنَ الأَصْلِيِّ المَحْضِ، وَالزَّائِدِ المَحْضِ، فَكَانَ الزَّائِدُ بِالتَّغْيِيرِ أَوْلَى، وَلَوْلَا قَصْدُ الفَرْقِ لَمْ تُقْلَب...**»[3].

(١) ينظر: رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص٤٧-٤٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٥٧.

(٣) الإستراباذي، شرح الكافية، ٣/ ٣٥٤.

وأمَّا صوتيّاً فإنَّ الهمزة وظيفيّاً جاءت لإقفال المقطع؛ تجنُّباً للوقوف على مقطعٍ مفتوحٍ، بالإضافة إلى المحافظة على مدِّ الفتحة الطَّويلة قبلها. فعند إجراء النَّسب أو التَّثنية أو الجمع، تفقد الهمزة وظيفتها التي اجتُلِبَت لها فتسقط تلقائيّاً ويُعوَّض عنها بالواو؛ لتفرِّق بين الحركتين الطَّولتين في التَّثنية والجمع، أو بين الطَّويلة والقصيرة في النَّسب؛ ومن ثمَّ ينسحب هذا على الواو في الفصل بين الحركتين القصيرتين كما في الأنماط اللُّغويَّة السَّابقة، من باب التَّخفيف وتسهيل النُّطق. وهذا يفسِّر لنا تصغير (شيء) إلى (شُوَيّ) بدلاً من (شُيَيْء) [1].

والفصل بين الحركات وظيفيّاً مطَّرد في العربيَّة بالعلل وأشباهها واواً أو ياءً، كما في (أَبْطَيْتَ عَلَيَّ وَاسْتَبْطَيْتُكَ) بدل من (أَبْطَأْتَ، وَاسْتَبْطَأْتُكَ) [2]، و (قَرَّيْتُ، وأَخْطَيْتُ، وتوضَّيْتُ، ورَفَيْتُ) بدل من (قَرَّأْتُ، وأَخْطَأْتُ، وتوضَّأْتُ، ورَفَأْتُ) [3]، وفي كلِّ همزة ساكنة مسبوقة بكسر، كما في (ذِيْب) من (ذِئْبٍ)، وفي (بِيْر) من (بِئْر) [4]، وفي كلِّ همزة متحرِّكة مسبوقة بكسر، نحو: (مِيَر) في (مِئَر)، (بِيَار) من (بِئَار) [5]. ولم يقتصر الفصل بها بل كان بالنُّون أيضاً على خلافٍ ففي النَّسب إلى (صنعاء، وبهراء، ودستواء، وروحاء، وسوراء: صنعانيّ، وبهرانيّ، ودستوانيّ، وروحانيّ، وسورانيّ) [6]، للفصل بين الحركة الطَّويلة والقصيرة، كذا عند المبرِّد [7].

(١) ينظر: ابن الجوزي، أبوالفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تقويم اللسان، تحقيق: عبدالعزيز مطر، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار المعارف، د.ت، ص١٢٨، والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م،ص٣٤٣.

(٢) ينظر: ابن السكيت، أبويوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، دار المعارف، د.ت، ص١٤٨.

(٣) ينظر: أبوحيان، أثيرالدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ه، ١٩٩٣م، ١/ ٢٩٨.

(٤) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٧٣٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٣٦.

(٧) ينظر: المبرد، المقتضب، ١/ ٢١٩، ٣/ ١٦٧.

• **المبحث الرَّابع: اجتلاب (الياء) في البنية المضاعَفة المسموعة:**

ذكر البحث أنَّ اللُّغة تميل إلى اللُّجوء للياء بديلاً لبعض العناصر الصَّوتيَّة الثَّقيلة في بعض البيئات الاستعماليَّة مع الحفاظ على اللُّغة الأخرى رغم صعوبة (الياء) باعتبارها حركات مركَّبة يلجأ ناطق العربيَّة للتَّخلُّص منها كما في سياقات التَّخلُّص من التَّضعيف أو التَّشديد أو توالي الأمثال طرفاً وأوَّلاً، يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): «اعْلَمْ أَنَّ التَّضْعِيفَ يَثْقُلُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَأَنَّ اخْتِلَافَ الحُرُوفِ أَخَفُّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ»[1]. فالمخالفة في البنية المضاعَفة المسموعة بالتَّخلُّص بحذف أحد المثلَيْن والتَّعويض عنه من باب قول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): «قَلَبُوا الأَخَفَّ إِلَى الأَثْقَلِ؛ لِيَخِفَّ اللَّفْظُ بِزَوَالِ التَّضْعِيفِ»[2]. ويظهر هذا الإجراء الصَّوتيُّ في النَّمطين: الاسميِّ والفعليِّ كما يلي:

أولاً: في المثال الاسميِّ:

أوَّل ما يطالعنا في هذا التَّصوُّر هو اجتلاب (الياء) في البنية المضاعفة المسموعة، حيث كان لاجتلابها -إبدالاً- دورٌ رئيسٌ في تداخل الأصول في الجذر الثُّلاثيِّ، فكان (ص د ى)، و (ص د د) في (التَّصدية) من قول الله عزَّوجلَّ ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال:٣٥] ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف:٥٧] وهذا التَّحوُّل باجتلاب الياء في لام الكلمة مرهون بالمعنى فقد تحتمل الصِّيغة أن تكون من (ص د د)، وأصله (تَصْدِدَةٌ) من قولهم: (صَدَّ يُصَدِّدُ)؛ إذا صَاحَ وصَفَّقَ وعَجَّ؛ فقلبت ياء لام الكلمة ياء لكثرة الدَّالات، فقالوا: (صَدَّى يُصَدِّي تَصْدِيَةً)[3]، وعليه فإنَّ المصدر في الأصل (تَصْدِيٌّ) ووزنه: (تفعيل)، وكان التَّحوُّل بالإبدال: (تصديد)، نحو: (كلَّم تكليماً)، فحذفت الدَّال، وعُوِّض عنها تاءٌ في آخر المصدر.

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤١٧.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ١١٩.

(٣) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ١٢/ ١٠٤.

ويحتمل أن تكون الصِّيغة نفسها من الأصل (ص د ي)؛ لذا قيل: إنَّ التَّصدية من الصَّدى؛ وهو (الصَّوت) الذي يردُّه إليك الجبل[1]. ومن هنا قيل للتَّصفيق: (تصدية)، فاليدان تصفِّقان؛ ومن ثمَّ تقابل صفق هذه صفق الأخرى وصدى هذه صدى الأخرى[2].

ونستطيع أن نفسِّر ذلك في ضوء ظاهرة اختزال التَّضعيف، ثمَّ التَّخلُّص من الحرف المضعَّف والتَّعويض بشبه الحركة (الياء) للمخالفة الصَّوتيَّة بين المتماثِلَيْنِ:

صَدَّ	>	صَدْدَ	>	صَدَيَ
الأصل مع التضعيف		بعد الفك		التعويض بالياء (مخالفة صوتية) إبدالاً

صَدَّ	>	صَدْدَ	>	تَصْدِيد	>	تَصْدِيَة
الأصل مع التضعيف		بعد الفك		المصدر بعد الفك		حذف الدال والتعويض بالتاء

ومن الأمثلة الاستعماليَّة في هذا الإطار الاسميِّ ما جاء في مادتي (ل ب ب)، و (ل ب ي)، في نحو: (لَبَّيْكَ ولَبَّيْه)، أي: لزوماً لطاعتك وأنا مُقيم عليها والأصل (ل ب ب)، أي: (لبَّك) من ألبَّ بالمكان إذا أقام فيه[3]، «...وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ المُدَاوِمِ عَلَىَ الشَّيْءِ لاَ يُفَارِقُهُ وَلَا يُقْلِعُ عَنْهُ: قَدْ أَلَبَّ فُلَانٌ عَلَى كَذَا وَكَذَا... فَالإِلْبَابُ دُنُوٌّ وَمُتَابَعَةٌ: إِذَا أَلَبَّ عَلَى الشَّيْءِ فَهُوَ لَا يُفَارِقُهُ... قُرْباً مِنْكَ وَمُتَابَعَةً لَكَ...»[4]. ومنه ما جاء عن العرب: رَجُلٌ مُلَبٌّ، وهو من أَلْبَبْتُ، أي: أَقَمْتُ[5]. ممَّا جعل اللُّغويِّين يرون أنَّ أصل (التَّلبية) هي: (التَّلبية) حيث صنَّفوها تحت مادَّة (ل ب ب)[6]؛ لذا «يُقَالُ لِلإِحْرَامِ تَلْبِيَةً، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَلْبَبْتُ بِالمَكَانِ إِذَا أَقَمْتُ بِهِ، فَأُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ البَاءَيْنِ يَاءٌ...»[7] لثقل التَّضعيف في الباء.

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ص د ى)، ١٤/ ٤٥٤.

(٢) ينظر: الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبدالحليم الطحاوي ومراجعة: محمد بهجت الأثري وعبدالله أحمد فراج، الطبعة الأولى، الكويت، دار الجيل، مطابع حكومة الكويت، ١٩٦٨م، مادة (ص د د)، ٢/ ٣٩٥.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٧٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٥٣.

(٥) ينظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، كتاب الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠ه، ١٩٦١م، ١/ ٨٩.

(٦) ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، د.ت، مادة (ل ب ب)، ١/ ٢١٦ وابن منظور، لسان العرب، مادة (ل ب ب)، ١/ ٧٣٠.

(٧) ينظر: أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، ١/ ٨٩.

أَلَبَّ	>	أَلْبَبَ	>	أَلْبَيَ
الأصل مع التضعيف		بعد الفك		التعويض بالياء (مخالفة صوتية) إبدالاً
أَلَبَّ	>	أَلْبَبَ (أَلْبَيَ)	>	مُلَبِّبٌ (مُلَبِّيٌ)
الأصل مع التضعيف		بعد الفك		نموذج اسم الفاعل من الأصل بالتضعيف وبعد المخالفة الصوتية بالياء.

ومن مظاهر هذا التَّحوُّل الصَّوتيِّ بسبب كراهة بعض البيئات اللُّغويَّة التَّضعيف وميلها للتَّخفيف ما جاء عن العرب قولهم: «رَبَّبْتُ الصَّبِيَّ أُرَبِّبُهُ تَرْبِيباً وَتَرَبَّةً، وَرَبَّيْتُهُ أُرَبِّيهِ تَرْبِيَةً، وَتَرَبَّيْتُهُ تَرْبِياً... وَيُقَالُ: رَبَّبْتُ الدُّهْنَ بِالْيَاسْمِينِ وَالْوَرْدِ وَنَحْوِهِمَا تَرْبِيباً وَرَبَّيْتُهُ تَرْبِيَةً...»[1]

رَبَّ	>	رَبَبَ	>	رَبَيَ
الأصل مع التضعيف		بعد الفك		التعويض بالياء (مخالفة صوتية) إبدالاً
رَبَّ	>	رَبَبَ (رَبَيَ)	>	تَرْبِيباً وَتَرَبَّةً (تَرْبِياً تَرْبِيَةً)
الأصل مع التضعيف		بعد الفك		نموذج اسم الفاعل من الأصل المضعَّف وبعد المخالفة الصوتية بالياء.

ومن هنا نرى أنَّ (المخالفة الصَّوتيَّة) في النَّماذج السَّابقة كان لها الأثر البالغ في تنميط الصِّيغ وتداخلها حيث كان التَّضعيف في الطَّرف. وهذا ما أُثبت في البحث؛ بناء على قانون (تطرُّف التَّضعيف). ولعلَّ هذا يفسِّر حذف النُّون الأخيرة من (مُغَنٍّ) والتَّعويض عنه بالياء[2]، فهذا كلُّه يرجع إلى المضعَّف الأخير من البنية.

وقد حمل فوزي الشَّايب «كلَّ ما جاء من الأسماء على (فَعَنْلَى)، نحو: (حَبنطَى، وسَبْنْدَى، وقَرْنَبَى)، على هذا الباب أيضاً بمعنى أنَّ الأصل فيها هو بناء (فَعَنْلَل)، أي: (حَبنطَطَ، وسَبْنْدَدَ، وقَرْنَبَبَ)، ثمَّ خُولف بين المثلين المتتابعين في آخره عن طريق حذف أحدهما والتَّعويض عنه بالياء. والطَّريقة نفسها نحكم على الأسماء التي على (فَعَلَّى)، نحو: (حَبْرَكَى، وضَبْغَطَى)...حَبْرَكَكَ، وضَبْغَطَطَ ثمَّ خُولف بين المثلين بحذف الأخير والتَّعويض عنه بالياء»[3].

(١) ينظر: أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، ١/ ٨٩.
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ٣٣.
(٣) ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص٣٥٤.

غير أنَّ البحث يرى أنَّ هذا القانون ينسحب في البنية المضاعفة المسموعة إلى (الياء) في غير الطَّرف كما في ألفاظ: (دِيبَاج، ودِيمَاس - في أحد التَّوجيهين - ودِينَار، ودِيوَان، وشِيرَاز، وقِيرَاط) [1]؛ لكرههم التَّضعيف وميلهم إلى التَّخفيف [2]، فالأصل (دِبَّاج، ودِمَّاس ودِنَّار، ودِوَّان، وشِرَّاز، وقِرَّاط) ودليل هذا التَّحوُّل إلى الياء قولهم عند التَّصغير: (دُبَيْبِيج، ودُمَيْمِيس، ودُنَيْنِير، ودُوَيْوِين، وشُرَيْرِيز، وقُرَيْرِيط) [3]، وعند التَّكسير: (دِبابيج، ودِماميس ودِنانير، ودِواوين، وشِراريز، وقِراريط) [4].

دِبَّاج > دِيبَاج

الأصل مع التَّضعيف — الأصل بعد الإبدال

فكانت العلَّة من اللُّجوء إلى (الياء) في النَّمط الاسميِّ السَّابق؛ لكونها «...حَرْفٌ مَجْهُورٌ، مَخْرَجُهَا مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ،فَلَمَّا تَوَسَّطَ مَخْرَجُهَا الفَمَ، وَكَانَ فِيهَا مِنَ الخِفَّةِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا كَثُرَ إِبْدَالُهَا كَثْرَةً لَيْسَ لِغَيْرِهَا» [5]. وهذا لا يعني أنَّ التَّضعيف ثقيلٌ فيُنتقل إلى الأخفِّ، وإنَّما هو «بَابٌ فِي العُدُولِ عَنِ الثَّقِيلِ إِلَى مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ لِضَرْبٍ مِنَ الاسْتِخْفَافِ» [6]؛ لكون (الياء) حركة مركَّبة تأباها بعض الطِّباع العربيَّة عند بناء البنية المضاعَفة المسموعة؛ لذا قال المبرِّد (ت٢٨٦هـ): «وَاعْلَمْ أَنَّ التَّضْعِيفَ مُسْتَثْقَلٌ...وَقَوْمٌ مِنَ العَرَبِ إِذَا وَقَعَ التَّضْعِيفُ أَبْدَلُوا اليَاءَ مِنَ الثَّانِي؛ لِئَلَّا يَلْتَقِي حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ» [7]. فالمقصود من هذا الاختزال الصَّوتيِّ نطقاً وكتابة هو التَّخلُّص من توالي الأمثال؛ وذلك بأن يؤدِّي النَّاطق حركة نطقيَّة واحدة، وكان الأصل أن يؤدِّيها مرَّتين إذا كان الصَّوتان متماثِلَيْنِ.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٦٠، والثمانيني، أبوالقاسم عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، مكتبة الرشد، ١٤١٩ه، ١٩٩٩م، ص٣١٦.

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف، ٢/ ٣٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٢٣٩.

(٤) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، ٢/ ٧٤٣، والخصائص، ٣/ ١٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٢٦.

(٥) ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح التصريف الملوكي، تحقيق: فخر الدين قباوة، د.ط، سوريا، حلب، المكتبة العربية، ١٣٩٣ه، ص٢٤١.

(٦) ابن جني، الخصائص، ٣/ ٢٠.

(٧) المبرد، المقتضب، ١/ ٢٤٦.

ثانياً: في المثال الفعليِّ:

يلاحقنا هذا التَّحوُّل إلى (الياء) في البنية المضاعفة المسموعة كذلك في الثُّلاثيِّ المضعَّف عينه من المثال الفعليِّ، حيث يتوالى فيه ثلاثة أحرف متماثلة، والعرب تُبدل في المشدَّد منه بالياء والواو[1]. ويُعاد معه تشكيل بنية المقطع في صورة مخالفة صوتيَّة؛ بناء على قانون الجهد الأقلِّ لتحقيق حدٍّ أعلى من الأثر بحدٍّ أدنى من الجهد في بعض البيئات الاستعماليَّة التي تَستثقل التَّضعيف؛ حين وصلها بالضَّمير المتحرِّك غالباً، وقد كان اللُّجوء إلى الياء دون الواو؛ لأنَّ الإبدال في موضع لام الكلمة موضع ثقل، والياء أخفُّ من الواو فاستعملوها كراهة التَّضعيف، ومن مظاهر إبدال ثالث الأمثال ياءً:

الفعل (دَسَّاها) فالأصل المحوَّل عنه (دَسَّسَها)، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس:١٠] ، أي: «دَسَّاهَا مِنْ دَسَّسَتُ»[2] فتحوَّلت السِّين الأخيرة (لام الكلمة) إلى الياء، ثـمَّ قُلبت ألفاً؛ طلباً للخفَّة، «...فَحِينَ اسْتَثْقَلَ التَّضْعِيفَ نَقَلَ إِلَى دَسَّاهَا ثُـمَّ صَارَتْ اليَاءُ أَلِفاً»[3]؛ لأنَّ «...الحُرُوفَ إِذَا اجْتَمَعَتْ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِهَا يَاءً»[4].

والأصل في (تَسَرَّيْتُ): (تَسَرَّرْتُ) من السِّرِّ، أي: النِّكاح[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة:٢٣٥] ، أي: النِّكاح[6]. واستبدلوا الياء لمن أراد التَّخفيف بالحروف (النُّون، والصَّاد، والطَّاء، والضَّاد، والعين)؛ تخلُّصاً من توالي الأمثال، نحو:

---

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٦٧. وينظر: ابن الشجري، هبةالله علي بن محمد بن حمزة العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، الخانجي، ١٤١٣ه،١٩٩٢م، ٢/ ٢٦٤.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٦٧.

(٣) المؤدب، أبوالقاسم محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم الضامن، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار البشائر، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م، ص٤٢٥.

(٤) الزجاج، أبوإسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ١٤٠٨ه، ١٩٨٨م، ٥/ ٣٣٢.

(٥) ينظر: أبوالطيب اللغوي، كتاب الإبدال، ٢/ ١٠٤.

(٦) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢/ ١٧٣.

- (تَظَنَّيْتُ) من التَّظَنِّي، والأصل (تَظَنَّنْتُ) من التِّظَنُّنِ[1]، والظَّنِّ[2]. وحملًا على النَّظير في (لَبَّيْكَ)[3] فأبدل النُّون الثَّانية ياء وكسر ما قبلها. قال الشاعر:

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيراً سِنِّي وَكَانَ فِي العَيْنِ نُبُوٌّ عَنِّي

فَإِنَّ شَيْطَانِي أَمِيرُ الجِنِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشِّعْرِ كُلَّ فَنِّ

حَتَّى يَرُدَّ عَنِّي التَّظَنِّي[4]

- (تَقَصَّيْتُ)، والأصل (تَقَصَّصْتُ)[5].

- (يَتمَطَّى) من التَّمَطِّي، والأصل (يَتمَطَّط)[6]، وفيه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة:٣٣] فأثبتوا مكان لام الفعل الياءَ، ثمَّ «...أُثْبِتَ الأَلِفُ فِي (يَتمَطَّى) مَكَانَ الطَّاءِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الإِعْلَالِ»[7].

- (تَقَضَّيْتُ) من التَّقَضِّي «... يريدون (تَقَضَّضتُ) مِنْ تقضُّض البازيِّ»[8]، وهو من الانقضاض فأبدل من الضَّاد الثَّانية ياءً وكسر ما قبلها لتصحَّ الياء. قال العجَّاج مادحاً عمر ابن يعمر التَّيميَّ:

تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ[9]

---

(١) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٧٦، وأبوعبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، د.ت، ٢/ ٣٠٠.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٦٧.

(٣) ينظر: المؤدب، دقائق التصريف، ص٤٢٤.

(٤) البيت لمالك بن أمية كما عند ابن جني، الخصائص، ١/ ٢١٧ وفيه (حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّظَنِّي)، ونسب في الوحشيات لأمية بن كعب دون البيت الأخير، كما في الوحشيات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام، حبيب ابن أوس الطَّائي، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، وزيادة محمود شاكر، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، د.ت، ص١١٩.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ل ب ب)، ١/ ٧٣٠.

(٦) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ص١٧٤.

(٧) المؤدب، دقائق التصريف، ص٤٣٧.

(٨) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٦٧.

(٩) العجاج، عبدالله بن رؤبة، ديوان العجاج، ص٨٣. وينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢/ ٣٠٠.

- (تَلَعَّيْتُ) من (تَلَعَّعْتُ) [1] من اللُّعاعة فأبدلوا من العين الآخرة ياءً كما في الأمثلة السَّابقة.

تَقَضَّيْتُ	<	تَقَضَّى	<	تَقَضَّض
الأصل بعد الإسناد وإقحام الياء		الأصل قبل الإسناد مع الإبدال		الأصل قبل الإسناد مع التَّضعيف

وقد عَدَّ سيبويه (تَسَرَّيْتُ، وتَظَنَّيْتُ، وتَقَصَّيْتُ) وما حُمِلَ عليها شاذّاً إبدالاً، ثمَّ حَكَمَ بعربيَّتها ووصفها بالكثرة بقوله: « (تَسَرَّيْتُ، وتَظَنَّيْتُ، وتَقَصَّيْتُ) مِنَ القِصَّةِ...وَأَرَادَ حَرْفاً أَخَفَّ عَلَيْهِمْ مِنْهَا وَأَجْلَدَ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي (أَتْلَجَ)، وبَدَلَهَا شَاذٌّ هُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي (سِتٍّ). وَكُلُّ هَذَا التَّضْعِيفُ فِيهِ: عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ جَيِّدٌ» [2]. وقد عنون لرأيه هذا بقوله: «هَذَا بَابُ مَا شَذَّ فَأُبْدِلَ مَكَانَ اللَّامِ اليَاءُ لِكَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ، وَلَيْسَ بِمُطَّرِدٍ» [3]، وتابعه على ذلك ابن يعيش [4] (ت٦٤٣هـ). غير أنَّ البحث يرى أنَّ الوصف بالكثرة على لسان سيبويه ومن تابعه عمدة في إجراء القياس وشيوعه في البِنى الصَّرفيَّة، حيث إنَّ الإبدال قياساً على ما مضى من أمثلةٍ قد يأتي لرفع الإلباس الحادث بين (فِعَّال) في الاسم، و (فِعَّال) في المصدر، كما في ألفاظ (دِيبَاج، ودِيمَاس ودِينَار، ودِيوَان، وشِيرَاز، وقِيرَاط)، فالأصل (دِبَّاج، ودِمَّاس ودِنَّار، ودِوَّان، وشِرَّاز، وقِرَّاط)، حيث لا يأتي (فِعَّال) غير المصدر إلَّا وأوَّل حرفي تضعيفه مُبدل ياء، فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يستقيم الإبدال في المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ:٢٨] للأمن من الالتباس [5]، فقلب العرب الاسم وصحَّحوا المصدر.

وهذا حال العربيَّة في كلِّ مضعَّفٍ لما تُؤثره بعض البيئات الاستعماليَّة على الأخرى. وممَّا يؤيِّد هذا العمل الصَّوتيَّ كذلك إبدال الياء من التَّاء في بداية البنية الصَّرفيَّة، حيث لم يكن هذا مُقيَّداً بالطَّرف فقط فأُبدلت التَّاء الأولى في (اتَّصَلَتْ) على هدي بعض العرب، يقول

(١) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٧٦٣.
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٢٤.
(٣) ينظر: المرجع السابق.
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٢٤.
(٥) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ٣/ ٢١١. تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه.

ابـن يعيـش: «...وَقَالُوا فِي اتَّصَلَتْ: (ايْتَصَلَتْ) أَبْدَلُوا مِنَ التَّـاءِ الأُولَى يَاءً لِلْعِلَّةِ المَـذْكُورَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَامَ بِهَا يُنْـشِدُ كُلُّ مُنْشِدِ فَايْـتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَـوْءِ الفَـرْقَدِ[1]

أَرَادَ اتَّصَلَتْ فَكَرِهَ التَّضْعِيفَ»[2].

ويُحـذف أحد المثَلَيْنِ في الطَّرف ويُعوَّض عن الثَّاني منهما بالياء في (اكْلَنْدَدَ، واكْلَنْدَى)، يقـول أبو الطَّيب اللُّغويُّ (ت٣٥١هـ): «...يُقَالُ: اكْلَنْدَدْتَ يَا رَجُـلُ، واكْلَنْدَيْتَ، وَذلِكَ إِذَا قَـوِيَ وَاشْـتَدَّ، وَقَـدْ اكْلَنْدَدَ يَكْلَنْـدَدُ اكْلَنْدَاداً، واكْلَنْـدَى يَكْلَنْدَي اكْلَنْدَاءً، فَهُـوَ مُكْلَنْدِدٌ ومُكْلَنْدٍ، وهو الصُّلْبُ الشَّدِيدُ مِنَ النَّاسِ وَالإِبِلِ وَكُلِّ شَيءٍ...»[3].

وهذا الإجراء في الأمثلة السَّابقة -طرفاً وأوَّلاً- يُفسِّر لنا استثقال العربيَّة كراهةً بناتِ الـواو المكرَّرَيْـنِ في الفعـل لينقلـب موضع الـواو ياءً، حيث بـيَّن سـيبويه أنَّ كراهة اجتماع الواويـن مكـروه كراهة اجتماع الهمزتين؛ إذ يقول: «اعْلَمْ أَنَّهُمَا لَا تَثْبُتَـانِ كَمَا تَثْبُتُ اليَاءَانِ فِي الفِعْلِ. وَإِنَّمَا كُرِهَتَا كَمَا كُرِهَتِ الهَمْزَتَانِ حَتَّى تَرَكُوا (فَعَلْتُ) كَمَا تَرَكُوهُ فِي الهَمْزِ فِي كَلَامِهِم، فَإِنَّمَا يَجِيءُ أَبَداً عَلَى (فَعِلْتُ) عَلَى شَيءٍ يَقْلِبُ الوَاوَ يَاءً»[4]، كما في: «(قَوِيتُ، وَحَوِيتُ)»[5].

يقـول المازنيُّ (ت٢٤٧هـ): «اعْلَمْ أَنَّـكَ إِذَا قُلْتَ: (فَعَلْتَ) مِنْ هَذَا عَدَّلْتَهُ إِلَى (فَعِلْتَ) لِيَنْقَلِـبَ مَوْضِـعَ اللَّامِ يَاءً؛ اسْـتِثْقَالاً لِبَنَاتِ الوَاوَيْنِ فِي الفِعْلِ؛ كَمَا اسْـتَثْقَلُوا أَنْ تَجِيءَ الهَمْزَةُ مُضَاعَفَـةً، وَمَـا قَرُبَ مِنَ الهَمْـزَةِ فِي المَـخْرَجِ؛ فَلَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ إِلَّا قَلِيلاً كَرَاهَةَ مَا يَسْـتَثْقِلُونَ، وَالوَاوُ مِمَّا تُسْتَثْقَلُ، فَكَرِهُوا التَّضْعِيفَ فِيهَا؛ وَذَلِكَ نَحْو: (قَوِيتُ، وَحَوِيتُ)»[6].

(١) البيـت بلا نسـبة، كما عنـد ابن يعيش، شرح المفصـل، ١٠/ ٢٦، وينظر: ابن جنـي، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٧٦٣، وابن منظور، لسان العرب، مادة (و ص ل)، ١٤/ ٢٥٢

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٢٦.

(٣) أبوالطيب اللغوي، كتاب الإبدال، ١/ ٣٩٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٠٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ينظر: ابن جني، المنصف، ٢/ ٢٠٩.

وقد أوضح ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) هذا التَّحوُّل الصَّوتيَّ لتحليل المازنيِّ من خلال فكرة التَّصوُّر الافتراضيِّ قبل الإعلال بقوله: «فَأَصْلُ (قَوِيتُ، وَحَوِيتُ: قَوِوْتُ، وَحَوِوْتُ) فَانْقَلَبَتِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ وَاوٌ يَاءً؛ لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا فِيهِ (فَعَلْتُ) وَلَا (فَعُلْتُ)، فَيَقُولُوا: (قَوَوْتُ، تَقْوُو، وقَوُوْتُ)؛ لأَنَّهُمْ إِذَا اسْتَثْقَلُوا الوَاوَ الوَاحِدَةَ فَبَنَوا المَاضِيَ عَلَى (فَعِلْتَ) لِتَنْقَلِبَ يَاءً، نَحْو: (شَقِيتُ، وَرَضِيتُ)، فَهُمْ بِاسْتِثْقَالِ الوَاوَيْنِ والضَّمَّةِ أَجْدَر»[(١)].

ويطالعنا من تلك الأفعال المضاعَفة المسموعة الرُّباعيَّة ما جاء على وزن (فَعْلَلَ)، نحو: (دَهْدَهَ، وصَهْصَه)، حيث أبدلت الهاء ياءً فقد ذكر سيبويه أنَّ: «... (دَهْدَيْتُ) هِيَ فِيمَا زَعَمَ الخَلِيلُ (دَهْدَهْتُ) بمنزلة (دَحْرَجْتُ)، وَلَكِنَّهُ أَبْدَلَ اليَاءَ مِنَ الهَاءِ لِشِبْهِهَا بِهَا، وَأَنَّهَا فِي الخَفَاءِ وَالخِفَّةِ نَحْوُهَا، فَأُبْدِلَتْ كَمَا أُبْدِلَتْ مِنَ اليَاءِ فِي هَذِهِ»[(٢)].

وفي هذا الإبدال قال ذو الرُّمَّة:

أَدْنَى تَقَاذُفِهِ التَّقْرِيبُ أَوْ خَبَبٌ كَمَا تَدَهْدَى مِنَ العَرْضِ الجَلَامِيدُ[(٣)]

وقال أبو النَّجم:

قُذْفٍ لَهَا جُوفٍ وَشِدْقٍ أَهْدَل كَأَنَّ صَوْتَ جَرْعِهَا المُسْتَعْجَل

جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتَهَا فِي جَنْدَل مَيَّاسَةٌ كَالْفَالِجِ المُجَلَّل[(٤)]

وحمل سيبويه (ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ) على (ضَعْضَعْتُ)، فأصلهما: (ضَوْضَوْتُ، وقَوْقَوْتُ)، وذكر أنَّهم «أَبْدَلُوا اليَاءَ؛ إِذْ كَانَتْ رَابِعَةً. وَإِذَا كَرَّرْتَ الحَرْفَيْنِ فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِكَ الحَرْف الوَاحِدَ، فَإِنَّمَا الوَاوَانِ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ يَاءِي (حَيِيتُ) وَوَاوِي (قُوَّةٍ)؛ لأَنَّكَ

(١) ينظر: المرجع السابق، ٢/ ٢١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٩٣.

(٣) البيت لذي الرمة، أبي الحارث غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ه،١٩٩٥م، ص٦٨.

(٤) البيت لأبي النجم، الفضل بن قدامة العجلي، لامية أبي النجم، جمعها: عبد العزيز الميمني، ضمن مجموعة أسماها، الطرائف الأدبية، القاهرة، مصر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م،ص٦٥.

ضَاعَفْتَ، وَكَذِلِكَ: (حَاحَيْتُ، وَعَاعَيْتُ، وَهَاهَيْتُ)، وَلَكِنَّهُم أَبْدَلُوا الأَلِفَ لِشِبْهِهَا بِاليَاءِ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا هِيَ...»[1].

وفي (صَهْصَهْتُ): (صَهْصَيْتُ) «...إِذَا قُلْتَ: صَهْ صَهْ بِمَعْنَى: (اسْكُتْ) فَاليَاءُ بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ؛ كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ»[2].

دَهْدَهَ	>	دَهْدَى	>	دَهْدَيْتُ
الأصل قبل الإسناد مع التَّضعيف		الأصل قبل الإسناد مع الإبدال		الأصل بعد الإسناد وإقحام الياء

ويُعْزَى هذا التَّحوُّل الصَّوتيُّ إلى الياء لبيئتي تميم وقيس؛ بناء على أنَّ العرب تُبدل الهاء في (هذه) ياءً فيقولون: (هَذِي)[3] أمَّا إبقاء البنية المضاعَفة المسموعة على تماثلها فيُعزَى إلى الحجاز وأسد. غير أنَّه نُقِلَ عن تميمٍ أنَّهم لا يُعوِّضون في البنية المضاعفة، أمَّا الحجازيُّون وأهل العالية فقد ورد عنهم التَّعويض[4]. وقد ضرب أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ) المثل في ذلك بقوله: «وَأَمَّا (حَسَسْتُ) فقال أبو الطَّيب عَبْدُالوَاحِدِ اللُّغويُّ: الحِجَازِيُّ يَقُولُ فِي (حَسَسْتُ): (حَسَيْتُ) يُعَوِّضُ مِنَ السِّينِ يَاءً، وَالتَّمِيمِيُّ لَا يُعَوِّضُ...»[5].

والأمر فيه تفصيل فما كان من كراهة الفكِّ فيُعَدُّ من خصائص اللَّهجة التَّميميَّة؛ إذ غلب عليها المحافظة على المدغمَيْنِ، أو المكرَّرَيْن فإن تعذَّر عليها الإبقاء على الوضع الأساس أبدلت الحرف المكرَّر ياءً، بينما الوارد عن الحجازيِّين هو التَّخلُّص من المتماثِلَيْنِ مضعَّفَيْنِ أو مكرَّرَيْنِ، ويتَّضح ذلك من خلال ألفاظ جنحتْ فيه تميم إلى الإدغام، وخَالَفَ

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٩٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل في صنعة الإعراب، ١٠/ ٢٦.

(٣) ينظر: ابن جني، المنصف، ٢/ ١٧٥.

(٤) ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المخصص، عناية: محمد الشنقيطي وعبد الغني محمود، د.ط، القاهرة، مصر، مطبعة بولاق، ١٣٢١ه، ١٣/ ٢٨٧.

(٥) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، النسر الذهبي، ١٩٨٤م، ١/ ١٢١.

فيها الحجازيُّون بين المتماثِلَيْنِ[1]. يفهم من ذلك أنَّ الأصل التَّضعيف بينما يكون الإبدال فرعاً له.

ويميل إبراهيم أنيس إلى أنَّ التَّضعيف هو الأصل ثمَّ داخل اللُّغةَ الفكُّ تسهيلاً؛ بناء على التَّيسير وتخفيف المجهود العضليِّ؛ لأنَّ الإنسان يميل إلى تلمُّس الأصوات السَّهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضليٍّ[2]، وهو مذهب جمهور اللُّغويِّين. بينما يرى عبدالله العلايلي أنَّ الإبدال من المضعَّف هو الأصل وذلك في معرض حديثه عن أصالة (تَمَطَّى، وتَظَنَّى) وتعليل الصَّرفيِّين لوجه الإبدال، حيث ذكر أنَّ الصَّرفيِّين «يُعَلِّلون مِثْلَ (تَمَطَّى، وتَظَنَّى) بأنَّه (تَفَعَّل) من (مَطَّ، وظَنَّ)، ولكن كرهوا التَّكرار فاصطنعوه هذا الصَّنيع؛ تشبيهاً له بـ(فِعَّال) على ما ذكره ابن خالويه والأعلم الشَّنتمري في شرح ديوان طرفة. ونحن -أولاً- لا نسلِّم لهم توهُّم أنَّ: (تَظَنَّى): (تَفَعَّل) من (ظَنَّ)؛ بل من (ظَنَّى)، وعدم المعلِّ ليس دليلاً على العدم؛ لاحتمال الإماتة»[3]. وقد بنى رأيه على مبدأ الردِّ إلى الأصل، والأصل عنده أنَّ الثُّنائيَّ المضعَّف أصله: ثنائيٌّ معلٌّ.

ويبقى أن أقول إنَّ إعادة تشكيل بنية المقطع من خلال إبدال أحد الصَّوتين المتماثِلَيْنِ إلى صوت لين طويل، إجراء صوتيٌّ مبنيٌّ على قانونين، الأوَّل: المخالفة الصَّوتيَّة للمتماثِلَيْنِ بالعلل وأشباهها، والثَّاني: تطرُّف التَّضعيف حيث يُعاد تشكيل بنية الكلمة في بعض البيئات الاستعماليَّة؛ هروباً من التَّضعيف الذي يثقُل على ألسنتهم نحو الحركة المركَّبة (الياء)؛ لخِفَّتها مقارنة بـ(الواو)، ولتيسير الجهد العضليِّ لحركات الإنسان، وتحقيقاً للانسجام الصَّوتيِّ عند النُّطق بالبِنى المضاعَفة المسموعة.

ومن هنا يرى البحث أنَّ قانوني (المخالفة الصَّوتيَّة، وتطرُّف التَّضعيف) أثران وناتجان لقانون الاقتصاد في الجهد، وأنَّ المخالفة بالياء أكثر شيوعاً من المخالفة بالواو لعلَّة الخِفَّة

(١) ينظر: غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، وزارة الثقافة، ١٩٨٧م، ص١١٧.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٢١٠.

(٣) عبد الله العلايلي، تهذيب المقدمة اللغوية، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م، ص١٥٧.

والثِّقل بين الحرفين. ويظهر أثر المخالفة باختزال المضعَّف علاوة على الاقتصاد والانسجام السَّابقين في النَّمطين: الاسميِّ والفعليِّ في:

- التَّفريق بين المعاني بتوليد مفردات أخرى.
- نمو اللُّغة وإثراء المعجم العربيِّ في صورة ثنائيَّات جذريَّة.
- ظهور أوزان إلحاقيَّة في صورة استثناءات لأوزان أصليَّة كما في الرُّباعيِّ المضعَّف (صَهْصَهَ، ودَهْدَه).
- التَّفريق بين فِعَّال في الاسم، وفِعَّال في المصدر،كما في ألفاظ (دِيبَاج، ودِيَاس) للتتحوَّل إلى صيغة (فِيعَال) للتَّفريق بين الاسم والصِّفة. وهذا الأثر جعل بعض الباحثين يرى أنَّ اختزال التَّضعيف «...وسيلة مهمَّة من الوسائل التي تؤدِّي إلى نموِّ اللُّغة العربيَّة نموّاً طبيعيّاً، واكتنازها بألفاظ تجدُ طريقها في الاستعمال بين النَّاس، وأحسب أنَّه يُكوِّنُ معجماً ذا قيمة لغويَّة دلاليَّة، لو جُمِعَتْ كلُّ ألفاظه، ورتِّبتْ على حروف المعجم، ورُبِطَتْ بأصولها المضعَّفة، ولعلَّ في ذلك تيسيراً على النَّاثر السَّاجع، والشَّاعر المحكوم بالوزن والقافية»[1]. إلاَّ أنَّه لابدَّ أن يُؤخَذَ في الاعتبار عند التَّصنيف المعجميِّ لهذه الثُّنائيَّات تضخُّم المعجم بأن تتكرَّر الجذور اللُّغويَّة المضعَّفة والمختزلة وخاصَّة عند بناء معاجم القافية فتتداخل الأصول فنقع في التَّضخيم والإلباس ونبتعد عن التَّيسير والتَّسهيل.

*****

(١) عبد الرزاق الصاعدي، فك التَّضعيف بالإبدال، ص٥٧.

الخاتمة

بعد دراسة مظاهر إعادة تشكيل بنية الكلمة بالهمزة وأحرف العلَّة دراسة صوتيَّة صرفيَّة، يخرج البحث بالنَّتائج التَّالية:

١- يُعدُّ الفرار من الهمزة وهو صوت عسير النُّطق إلى الواو في بعض البيئات الاستعماليَّة أو العكس مسلكاً صوتيّاً؛ للفرار من أجلد الحروف صوتاً إلى أيسرها نطقاً، أو توهُّم أصالة الهمزة أو الواو؛ بناءً على البيئة الحجازيَّة أو التَّميميَّة؛ فإنَّ البحث يؤكِّد على أنَّ هذا التَّصوُّر سبب في وجود مادَّة معجميَّة جديدة حادثة قد استعملت أيضاً في الاستعمال العربيِّ الفصيح، لكنَّ بعضها أكثر استعمالاً من الآخر ولم تشتهر شهرة الأصيل ممَّا يؤكِّد وجود إبدال توافقيٍّ بين المصادر المتعدِّدة لفعل واحد. وهذا يفسِّر وضع الكلمات في مواضع متعدِّدة من المعجم؛ ممَّا أدَّى إلى تضخُّم المعاجم وتداخُل الأصول.

٢- تتشكَّل الياء مع الفتحة وضعاً غير مألوفٍ في بعض السِّياقات الصَّوتيَّة، حيث تتكوَّن الحركة المركبَّة والعربيَّة تكره الثُّنائيَّات المفتوحة؛ لكونها تؤدِّي إلى صعوبة في النُّطق؛ ولأنَّها تكلِّف جهاز النُّطق جهداً كبيراً؛ لذا تسعى بعض البيئات الاستعماليَّة للتَّخلُّص من هذه الثُّنائيَّات بالهمزة لتصحيح المقطع رغم عسير نطقها غير أنَّ البحث يرى أن تُلحق (الياء المفتوحة) بالواو المفتوحة إبدالاً توافُقيّاً؛ لأنَّها لا تُحدِث تنافراً صوتيّاً حال نطقها؛ ولأنَّ التَّغيير الذي يظهر في البنية بسبب هذه التَّتابعات، إنَّما يرجع إلى النَّاتج الصَّوتيِّ من هذا التَّتابُع وهو التَّنافر أوالثِّقل في النُّطق، والياء المفتوحة من هذا الوادي. وهذا يفسِّر لنا بقاءَ المزدوج الحركيِّ في الاسم المفرد النَّاقص حالة نصبه، نحو: (محامياً، وقاضياً)، وفي المثنى: (محاميَان، وقاضيَان)، وفي جمع المؤنَّث السَّالم: (محاميَات، وقاضيَات)، وبقاءَه في مصدر الفعل الأجوف (معتل العين) واواً وياءً، نحو: (اعتاد اعتياداً)، و (اكتال اكتيالاً)، حيث تشكَّل المزدوج الحركيُّ الصَّاعد، فلم تسقط شبه الحركة؛ حفاظاً على صحَّة المقطع.

٣- تأتي الألف المزيدة في المقطع الطَّويل المغلق (ص ح ح ص) فتجعله غير مقبول في بيئة دون أخرى فتلجأ العربيَّة إلى همز الألف لتقطع هذه التَّابعات المستكرهة وهي

إحـدى طـرق التَّخلُّص من هذا المقطع في العربيَّة كما في همز (شـآبَّة، ودآبَّة، والضَّآلِّين، واحمارَّ، ادْهَامَّ، واشْعَالَّ، وابْيَاضَّ)، وقد أجازوا هذا المقطع في حالتين الأولى: الوقف عليـه في آخـر الكلام، والثَّانية: أن يكون حدُّ الإغلاق فيه هو حدُّ ابتداء في المقطع الذي يـأتي بعده. ومـن هنا كانت هناك صيغتـان إحداهما بالألف غير الأصـول (افْعَالَّ) من الرُّباعـيِّ؛ لـذا عـدُّوا الألف زائـدة، وفي المقابل الصِّيغـة الأخرى بالهمـزة (افْعَأَلَّ) من الثُّلاثـيِّ؛ لـذا فإنَّ كلَّ ما جاء عـلى وزن (افْعَأَلَّ) فأصله ثلاثيٌّ، فـإذا جاء بمعنى الوزن الرُّباعيِّ وليس بين الوزنين إلَّا حرف من حروف الزِّيادة (الألف) فالكلمتان من أصل واحـد؛ وذلك لإلحاق الثُّلاثيِّ بمزيد الرُّباعيِّ. وممَّـا يؤكِّد ذلك أنَّ كلَّ صيغة على وزن (افعلَّ) فهي من (افعالَّ)؛ تخلُّصاً من الحركة الطَّويلة، كما في (احمرَّ من احمارَّ، وازرقَّ من ازراقَّ، وابيضَّ من ابياضَّ)؛ استغناء بالثُّلاثيِّ عن مزيد الرُّباعيِّ.

٤- يُعـاد إعادة تشـكيل بنية المقطع بين الهمـزة وأحرف العلَّة عند صياغة اسـم الفاعل من الأجوف الثُّلاثيِّ تغايراً ملموسـاً في واقع الاسـتعمال بغية الانسـجام الصَّوتيِّ والتَّوافق الحركـيِّ الذي يسـعى إليـه ناطق العربيَّة فاسـتعمل صـوراً ثلاثـة، الأولى وهي الأكثر والأشـيع: (قَائِـلٌ، وخَائِفٌ، وبَائِـعٌ، ورَائِـحٌ، ولائِثٌ، وشَـائِكٌ، وضَائِفٌ، وسَـائِرٌ). والصُّورة الثَّانية: مطروح الهمزة (الذي خِيفَ التباسـه بالفعل المجرَّد في رأي القدماء)، نحو: (قَالٌ، وخَافٌ، وبَاعٌ، ورَاحٌ، ولاثٌ، وشَـاكٌ، وضَافٌ، وسَارٌ). والصُّورة الثَّالثة: هـي الأصل الافـتراضيُّ في تحليـل القدماء (قَـاوِلٌ، وخَـاوِفٌ، وبَايِعٌ) وما حُمِـلَ عليها (رَايِحٌ، ولايِثٌ، وشَايِكٌ، وضَايِفٌ، وسَايِرٌ).

٥- تظهر التَّعدُّديَّة في الاسـتعمال؛ بناء على التَّوجيه الصَّوتيِّ للبنية الصَّرفيَّة عند صياغة اسم الفاعـل من الثُّلاثـيِّ النَّاقص وربما يختلف مـن بيئة إلى أخرى وهـذا في اعتقادي يجري مجرى التَّسـهيل والتَّحقيق؛ حملاً على الاقتصاد في الجهد، ولجوءاً إلى التَّيسـير في النُّطق، وذلك عند (تطرُّف أنصاف المدود أو أشـباه الحركات)، حيث ذكر البحث أمثلة تجمع بين الحذف والإثبات؛ بناء على علل صوتيَّة وأخرى إعرابيَّة، فكانت هناك أنماط بحذف الحركـة المركَّبة برمَّتها أو شـبه حركتهـا، في حالتي التَّعريف والتَّنكـير، نحو: (القَاضِي،

والقاضْ، والقاضِ، وقَاضِيَ، وقَاضْ، وقاضٍ)، وأنماط كذلك في غير المنصرف، حذفاً وإثباتاً نحو: (هذه جواريْ)، و (مررت بجوارِيَ، ورأيت جوارِيَ)، و (هذه جَوَارٍ وصَحَارٍ). وكما في إجراء المجرور مجرى المنصوب، نحو: (مَرَرْتُ بِقَاضِيَ)، و (مررتُ بقاضِيَ)، و (مررتُ بقاضِيَكَ) أو إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور، نحو: (بَادٍ)، و (كَافٍ)، و (وَاشٍ).

وهناك أنماط يظهر فيها صعوبة النُّطق وتسير بشكل معاكس لقانون الاقتصاد، نحو: (القاضْ، وَقَاضْ)، و (هَذَا قَاضْ، وَهَذَا غَازْ، وَهَذَا عَمْ) وصلاً ووقفاً، ونحو: (مَاضِي)، و (مَاضِيٌ)، و (مَاضِيْ) فلا ينقصه أن نجد أنماطاً تميل إلى الأصعب في بعض الاستعمالات.

٦- يُعدُّ تطرُّف الهمزة عاملاً أساساً في حذفها أو تغييرها أو إسقاطها، وقد أثبتنا تطرُّفها قانوناً صوتيّاً خاصَّة عند صياغة الاسم الممدود في كثير من ظواهره الصَّوتيَّة عند التَّثنية، وعند الجمع، وعند النَّسب والفرار إلى الحركة المركَّبة (الواو). وعملُنا من إيجابيَّات النَّظريَّة اللُّغويَّة في إطار الصَّوتيَّات وهي إيجاد قانون ينضوي تحته عدد كبير من الظَّواهر الصَّوتيَّة التي يحكمها مبدأ (التَّبرير والتَّفسير) حيث يكون باستطاعته أن يفسِّر وأن يبرِّر عدداً لا بأس به من تلك الظَّواهر الصَّوتيَّة التي تتعلَّق بـ(الاسم الممدود)، نحو: (حَمْرَاء، وَصَفْرَاء، وَخُنْفُسَاء: حَمْرَاوَان، وَصَفْرَاوَان، وَخُنْفُسَاوَان) وَالجَمْعُ نَحْوُ قَوْلِكِ فِي: (صَحْرَاء: صَحْرَاوَات)، وَفِي: (خَبْرَاء:خَبْرَاوَات)، وَفِي: (خُنْفُسَاء: خُنْفُسَاوَات) وَالنَّسْبُ نَحْوُ قَوْلِكِ: (صَفْرَاويّ) وَ (حَمْرَاوِيّ) وَ (صَحْرَاوِيّ) وَ (خَبْرَاوِيّ) وَ (خُنْفُسَاوِيّ).

٧- ومع أنَّ ناطق العربيَّة قد فرَّ من الصَّعب (الهمزة) إلى صعب آخر وهو (الواو) الحركة المركبة وهذا عكس قانون السُّهولة والتَّيسير من خلال قانون (تطرُّف الهمزة) إلَّا أنَّ هذا القانون لا يعمل وتبقى الهمزة على حالها في بعض السِياقات، مثل:

أ- إبقاء الهمزة الملحقة بالأصل على حالها عند إجراء التَّثنية، وجواز قلبها واواً، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي: (عِلْبَاءَانِ، وحِرْبَاءَانِ): (عِلْبَاوَانِ، وَحِرْبَاوَانِ).

ب- إبقاء الهمزة الأصليَّة على حالها عند إجراء التَّثنية، وجواز قلبها واواً، في نحو: (قُرَّاءَانِ)، (قُرَّاوَانِ)، (قُرَّائِيّ)، (قُرَّاوِيّ).

ج- إبقاء الهمزة إذا كانت زائدة للتَّأنيث، تصحيحاً دون إعلال، في: (حمراء، حمراءان)، واستثقالاً لوقوع الواو بين ألفين فعدلت عن القياس إلى الهمزة، في: (عشواء، وحوَّاء، ولأواء: عشواءان، وحوَّاءان، ولأواءان). وقد استحسنت الكوفة الهمزة هنا إذا كان قبل الألف واو أن يثنُّوا بالهمزة. وهو نوع من المخالفة الصَّوتيَّة؛ لأنَّه لو أبقى على القياس لاجتمع واوان؛ ولأنَّ المخالفة دائماً تعمد إلى التَّفريق بين المتقاربات والمتماثلات؛ لتيسير النُّطق وتقليل الجهد.

٨- يتشكَّل المقطع الصَّوتيُّ من بعض الأصوات صعبة النُّطق، حيث تقتضي آليَّة نطقها بذل جهد أكبر عند مجاورتها لحركات متماثلة؛ كوقوع الهمزة بين حركتين قصيرتين في كلمة وكلمتين على حدٍّ سواء فتُبدلُ واواً في بعض البيئات الاستعماليَّة التي تكره هذا التَّتابع، نحو: (جُوَنٌ) في (جُؤَنٌ)، و (سُوَلٌ) في (سُؤَلٌ)، و (بُوَرٌ) في (بُؤَرٌ)، و (لُوَمٌ) في (لُؤَمٌ)، وقولهم: (هو يضرب وباك) في (هو يضرب أباك)، وقولهم: (يقتل وخاك) في (يقتل أخاك). وتُجتلبُ الواو في الأنماط السَّابقة للفرق بينها إبدالاً توافقيّاً؛ ومن ثمَّ أسماها البحث (الواو الفارقة)، حيث كان إبدال الهمزة واواً عند بناء التَّثنية، والجمع بالتَّاء، والنَّسب من الاسم الممدود، في: (حمراء، وصفراء) عند التَّثنية: (حمراوان، وصفراوان)، وعند الجمع بالتَّاء: (حمراوات، وصفراوات)، وعند النَّسب: (حمراويّ، وصفراويّ).

٩- تتخلَّص بعض البيئات الاستعماليَّة من الصُّور المكروهة لديها كما في البنية المضاعفة المسموعة، ومن ثمَّ تُعيد تشكيل بنية المقطع في صورة مخالفة صوتيَّة بشبه الحركة الياء دون الواو؛ لأنَّ الإبدال في موضع لام الكلمة موضع ثقل، والياء أخفُّ من الواو فاستعملوها كراهة التَّضعيف؛ بناء على قانون الجهد الأقلِّ لتحقيق حدٍّ أعلى من الأثر بحدٍّ أدنى من الجهد، نحو:

أ - اجتلاب الياء لكثرة الدَّالات من المثال الاسميِّ (التَّصدية)، حيث إنَّ جِذر الصِّيغة من (ص د د)، وأصله (تَصْدِدَةٌ) من قولهم: (صَدَّ يُصَدِّدُ)؛ إذا صَاحَ

وصَفَّقَ وعَجَّ؛ فقلبت ياء لام الكلمة ياء لكثرة الدَّالات: (صَدَّى يُصَدِّي تَصْدِيَةً)، وعليه فإنَّ المصدر في الأصل (تَصْدِيٌّ) ووزنه: (تفعيل)، وكان التَّحوُّل بالإبدال: (تصديد) فحذفت الدَّال، وعُوِّض عنها تاءٌ في آخر المصدر. وقد يؤدِّي إبدال الدَّال الثَّانية في البنية المضاعفة المسموعة (ص د د) ياءً (ص د ي) إلى تداخل الصِّيغ، حيث (ص د ي)؛ فكانت التَّصدية من الصَّدى؛ وهو (الصَّوت) الذي يردُّه إليك الجبل. ومن هنا قيل للتَّصفيق: (تصدية)، فاليدان تصفِّقان؛ ومن ثمَّ تتداخل الأصول؛ بناء على كره بعض البيئات الاستعماليَّة توالي الأمثال طرفاً.

ب- في بعض البيئات الاستعماليَّة التي تستثقل توالي الأمثال كما في المثال الفعليِّ؛ حين وصله بالضَّمير المتحرِّك غالباً، تميل إلى اختزال التَّضعيف بفكِّ أحد المتماثلين ياءً، نحو: (تَقَضَّيْتُ) من (تَقَضَّضْتُ)، و (تَسَرَّيْتُ) من (تَسَرَّرْتُ). فما كان من كراهة الفكِّ فيُعدُّ من خصائص اللَّهجة التَّميميَّة؛ إذ غلب عليها المحافظة على المدغمَيْن، أو المكرَّرَيْن فإن تعذَّر عليها الإبقاء على الوضع الأساس أبدلت المكرَّر ياءً. بينما الوارد عن الحجازيِّين هو التَّخلُّص من المتماثلين مضعَّفَين أو مكرَّرين.

*****

أهم المصادر والمراجع

١. إبراهيم أنيس، الأصوات اللُّغويَّة، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.

٢. ابن الجوزي، أبوالفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تقويم اللسان، تحقيق: عبدالعزيز مطر، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار المعارف، د.ت.

٣. ابن السكيت، أبويوسف يعقوب بن إسحاق، القلب والإبدال ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسن العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، د.ط، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٩٠٣م.

٤. ابن السكيت، أبويوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، دار المعارف، د.ت..

٥. ابن الشجري، هبةالله علي بن محمد بن حمزة العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، الخانجي، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

٦. ابن جني، أبوالفتح عثمان بن جني الموصلي، بقية الخاطريات، تحقيق: محمد الدالي، د.ط، دمشق، سوريا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م .

- التصريف الملوكي (مختصر التصريف)، تحقيق: محمد سعيد مصطفى النعسان الحموي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار المعارف للطباعة، ١٩٧٠م.

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠١١م.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار القلم، ١٩٨٥م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٧. المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، عيسى الحلبي، ١٣٦٨هـ، ١٩٥٤م.

٨. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م.
- مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره: برجشتراسر، د.ط، بيروت، لبنان، دار الهجرة، د.ت.
٩. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٣٧٧هـ.
١٠. المخصص، عناية: محمد الشنقيطي وعبد الغني محمود، د.ط، القاهرة، مصر، مطبعة بولاق، ١٣٢١هـ.
١١. ابن عصفور، أبوالحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: أنيس بديوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، وتحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
١٢. شرح جمل الزجاجي، تحقيق: أنيس بديوي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
١٣. ابن قتيبة، أبومحمد عبدالله بن مسلم الدينوري، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م.
١٤. ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
١٥. ابن مكي، أبوحفص عمر بن خلف الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبدالعزيز مطر، د.ط، القاهرة، مصر، د.ت.
١٦. ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، دار صادر،١٩٩٣م.
١٧. ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح التصريف الملوكي، تحقيق: فخر الدين قباوة، د.ط، سوريا، حلب، المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المطبعة الأميرية، د.ت.

١٨. أبوالطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي، كتاب الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

١٩. أبوالنجم، الفضل بن قدامة العجلي، لامية أبي النجم، جمعها: عبد العزيز الميمني، ضمن مجموعة أسماها، الطرائف الأدبية، القاهرة، مصر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.

٢٠. أبوأوس إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الحولية الثانية والعشرون، الرسالة ١٨٦، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

- التخلص من المتماثلات لفظاً، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، كتاب الشاذليات، ٢٠٠٧م.

٢١. أبوتمام، حبيب بن أوس الطَّائي الوحشيات (الحماسة الصغرى)، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، وزيادة محمود شاكر، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، د.ت.

٢٢. أبوحيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، د.ت، وتحقيق: مصطفى النماس، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، النسر الذهبي، ١٩٨٤م.

- البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٣. أبو ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد بن محرث، ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: أحمد الشال، الطبعة الأولى، القاهرة، بورسعيد، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ديوان العرب، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

٢٤. أبوعبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، د.ت.

٢٥. أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، عالم الكتب، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

- الحجة للقراء السبعة، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
٢٦. أبو العلاء المعري، أحمد بن عبدالله بن سليمان القضاعي التنوخي، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبدالرحمن، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٢٧. أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٦م.
٢٨. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، الطبعة الأولى، عالم الكويت، ١٩٩٨م.
- دراسة الصوت اللغوي،الطبعة الأولى،القاهرة،مصر،عالم الكتب، ١٩٧٦م.
٢٩. أحمد هريدي، نشوء الفعل الرباعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، زهراء الشرق، ١٩٨٨م.
٣٠. الأزهري، أبومنصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
٣١. الأزهري، خالد بن عبدالله الأزهري المصري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٠م.
٣٢. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، ١٩٩٦م، وطبعة تحقيق: محمد نورالحسن ومحمد الزفزاف، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٣٣. - شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف عمر، الطبعة الثانية، قاريونس، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.
٣٤. آمنة الزعبي، من طرق التعامل مع أشباه الحركات في كتب الإبدال اللغوي، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان، الأردن، المجلد٣٤، العدد (١)، ٢٠٠٧م.

٣٥. الأنباري، أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار،الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م.
٣٦. أندريه مارتينيه: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، دمشق، سوريا، وزارة التعليم العالي، ١٩٨٥م.
٣٧. برجشتراسر، التطور النحوي، ترجمة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٧م.
٣٨. بشر بن أبي خازم، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له: مجيد طراد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ،١٩٩٤م.
٣٩. الثمانيني، أبوالقاسم عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٤٠. جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الطبعة الأولى، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.
٤١. جرير بن عطية، أبوحزرة بن حذيفة التميمي الخطفي، ديوان جرير، نشره: كرم البستاني، د.ط، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.
٤٢. جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة: بدر الدين القاسم، الطبعة الأولى، حلب، سوريا، مطبعة جامعة حلب، ١٩٨١م.
٤٣. جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
٤٤. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، د.ت.
٤٥. حسان بن ثابت، الصحابي الجليل بن المنذر بن حرام بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، د.ط، بيروت، لبنان، دار صادر، ٢٠٠٦م.
٤٦. داود سلوم، دراسة اللهجة العربية القديمة، الطبعة الأولى، لاهور، باكستان، المكتبة العلمية ومكتبة المنار الإسلامية، ١٩٧٦م.

٤٧. دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي، ومجيد النصر، الطبعة الأولى، جونية، لبنان، دار نعمان للثقافة، ١٩٨٤م.
٤٨. ذوالرمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.
٤٩. رمضان عبدالتواب، بحوث ومقالات في اللغة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الرفاعي، ١٩٨٢م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ.
- فصول في فقه اللغة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.
- المدخل إلى علم اللغة ومنهج البحث اللغوي، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- مشكلة الهمزة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٩٦م.
٥٠. رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم إلفرت، بيروت، لبنان، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م.
٥١. شرح ديوان رؤبة بن العجاج لعالم لغوي قديم (مجهول)، تحقيق: مجموعة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
٥٢. رينيه ديسو، العرب في سوريا قبل الإسلام، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٢م.
٥٣. الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبدالحليم الطحاوي ومراجعة: محمد بهجت الأثري وعبدالله أحمد فراج، الطبعة الأولى، الكويت، دار الجيل، مطابع حكومة الكويت، ١٩٦٨م.
٥٤. الزجاج، أبوإسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٥٥. الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، أعجب العجب في شرح لامية العرب، الطبعة الأولى، دار الوراقة، بيروت، لبنان، ١٣٩٣ه

- الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٥٦. سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٥٧. السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

٥٨. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

٥٩. الشماخ بن ضرار بن حرملة الغطفاني الذبياني، ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: أحمد بن الأمين الشنقيطي، د.ط، القاهرة، مصر، مطبعة دار السعادة، ١٣٢٧هـ، وبتحقيق: صلاح الدين الهادي، د.ط، القاهرة، مصر، دار المعارف، ٢٠٠٥م.

٦٠. صالحة رشاد آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، السعودية، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٩٨٥م.

٦١. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.

٦٢. صلاح الدين حسنين، الهمزة دراسة صوتية تاريخية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، العدد (٩)، ١٤١٤هـ.

٦٣. ضاحي عبدالباقي، لغة تميم دراسة وصفية تاريخية، د.ط، القاهرة، مصر، مطبعة الشؤون الأميرية، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م.

٦٤. طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية، ٢٠٠٠م.

٦٥. عبدالقاهر الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد عبدالله الدويش، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٦٦. عبدالله العلايلي، تهذيب المقدمة اللغوية، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
٦٧. عبدالرزاق الصاعدي، فك التَّضعيف بالإبدال، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، السعودية، المجلد الرابع، العدد الرابع، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٧م.
٦٨. عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار القلم، ١٩٦٦م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.
٦٩. عبدالله كنعان، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، وزارة الثقافة، ١٩٩٧م..
٧٠. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
٧١. العجاج، عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، ديوان العجاج، رواية عبدالملك قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١م.
٧٢. العكبري، أبو البقاء محب الدين بن عبدالله الحسين، شرح لامية العرب للشنفرى، تحقيق: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٣م.
٧٣. غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، وزارة الثقافة، ١٩٨٧م.
٧٤. الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٧٥. الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، ضبطه: علي فاعور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
٧٦. فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الطبعة الأولى، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الرسالة (٦٢)، الحولية العاشرة، ١٤٠٩هـ، ٢٠٠٩م.
- في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، السعودية، العدد (٦)، السنة الثانية، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٤م.

٧٧. قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، ديوان مجنون ليلى، تحقيق: عبد الستار فراج، القاهرة، مصر، مكتبة مصر، د.ت.

٧٨. كارل بركلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، د.ط، الرياض، السعودية، منشورات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

٧٩. كثيِّر عزة، أبو صخر أثير بن عبدالرحمن بن الأسود الخزاعي، ديوان كثير عزة، جمع وتحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الثقافة، ١٣٩١هـ.

٨٠. ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، د.ط، القاهرة، مصر، عالم الكتب، د.ت.

٨١. المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، وزارة الأوقاف المصرية لجنة إحياء التُّراث، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد الدالي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٨٢. محمود فراج، دراسات في اللغة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الشنهابي للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م.

٨٣. مكي، ابن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٨٤. المؤدب، أبوالقاسم محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم الضامن، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار البشائر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٨٥. هنري فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ترجمة: عبدالصبور شاهين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م.

٨٦. يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٠م، ص١٠٢.

- اللغة النبطية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٢م.